



73

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

تأليف
د. مجيد مسعود

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

73

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

تأليف

د. مجيد مسعود



المحتوى

المقدمة	7
الفصل الأول: **ماهية التخطيط للتقدم الاقتصادي**	11
الفصل الثاني: **مقدماته**	23
الفصل الثالث: **ضرورته**	33
الفصل الرابع: **منطلقاته**	39
الفصل الخامس: **سياسته**	51
الفصل السادس: **أجهزته**	67
الفصل السابع: **تمهيد عن نظام الموازين وميزان الاقتصاد**	79
الفصل الثامن: **موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتشغيلها**	89
الفصل التاسع: **الموازين المادية، ومنها الموازين السلعية**	99
الفصل العاشر: **الموازين المالية، ومنها ميزان الدخل الوطني**	125

المحتوى

الفصل الحادي عشر:
ميزان التشابك القطاعي 151

الفصل الثاني عشر:
الموارد البشرية والطبيعة والطاقات الانتاجية 161

الفصل الثالث عشر:
حول معدلات النمو والتنمية 173

الفصل الرابع عشر:
تطور التعامل مع بقية أجزاء الوطن العربي 181

الفصل الخامس عشر:
تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إشباعه 189

الفصل السادس عشر:
تطور الحالة المالية وتوزيع الدخل 193

الفصل السابع عشر:
تحديد الاهداف الاقتصادية الاجتماعية 205

الفصل الثامن عشر:
حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار 215

خاتمة 237

ملحق 243

المراجع 281

الاهداء

إلى كل إنسان يسهم بعمله وفكره
في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي

المقدمه

يبذل الإنسان في نشاطه اليومي جهدا يختلف عن مجهود بقية الكائنات الحية، حيث يتميز جهده بالوعي الذي يرمي إلى تحقيق هدف متصور سلفا. أي أن الإنسان كائن مفكر يعمل، وهذا ما جعل المفكر اليوناني ارسطو طاليس يقول بأن الإنسان كائن مخطط،[1] بمعنى انه يدرك مقدما الغاية من الجهد الذي يبذله، ويتبع الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الغاية.

والتخطيط بمفهومه العام، إنما هو عبارة عن تحديد لمجموعة من الأهداف المتناسقة التي يراد تحقيقها وفق أولويات معينة، وخلال فترة زمنية محددة، مع اختيار لمجموعة الوسائل والإجراءات اللازمة لتحويل هذه الأهداف إلى واقع.

وكمثال مبسط لغرض الإيضاح على عمل هذا الإنسان الكائن المخطط نراه يتصوّر مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل الذي يريد بناءه، حيث يرسم هذا التصوّر بتفاصيله على الورق، ثك يبحث عن مجموعة الوسائل اللازم توفرها لبناء المنزل.

وفي عصرنا الراهن، بفضل تقدم العلوم المختلفة ومنها علم الاقتصاد والتخطيط ووسائل جمع، تحليل المعلومات اللازمة لهما، قد أصبح بمقدور الإنسان (المجتمع) أن يخطط على نطاق المجتمع بأسره، وذلك بأن يتصوّر مقدما الكيفية التي سيكون

---

(1) د.محمد دويدار: «في اقتصاديات التخطيط..»، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية 1967، ص2.

عليها نمط الكيان الاقتصادي الاجتماعي ولمصلحة من، ويرسم ذلك التصوّر المفصل بالأرقام في خطط شاملة، يضمنها كذلك مجموعة الوسائل والإجراءات الاقتصادية وغير الاقتصادية اللازمة للوصول إلى غاياته المخططة.

ومن هنا تبرز الحاجة للتعرف على أساسيات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتعميق وعي الناس بجوانبها الفنية والاجتماعية الاقتصادية السياسية.

وهذا ما يطمح المؤلف لهذا الكتاب، أن يكون من ضمن الوسائل التي تسهم في هذه التوعية الجماهيرية بهذا الموضوع الذي لم يعد خاصا بالسياسيين والخبراء المختصين فقط.

حيث ينبغي في الظرف الراهن أن تتعاظم أهمية التخطيط الشامل وأن يتحول إعداد الخطط وتنفيذها إلى ميدان هام للنشاط الاجتماعي، لا سيما حول اختيار الطريق الملائم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي يكفل مصلحة كل المساهمين في تحقيقه في أقطار الوطن العربي.

إن موضوع «التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي» واسع جدا، وما يتضمنه هذا الكتاب-تحت هذا العنوان-إنما هو عبارة عن مدخل يتناول بعض مبادئه وأسسه الهامة..

كما أن القارئ قد يجد محتوى الكتاب يغلب فيه الجانب الاقتصادي، في حين أن العنوان قد ركز على الصفة الاقتصادية الاجتماعية للتقدم، لأن الاقتصاد، في رأينا، هو الذي يتحكم في القاعدة المادية لكل حياة اجتماعية.[2] وبالتالي فإن طريق بناء هذه القاعدة يحدد شكل ومضمون التقدم الاجتماعي، أو على العكس يمكن أن يرسخ التخلف والبؤس. هذا طبعا في الإطار العام، ولكن لكل جانب متخصصيه وأهل التخصص أدرى بتفاصيله وتفرعاته.

لقد تناولنا في القسم الأول من هذا الكتاب المعطيات الأولية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ابتداء من ماهية التخطيط ومروراً بمقدماته

(2) مفهوم الاجتماعي هنا بمعنى البنية الاجتماعية والترابط بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتكون منها، والعلاقات فيما بينها، في حين المفهوم الاجتماعي الأشمل المرادف للظواهر الاجتماعية بخلاف الظواهر الطبيعية، فهو يتضمن كذلك العلاقات والعمليات الاقتصادية.

وضرورته، وبالمنطلقات نحو غاياته، والسياسات اللازمة لذلك، ثم الإشارة إلى الأجهزة التي من خلالها تتحقق الممارسة التخطيطية.

وفي القسم الثاني عرض موجز ومبسط قدر الإمكان، لنظام الموازين المادية والمالية والبشرية، التاريخية منها والتخطيطية مع إيراد بعض الأمثلة التطبيقية عليها.

أما القسم الثالث فيتضمن بعض السبل المساعدة للتعرف على الوضع الاقتصادي الاجتماعي السائد وتشخيص أهم المشاكل التي تواجه تقدمه.

وفي القسم الرابع محاولة لصياغة نموذج إطار عام لتخطيط اتجاهات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، انطلاقا من كيفية تحديد الأهداف الاقتصادية الاجتماعية الإجمالية والقطاعية، وذلك بأرقام افتراضية لخطة خمسية لسنوات 1986-1990 بالتأكيد على أولوية النمو للقاعدة الإنتاجية.

وبعد الخاتمة ملحق بمجموعة من الجداول التي يمكن أن تتضمنها الخطة لجدولة: الاستثمارات، الإنتاج الصناعي والزراعي، والتشغيل للقوى العاملة.

إن العمل التخطيطي عمل جماعي يقوم على أوسع مشاركة ممكنة من قبل جميع المعنيين به، وكذلك ينبغي أن يكون الفكر التخطيطي، ولهذا يطمح المؤلف أن يكون بعمله المتواضع هذا أداة توصيل جيدة لما تضمنه هذا الكتاب من موضوعات إلى جمهور القراء، ومشاركتهم بالحوار الديمقراطي حول هذه الموضوعات النقاشية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أقطار الوطن العربي ولمصلحة جماهيره الشعبية.

ويسره أن يتلقى منهم ومن زملائه المختصين ما يساعده على تحسين هذا العمل.

الباب الأول
معطيات أولية لتخطيط
التقدم الاقتصادي والاجتماعي

1 ماهية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

توجد مجموعة آراء متباينة حول ماهية أو مفهوم التخطيط، يمكن لغرض الإيضاح، تقسيمها إلى قسمين رئيسيين، أحدهما يحاول-من حيث الجوهر- أن يعزل التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عن طبيعة السلطة السياسية والأساس الاقتصادي للمجتمع، والثاني يؤكد على الربط العضوي فيما بينهما، ونحن نتفق مع الاتجاه الأخير.

إن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره يعتبر من منجزات الاشتراكية، ولكن حاليا نشهد محاولات للتخطيط تختلف من حيث محتواها وسعتها في غالبية بلدان العالم، ومن متابعة التطبيق للبعض من هذه المحاولات التخطيطية الشاملة والجزئية، يمكن أن نستخلص ما يلي:

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بمعنى القدرة على السيطرة على موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية وحسن استخدامها وتنميتها الكمية والكيفية المستمرة لصالح الإنسان يعتبر أداة لترشيد إرادة التغيير في إطار الاختيار الاجتماعي،

الإنسان يشيد في ذهنه صوراً أو مفاهيم شكلية «كمخططات للعمل» ومن ثم يقوم بتحقيق هذه المخططات في الطبيعة. انه يعطي صوره/ مفاهيمه الذهنية وجوداً موضوعيا.

محمود صبري، في كتابه: واقعية الكم

وهو يفترض ابتداء إجراء مسح متكامل لمعرفة الواقع المراد تغييره من حالة التخلف المركبة إلى حالة التقدم المتكامل الجوانب، أي التنبؤ العلمي بما يراد الوصول إليه خلال منظور زمني محدد. ويفترض أيضا تواجد الكوادر المتخصصة للقيام بهذه المهام التخطيطية المعقدة والمتشابكة. والتخطيط لا يمكن أن ينتهي بانتهاء الصياغة للخطة أو حتى بالشروع في التنفيذ لمحتوياتها، بل يتطلب أن يكون كل هدف من أهداف الخطة معبرا عنه بمقادير رقمية قابلة للتحقيق والمتابعة وتقويم الأداء، مصحوبة بسياسات وخطوات إجرائية عملية، وكذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحقيق هذه الأهداف، حتى لا تظل مجرد تنبؤات تأشيرية. ومن ثم الشروع بوضع بذور الخطة التالية لضمان استمرارية العملية التخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

يمكن الحديث عن التخطيط بالمعنى الواسع للكلمة في حالة وجود أهداف إنمائية مصاغة من قبل الهيئات السياسية المسؤولة، ووجود جهاز تخطيطي، وتحضير للخطة، وبالتالي وجودها واستخدام أدوات السياسة الاقتصادية المتاحة من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف التي تؤطرها هذه الخطة، وذلك على صعيد قطاع الدولة، أو على صعيد مجموعة مؤسسات، أو حتى داخل المؤسسة الواحدة.

إلا أن الحديث عن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره، فبالإضافة لتوفر ما جاء ذكره أعلاه، فإنه يفترض كذلك وقبل كل شيء وجود سلطة تخطيطية مركزية لها قدرة التصرف على إصدار القرارات التنفيذية ومتابعتها في مجمل الاقتصاد الوطني، الذي يفترض بالضرورة أن يكون بغالبيته العظمى في حوزتها، وأن تكون التغييرات شاملة لكل الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الموروث، وحل أزمته التركيبية بتحقيق التوازنات المطلوبة فيه لصالح الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع بأسره. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود السلطة السياسية القائدة المعبرة فعلا عن وحدة المصالح النسبية لكل السكان في المجتمع.

إن ملامح مثل هذا التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن نلاحظ وجودها في الواقع عندما تتركز الجهود بالدرجة الأولى على تعبئة وتطوير موارد المجتمع المادية والبشرية والمالية من أجل الوصول

إلى تنمية القوى المنتجة المادية والبشرية وتوسيع وتنويع قدراتها الإنتاجية مما يؤدي باستمرار إلى زيادة وتحسين إنتاجية العمل الاجتماعي.

ومثل هذه المحاولات تربط بتخطيط للأجل البعيد، وتشمل الاستثمارات الجديدة لتأمين النمو الإتساعي الأفقي عن طريق استحداث المشاريع الارتكازية الأساسية، وإنشاء المزارع والمصانع وغيرها من المؤسسات الجديدة، مع عدم إهمال الجوانب الأخرى المتعلقة بالاستثمارات الاستيعاضية والجوانب الاجتماعية المرتبطة بكل ما تقدم.

في حين يرتكز التخطيط للتسيير الإداري للحياة الاقتصادية الاجتماعية بأسرها في المقام الأول على الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية والمالية المتاحة والمحتملة للمجتمع لتحقيق أقصى مردود ممكن منها، وهذا يتطلب ترشيد القرارات الاقتصادية الاجتماعية وترشيد التسيير الإداري للمؤسسات والاهتمام بالنشاط الإنتاجي الجاري بشكل يجعله المحور المحرك لبقية الأنشطة الأخرى في المجتمع. وفي مثل هذا النوع من التخطيط تبرز إلى المقدمة مسألة النمو المكثف العمودي الذي يستند بالأساس على زيادة وتحسين إنتاجية العمل الاجتماعي باستمرار وفي مختلف المجالات.

النوع الأول المهتم بالنمو الإتساعي يلازم المرحلة الأولى للتخطيط ثم يرتقي مع نمو القوى المنتجة ونضوج التجربة الذاتية في العمل التخطيطي إلى النوع الثاني، وكلاهما مترابط ومتداخل ضمن عملية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ولمصلحة كل أفراده.

وتتسع درجة شمول هذا التخطيط مع اتساع وإكمال متطلباته الضرورية الموضوعية والذاتية، كما حصل ويحصل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط. أما محاولات التخطيط الجارية في البلدان المخلفة من السابق والتي هي اكثر حاجة إلى التنمية في الوقت الراهن والتي تنعت أحيانا بالتخطيط الشامل، إنما هي في الواقع، شاملة فقط للاستثمارات الجديدة في مؤسسات الدولة، وقد تشمل أيضا تخمينا لبقية الاستثمارات الجديدة في بقية المؤسسات، إلا أنها على كل حال ليست تعني الشمول المطلوب لكل عملية سياق الإنتاج المجتمعي وتجديده الموسع والتوزيع والتبادل والاستهلاك. ولكن يلاحظ أن درجة الشمول النسبية للعمل التخطيطي أخذت تتسع في بعض هذه البلدان (النامية). فصارت تغطي جزءاً من قوة العمل وأحيانا

التجارة الخارجية، أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية كالتعلم والصحة.

يتضح من تقويم بعض هذه المحاولات التخطيطية أن إمكانية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، أي التخطيط الحقيقي للعمل الاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره، تتفتح عندما تكون الحاجات الأساسية الفعلية للمجتمع ولمجموع أفراده هي الموحية لتلك المحاولات التخطيطية. أي عندما لا يكون توجيه الخطط الإنمائية أو الدافع لعرقلتها هو الربح الفردي ومصالح القلة المالكة ملكية خاصة لأهم وسائل الإنتاج والتبادل والتوزيع.

كما أن وجود «الخطة» لا يكفي وحده لاعتبار الاقتصاد الوطني قد تم وضعه على طريق «التخطيط» للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولو كان مثل هذه الخطة ممتعاً بدرجة متسعة من الشمول، فمن المحتمل أن يكون تحضيرها وإعدادها قد تم على أسس غير واقعية، وبالتالي فلا يكون لها نصيب من التنفيذ العملي، والشواهد القريبة في أقطار الوطن العربي تحدثنا عن عشرات من أمثال هذه الخطط القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي ظلت حبراً على الورق. ومن الممكن أن تكون الخطة سليمة حسابيا على الورق، إلا أنها لا تدخل التنفيذ لعدم توفر الشروط الضرورية اللازمة للقيام بتنفيذها. وبذلك يبقى الاقتصاد الوطني سائراً بطريقة تلقائية بعيدا عن الأهداف المحددة له في إطار الخطة.

إذن من معاينة وتحليل تجربة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره ولصالح جميع أفراده، في عدد من البلدان ذات الاقتصاد المخطط، يمكن أن نستخلص منها هذه السمات المشتركة التي ينبغي إن تصاحب مثل هذا النوع من التخطيط الشامل.

وفي البداية يجب أن يكون وضع الخطة قائما على أساس المعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقائق الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه. وأن تكون الغايات المخططة متلائمة مع حقيقة هذا الوضع القائم، وبالتالي اختيار الوسائل الواقعية التي توصل لنفي هذا الواقع الموروث وإحلال الواقع المنشود لكل مرحلة يجري التخطيط لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي.

نقطة البداية هنا هي واقعية البيانات الإحصائية وعلمية التنبؤات لكمية ونوعية الحاجات الأساسية المستهدفة للمجتمع وأفراده في كل مرحلة،

فوضع غايات غير واقعية يتضمن بالضرورة وسائل غير واقعية ويقوم على واقع اقتصادي واجتماعي غير حقيقي. وينبغي أن تشمل عملية التخطيط لكل المتغيرات الأساسية في سياق تجديد الإنتاج المجتمعي الموسع: الإنتاج، التوزيع، التبادل والاستهلاك وأن تغطي الخطة كافة المصادر (الموارد) الرئيسية واستخداماتها على الصعيد المادي والبشري والمالي، وذلك لأن الاقتصاد الوطني كل مترابط عضويا، فلا يمكن الاكتفاء بتخطيط جزء منه فقط مثل الاستثمارات، وترك الجوانب الأخرى المتداخلة مع عمليات الاستثمار. مثل الدخول التي يولدها هذا الاستثمار وما تعكسه هذه الدخول الجديدة من آثار على الاستهلاك، كما أن الاستثمار يعني ازدياد الحاجة إلى حجم معين من نوعية معينة من القوى العاملة، وله تأثير أيضا على التجارة الخارجية وعلى ميزان المدفوعات، وعلى النقل... الخ.

ولهذا فالتخطيط يتميز إلى جانب صفة الواقعية، بصفة أساسية اخرى، هي صفة الشمول. أي شمولية الخطة لكافة نواحي الحياة في المجتمع، بحيث لا يقتصر التخطيط على متغير دون آخر، ولا على قطاع دون آخر. ومثل هذا الشمول لا يمكن بلوغه مرة واحدة، وإنما ينبغي أن نصل إليه بالتدريج المخطط.

كما يتسم التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، بوجود مركز تتمركز فيه مسألة اتخاذ القرارات التخطيطية الرئيسية، وأن يكون صفة الإلزام على كافة المستويات، وهنا تبرز ضرورة المشاركة الفعالة لأوسع الجماهير ومنظماتها في صياغة القرارات التخطيطية قبل أن تأخذ شكلها ومحتواها النهائي، وينبغي أن يكون هذا التقسيم للعمل التخطيطي القائم على مركزية التخطيط والمتابعة والمراقبة وتقييم الأداء، ولا مركزية التنفيذ، ضمن عملية واحدة مترابطة عضويا.

إن مستوى المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات ينبغي ألا يعني بمفهومه الضيق للكلمة، المؤدي إلى مركزية العمل التخطيطي، وبالتالي اختزال المشاركة في العمل التخطيطي إلى حدها الأدنى. فالمطلوب هو أن تكون درجة مركزية النشاطات التخطيطية، لا سيما العملية منها، متناسبة عكسيا مع ندرة الكوادر الكفوءة والمخلصة، وقلة عدد المؤسسات المشمولة بالتخطيط. فكلما ارتفع عدد الموجود من هذه الكفاءات التخطيطية

المخلصة للاختيار الاجتماعي وارتفعت وتنوعت وتشابكت مؤسساتها أمكن التخفيف من عدد الفعاليات والقرارات التي تتخذ مركزيا، وترك المجال الواسع للوحدات الاقتصادية والاجتماعية في حرية التصرف ضمن دالة الاختيار الاجتماعي، والإطار المخطط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي خلال مرحلة معينة.

وكل بلد يختار، حسب ظروفه الموضوعية والذاتية، شكل ووظيفة التنظيم الإداري الذي يضمن له أعلى فعالية وأكبر كفاءة للعملية التخطيطية والقرار التخطيطي خلال المرحلة التي يجتازها من تقدمه الاقتصادي والاجتماعي.

والعمل التخطيطي الشامل يستدعي أن تكون أجزاء الخطة الشاملة متكاملة عضويا، وأن تشكل في مجموعها وحدة متكاملة متناسقة ومبررة علميا، مع تشخيص للحلقة المركزية التي يخضع لها سلم الأولويات المخططة وهذا التناسق مطلوب بين الأهداف بعضها مع بعض، وبين الوسائل بعضها مع بعض، وكذلك بين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها.

كما أن تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي المستمر بوتائر عالية يتطلب شرطا ضروريا وهو إيجاد النسب السليمة بين مختلف فروع الاقتصاد الوطني وبين فروع الإنتاج المادي وبين الإنتاج والاستهلاك وبين الاستهلاك والادخار للتراكم الاستثماري وبين الإنتاج والإنشاءات الضرورية لمؤسساته وبين الإنتاج والنقل، وبين نمو إنتاجية العمل المجتمعي ورصيد الأجور والمرتبات والمكافآت. وكذلك التناسب بين مقدرة السكان الشرائية وموجودات السوق من سلع الاستهلاك النهائي من الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة، وبين مصادر العمل المتاحة وحاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي للكوادر المؤهلة خلال المرحلة التي يخطط لها. وهناك نسب أخرى لا تقل أهمية عن النسب المار ذكرها، وهي النسب بين الفروع المرتبطة ببعضها اقتصاديا (بين الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بين الإنتاج ومصادر الوقود والطاقة). والنسب بين أنواع الإنتاج المرتبطة ببعضها تكنولوجيا (استخراج النفط ومعالجته، استخراج المعادن ومعالجتها، زراعة النباتات وتربية المواشي، وغيرها من الحالات المماثلة الأخرى).

إن النسب الصحيحة القائمة بين مختلف أقسام الاقتصاد الوطني تتعلق بمجموعة كاملة من العوامل السياسية والاقتصادية، من بينها مستوى تطور

القوى المنتجة، ومقدار الموارد المادية والمالية وموارد العمل والوضع العربي القومي والوضع الدولي الذي يعيشه القطر الذي يجري التخطيط فيه لهذه النسب.

ثم إن النسب التي تقوم في مرحلة معينة في الاقتصاد الوطني المخطط ليست نسبا ثابتة، إنما تتبدل وفقا للظروف المستجدة، ويؤثر على حركية النسب أول ما يؤثر التقدم التكنيكي، وتطور فروع الإنتاج التقدمية الجديدة.

إن التفاوت في وتيرة نمو إنتاجية العمل، وهي الوتيرة المتحققة على أساس التقدم التكنيكي، في مختلف فروع الإنتاج، لا بد له أن يحدث تغييرا في الحاجة إلى الآلات والتجهيزات وقوة العمل والمواد الأولية، ونتيجة لذلك تتبدل، موضوعيا، النسب بين فروع الاقتصاد الوطني وقطاعاته.

وفي الاقتصاد المخطط لصالح إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الشعبية تؤثر العناصر التالية تأثيرا كبيرا على تبدل النسب، كتوزيع الدخل الوطني إلى رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك، كما سبقت له الإشارة، وكذلك تتبدل النسب بين توزيع التراكم والتوظيفات الاستثمارية الأساسية بين الفروع المختلفة والنسب بين الموارد المادية وموارد العمل بين القطاعات الإنتاجية والقطاعات الخدمية، بين مختلف فروع الإنتاج المادي، وبين المحافظات والأقاليم المكانية وبين أجزاء الوطن العربي.

وعلى هذا فالنسب الحسية تتبدل في نهاية المطاف، تبعا للحاجات الاجتماعية والمهمات التي تبرز أمام المجتمع في هذه المرحلة أو تلك من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي وتبعا لتطور القوى المنتجة والتقدم التكنيكي وفنون استخدامه (التكنولوجيا).

إن الهيئات التخطيطية لا سيما هيئة التخطيط الوطني، مدعوة إلى تتبع جميع التبدلات الحادثة في العمليات الاقتصادية والاجتماعية، وإلى تأمين الانتقال في الوقت اللازم من النسب القديمة إلى نسب جديدة تقدمية تتلاءم والظروف المتبدلة، والحاجات الملحة، حاجات تأمين التقدم الاقتصادي والاجتماعي.[1]

إن نظام الموازين المادية والمالية وقوة العمل التاريخية منها والتخطيطية

---

(1) مجموعة مؤلفين: تخطيط الاقتصاد الوطني، تعريب الدكتور بدر الدين السباعي، إصدار دار الجماهير الشعبية، دمشق 1976 ص15.

يعتبر أداة فنية هامة جدا لحساب هذه النسب، بالإضافة للمحاسبة القومية.

ومما تقدم يتبين أن الخطط هي إحدى الأدوات لتنفيذ استراتيجية وسياسات معينة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي ينبغي ارتباطها بتحقيق مصالح محددة في المجتمع، فعندما تكون ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية عائدة للمجتمع بأسره، ومسيرة من قبل ممثلي المنتجين المباشرين في المجتمع بصورة ديموقراطية، فإن الانحياز قائما في مثل هذه الحالة لتحقيق مصالح هؤلاء المنتجين المباشرين وبقية المشتغلين، أما إذا كانت ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية، ملكا لطبقة أو قلة من أفراد المجتمع فان الانحياز، وان لم يعلن عنه، يكون في الواقع إلى جانب تحقيق مصالح هذه الطبقة أو الأقلية المالكة بالدرجة الرئيسية، إذا كان هناك تخطيط فعلي، وحتى بدونه فالأمور تجري في هذه الاتجاه الذي تتغلب فيه مصالح الأقلية المالكة على مصالح الأغلبية غير المالكة لوسائل الإنتاج والثروة، ومن هذا يتبين كما نعتقد بأنه لا وجود لما يسمى بحياد التخطيط والمخططين، الذين هم مواطنون قبل كونهم مخططين متأثرين، بالضرورة بالتضاد بين هذه المصالح داخل المجتمع.

إننا نعيش في عصر التغير المتسارع في مختلف المجالات، كما أننا نشهد حالات طارئة يصعب التنبؤ بها.

ولهذا ينبغي ألا تكون الخطط الإنمائية كالقيد الذي يحدّ من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حيث يفترض أن تتجاوب هذه الخطط الإنمائية مع الظروف المتجددة باستمرار، فبعد تأميم النفط مثلا في بعض الأقطار العربية ورفع معدلات إنتاجه (وان كان هذا الإجراء ليس سليما دائما) وتصحيح أسعاره، مما ولّد فائضا اقتصاديا للتراكم، لما يدخلها المخططون في حسابهم عند إعداد الخطة خلال تلك المرحلة أو كما حصل العكس فيما بعد، وهذا أحد الأسباب لمبدأ المرونة في العمل التخطيطي، من اجل تعديل الخطة عند الضرورة، باعتبار التخطيط عملية متصلة مستمرة.

والتخطيط الشامل لمراحل التقدم الاقتصادي والاجتماعي يتطلب وضع برنامج عمل يشارك في تحضيره جميع العاملين في الفروع الرئيسية، فيكون محصلة عمل جماعي وتنفيذه ملزم لهؤلاء جميعا، وهذا الإلزام يعتبر صفة أساسية أخرى من صفات التخطيط الشامل.

ومن هنا يبرز المعنى في صدور الخطة الشاملة بقانون من أعلى سلطة تشريعية في البلاد، وتوقيع العقود بين المؤسسات المختلفة.

إن التحضير للخطة يولّد الخطة، ثم تعقبها عملية التنفيذ والمتابعة وقد يقتضي الوضع المتجدد التصحيح كما سبقت الإشارة، ثم تأتي عملية تقويم الأداء لمشروعات الخطة، وهكذا فالعملية التخطيطية تتسم بالاستمرارية.. وعامل الزمن مترابط دائما يجسده وجود خطط متفاوتة الآجال، فكلما بدأنا بتنفيذ خطة، يلاحقنا العمل لوضع بذور الخطة التالية، وحاليا يجري في بعض الدول التي تأخذ بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي العمل بالخطط المستمرة. أي العمل باستمرار على مدّ سنوات الخطة الخمسية سنة إضافية إلى الأمام فالخطة الخمسية لسنوات 1986-1990، بعد عام من بدئها يجري تمديدها سنة فتكون خطة خمسية معدلة لسنوات 1987-1991، ومن ثم تعدد سنة ثانية فتعتبر خطة خمسية لسنوات 1988-1992، وهكذا باستمرار تأمين وجود خطة خمسية تغطي خمس سنوات لاحقة، ومثل هذا النوع من التخطيط القائم على الخطط المستمرة يضمن تحقيق المرونة الكاملة للخطة على مواجهة الظروف المستجدة، كما يضمن استمرار العملية التخطيطية، إلا أنه يتطلب قدرات ناضجة في الممارسة التخطيطية.

وبالنسبة لتعدد الخطط تبعا للبعد الزمني، من الممكن أن يجري تشخيص مرامي وغايات التقدم الاقتصادي والاجتماعي من النظرة الاستشرافية لمعالم آفاق التطور المقبل لعشرين عاما أو أكثر. وذلك استنادا إلى توقعات تزايد السكان، وتطور القطاعات الرئيسية، لا سيما النفط والغاز والفروع الهامة الأخرى وتوقعات إمكانيات الاستفادة من التقدم العلمي التكنولوجي وضرورة أن يتحقق ذلك من زاوية آفاق إمكانيات الترابط العضوي مع اقتصاديات أقطار الوطن العربي في المستقبل المنظور. ومن ثم وضع الإطار العشري للخطة الطويلة الأجل، التي يمكن أن يتضمن الاتجاهات الرئيسية لمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي لا سيما فيما يخص الاستثمارات وإعداد الكوادر الفنية وتوقعات اتجاهات التطور العام لكل فرع من فروع الاقتصاد الوطني والمجتمع ومن هذا الآجل العام للسنوات العشر تتضح الأهداف المخطط لها خلال الخطة الخمسية والوسائل المحددة سلفا لتنفيذها. وهذه الخطة يجري تفصيلها بصياغة علمية دقيقة في خطط

قطاعية وخطط جارية سنوية، وخطط مكانية تكون متضمنة لبرامج عمل واقعية لتنفيذها.

ومن الضرورة أن تتضمن الخطة توصيات نوعية حول كل السياسات التفصيلية والإصلاحات المؤسسية والإطار الإداري، وكذلك المشروعات الجيدة الإعداد التي تعتبر ضرورية لتنفيذها بنجاح. فقد قال أحد المخططين، ملخصا تجربته: «بعد أن أمضيت وقتا طويلا في صنع الخطط الاقتصادية، اعتقد أن المكونات الأساسية لخطة جيدة للتنمية، هي السياسات الاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية واختيار المشروعات، وليست بالتأكيد الروعة الشاملة لنماذج الخطة».[(2)]

هذه السمات الأساسية العامة، ومعها المقدمات الضرورية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره من الممكن أن تعيننا عند تقييم محاولات التخطيط الجارية في هذا البلد أو ذاك، طبعا إلى جانب الخصوصية لحالته القائمة. وعند توفر هذه السمات العامة والمقدمات الضرورية وتكاملها فإن هذا يعني الانتقال من تأثير مفعول قانون التطور التلقائي للإنتاج، القائم على قرارات عشرات الآلاف من الأفراد، مما يؤدي إلى عدم التناسب وتعطيل جزء من قوى المجتمع المنتجة، إلى تأثير مفعول قانون التطور المنهاجي المتناسق لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره، وهذا القانون الاقتصادي الموضوعي يتيح إمكانية توجيه وضبط الإنتاج بصورة واعية، استنادا إلى:

- استراتيجية تتضمن الغايات الشاملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- سياسات ووسائل اقتصادية وغير اقتصادية ملائمة.
- خطط تنفيذية لتنمية الموارد وترشيد استخدامها لتوسيع القاعدة الإنتاجية وعدالة توزيع ثمراتها من أجل الوصول إلى تحقيق الإشباع المتنامي للحاجات الأساسية الضرورية للأفراد والمجتمع في إطار الإمكانات المتاحة والمحتملة.

إن قانون التطور المنهجي المتناسق يستند على فكرة مفادها بأن كل شيء في الحياة الاقتصادية الاجتماعية مرتبط بغيره، وان الاقتصاد الوطني

---

(2) د. محبوب الحق: «ستار الفقر»، ترجمة فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة1977

في حالة توازن حركي (دينامي) مكوّن من سلسلة من الحلقات (الوحدات الاقتصادية). وهذا التوازن يتحقق إذا ارتبطت كل حلقة بما تليها طبقا لهذا القانون الذي يوفر الإمكانات الموضوعية لنموها المتناسب، إذا وجدت النسبة الصحيحة بين حلقتين، وهكذا على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره وفي المجتمع ككل.

وهذا القانون للتطور المنهاجي المتناسق يفترض بعض القواعد الأساسية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي، من بينها ما يلي[3]

- أن ندرك بأن جميع الوحدات والقطاعات مترابطة عضويا،.
- وان نكتشف الصورة التي تتخذها العلاقة فيما بينهما.
- وان نخطط لتحقيق تلك النسب بين جميع وحدات وقطاعات الاقتصاد الوطني التي تحقق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره.

(3) مجموعة مؤلفين:«النماذج الأساسية للتخطيط»، المعهد العربي للتخطيط بالكويت1975،ص41

2 مقدمات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

أولا- المقدمات السياسية:

أن أول شرط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هو الاستقلال السياسي، أي إنهاء الوضع الاستعماري حيث لا يزال مفروضا، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالإمبريالية والتي تفضل التعاون معها، عن السلطة... والسير بالتحول الاجتماعي الجذري الذي يفضي إلى اختفاء الطبقات الطفيلية المرتبطة بالاستعمار[1] نحو غايته المنشودة.

وفي هذا المجال يؤكد الاقتصادي السويدي غونار ميردال على انه «لرسوخ الفساد في البلدان المتخلفة سبب هام هو عادة تقديم الرشوة إلى السياسيين والموظفين التي تلجأ إليها الشركات الغربية من أجل الحصول على أسواق لها وتمرير أعمالها بدون أن تلاقي عقبات كبيرة...

إن البلدان الغربية المهيمنة اقتصاديا قد دعمت الرجعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من

---

(1) شارل بتلهايم: «التخطيط والتنمية» ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله دار المعارف بمصرالقاهرة 1967- ص 53

النوع الأشد شؤما في البلدان المتخلفة، وعندما تحاشى الاقتصاديون تحليل أهمية الإصلاحات المحلية الجذرية الأساسية لتنمية البلدان المتخلفة، كان هذا الانحراف فرضيا ليس للأقليات الحاكمة في هذه البلدان وحسب بل كان مؤاتيا للسياسات التي تنتهجها بالفعل هذه البلدان الغربية المتطورة[2].

وبناء على ما تقدم فالمقدمات السياسية تعني أولا وجود سلطة سياسية تكون ممثلة فعلا لوحدة المصالح النسبية لأفراد المجتمع وفئاته المختلفة، تتدخل في تسيير الاقتصاد الوطني وإعادة تجديده الموسع لصالحهم جميعا. وأن تكون لقراراتها الصفة الإلزامية النهائية لكافة المستويات. أي أن تتخذ هذه السلطة كل القرارات الاقتصادية والاجتماعية الهامة، وضرورة أن تكون هذه السلطة السياسية حائزة على معرفة مصحوبة بإرادة واعية للتغير لكل المهام التي يستلزم وجودها التقدم الاقتصادي والاجتماعي. بمعنى أن تكون مدركة لمسألة التخلف المركبة وضرورة التخلص منها، وذلك بإيجاد الحلول الناجعة على صعيد القوى المنتجة وعلى صعيد علاقات الإنتاج وبقية العلاقات الاجتماعية، وأن تكون هذه السلطة السياسية ملمة بالأساليب والأدوات اللازمة للتخطيط الشامل. ووصولا إلى أفضل السبل التنظيمية الملائمة لتعبئة الجماهير الشعبية العريضة التي لها مصلحة في تحقيق هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي المنشود، وإفساح المجال وتسهيل السبل لمبادراتها ومشاركتها الفعالة.

إننا نشارك الرأي القائل بأن الاستقلال السياسي بمضمونه التقدمي الثوري يعتبر الوجه الأول في حين يعتبر وجود سلطة وطنية وتقدمية الوجه الثاني لعملة واحدة، وكلاهما مسئول عن السعي لتوفير الشروط أو المقدمات الأخرى على هذا الطريق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي[3].

ثانيا- المقدمات الاقتصادية:

تتمثل بإيجاد أساس اقتصادي لسلطة الحكم القائدة والمعبرة عن وحدة المصالح النسبية لأعضاء المجتمع، وبدون هذه القاعدة الاقتصادية التي

---

(2) غونار ميردال: «نقد النمو» ترجمة عيسى عصفور-منشورات وزارة الثقافة-دمشق 1980-ص 161-153

(3) د. كاظم حبيب: «مفهوم التنمية الاقتصادية»دار الفارابي-بيروت 1980-ص 114

يرتكز عليها التوافق والانسجام النسبي لمصالح أفراد المجتمع وفئاته المختلفة، لا تستطيع هذه السلطة السياسية، إن وجدت، التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بصورة فعلية قابلة للتنفيذ بل ستكون مثل هذه السلطة السياسية عاجزة حتى عن البقاء والاستمرار في مركزها القيادي للاقتصاد الوطني والمجتمع.[4]

إن التحرير الاقتصادي يتدعم بإجراء الإصلاح الزراعي الجذري لصالح جماهير الفلاحين وبالتصنيع الملائم لإشباع الحاجات الأساسية، وبقية الجهود التي تبذل من أجل بناء الأسس الاقتصادية الهادفة لخلق اقتصاد متبنون (مندمج عضويا) تؤطره سوق موحدة موجهة تختلف كيفيا عن السوق الخاضعة لآلية الأسعار وتقلبات العرض والطلب وبقية عوامل التطور التلقائي. وهذا كله يتطلب الاهتمام بالدرجة الرئيسية بالقطاع العام والقطاع التعاوني والقطاع المختلط، وكذلك الاهتمام بالقطاع الخاص وتوجيهه ليشارك بمجهودات التنمية، بدلا من كونه عبئا مستنزفا لجزء من الفائض الاقتصادي ومبددا له. ولا بد من التفريق بين صغار المنتجين والحرفيين في القطاع الخاص، وكبار التجار والمضاربين، وحماية الفئة الأولى العريضة من استغلال الفئة الثانية، والحد من نفوذ الأخيرة وتجريدها من كل العوامل التي تساعدها على الاستغلال وتحقيق المداخيل الطفيلية.

القطاع العام:

قطاع الدولة في أي قطر عربي، كما هو معروف، لم ينشأ وفق خطة معدة سلفا تضمن الوحدة العضوية لفروعه وانسجام تطورها اللاحق، فقد نشا هذا القطاع تاريخيا من أقدام الدولة على تحقيق بعض المشروعات التي أحجم عنها الرأسماليون في القطاع الخاص، أي أنه نشأ كحل للتناقض بين الحاجة الملحة لبعض المشاريع الإنمائية وتوفر بعض مقومات إيجادها من جانب، وعجز القطاع الخاص أو أحجامه عن المشاركة الفعلية في تحقيقها وفق أسس الربحية الاجتماعية من جانب آخر[5].

يضاف إلى ما تقدم، انتقال ملكية بعض المرافق العامة (موانئ، سكك

---

(4) د. مجيد مسعود: «موضوعات و التنمية والتخطيط» دار ابن خلدون بيروت 1980

(5) المصدر السابق

حديدية، شركات كهرباء... الخ)، من الرأسمال الأجنبي إلى الدولة بتسويات مختلفة، ثم جرى تأميم بعض الموارد الهامة مثل حقول النفط والغاز والمنشآت النفطية الأخرى وتأميم مؤسسات رأسمالية صناعية وزراعية وخدمية، أجنبية وأحيانا محلية أيضا، بتعويضات جرى تحديدها وتحديد طرق تسديدها مما وسع في قاعدة قطاع الدولة وتنوع نشاطاته.

ثم أضيفت وتضاف له باستمرار مشروعات جديدة، أو توسيع وتحديث القائم منها، في إطار الخطط الإنمائية الجاري تنفيذها في غالبية الأقطار العربية.

إن دور ووظيفة وحدود القطاع العام يمكن أن يتراوح بين كونه قطاعا مشاركا يتعايش مع بقية القطاعات الأخرى، أو قطاعا قائدا لبعض الفروع، أو حتى على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني، أو أن يكون هو القطاع السائد في بعض الفروع أو على صعيد الاقتصاد الوطني، أو قد يكون هو القطاع الوحيد المحتكر للنشاط في بعض الفروع مثل الجهاز المصرفي والتجارة الخارجية، كما هو الحال في بعض الأقطار العربية.

وفيما يتعلق بالمفاهيم المرتبطة بالقطاع العام، فإنه يعكس طبيعة الدولة التي تجسدها السلطة الحاكمة ونظامها القائم، وعندما يجري الحديث عن قطاع الدولة العام، فالمقصود هو كل ما يقع في حيازة الدولة المعنية تجاه الآخرين خارج هذه الدولة، إما الحديث عن قطاع الدولة الخاص فهو يعني كل ما في حوزة الدولة وبمقدور سلطتها القانونية والسياسية التصرف فيه. وهو يقسم إلى قطاع الدولة الإداري وقطاع الدولة الاقتصادي، (وهذا الأخير يمكن التفريق ضمنه من حيث سبل دارته إلى قطاع الدولة المركزي وقطاع الدولة اللامركزي). أما القطاع المختلط (المشترك) فهو ما كان للدولة نصيب فيه، إما بمشاركة دولة أخرى (عربية أو أجنبية) أو بمشاركة القطاع الخاص المحلي أو العربي أو الأجنبي. واستكمالا لهذه المفاهيم فإن قطاع الدولة العام يتضمن ما يرد ذكره باسم المؤسسات العامة والشركات العامة والمنشآت والمرافق العامة والمشروعات العامة.

من مميزات القطاع العام أنه يساعد على مركزة وتجميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية الإنتاجية منها والخدمية وذلك من خلال تحويل الإنتاج الصغير المبعثر والسوق المفتتة إلى سوق موحدة والى إنتاج متوسط

وكبير نسبيا، منظم قابل للتخطيط والمراقبة والمحاسبة مما يحقق ترشيد استخدام الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها، ويسهل عملية التخطيط لمجمل الاقتصاد الوطني وتكامله مع اقتصاد قطر عربي أو اكثر على الصعيد العربي القومي. وهو بمقدوره أن يعبئ الفائض الاقتصادي الداخلي لأغراض التنمية الشاملة، ويستفيد كذلك من المعونات الخارجية، ويولد قدرة مواجهة أفضل لتحسين التعامل مع العالم الخارجي لصالح المجتمع، فقطاع الدولة العام يتطور ككل متكامل وبذلك يدعم بعضه البعض، بقوته الاقتصادية والتنظيمية استنادا لسلطة الدولة السياسية. وهو قادر على تحقيق الفائدة من التقدم العلمي وزيادة إنتاجية العمل الاجتماعي، وقطاع الدولة العام يتمكن من إعادة توزيع الدخل الوطني بصورة تحقق العدالة في التوزيع قدر الإمكان. كل ذلك طبعا بالمقارنة مع القطاع الخاص بخصوصياته في هذه المرحلة من تطور الأقطار العربية.

ولكن من الواقع العملي الذي نعيشه تبين وجود عوائق تحول دون ظهور هذه المميزات الإيجابية لقطاع الدولة العام أو تشوهها. في السابق كانت النواقص وشحة المواد في السوق ترتبط غالبا بالتاجر، وهولا يشكل شخصية معنوية للقطاع الخاص، أما في الوقت الراهن فإن الناس صارت تربط هذه النواقص وشحة الموارد في السوق في الكثير من أقطار الوطن العربي بالقطاع العام، وهو يشكل الشخصية المعنوية للدولة[6].

والأسباب لهذه الظاهرة السلبية يمكن أن تكون عديدة منها ما يمكن أن يرجع إلى ازدياد حجم ودور القطاع العام وموقف معارضيه منه ودعاياتهم ضده، مع غياب الرقابة الشعبية على نشاطه، وعدم وضوح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص، ودور المؤسسات الأجنبية ووكلائها في الداخل ومنها ما يرجع إلى عدم وضوح الحدود والدور المقبول لكل منها في الأنشطة المتعددة في حقول الإنتاج وفي السوق، ثم هناك العلاقة بين المسيرين للقطاع العام والعاملين فيه، حيث ما زالت في الغالب هي العلاقة الموروثة بين أرباب العمل السابقين والعاملين عندهم بأجر، حتى في القطر العربي الذي طرح مقولة «شركاء لا أجراء». مما ولد الشعور عند العاملين بأن

(6) د. صفاء الحافظ: «القطاع العام» دار الفارابي بيروت 1971- ص 7- 13

الأمور قد ظلت على ما هي عليه، ولما تتجسد لهم ماهية القطاع العام باعتباره ملكا لعامة الناس الذين هم الجزء المشتغل منهم.(7) وهذا الموضوع يتعلق بالخلل القائم في ديمقراطية التسيير التي يجب أن ترافق القطاع العام وضرورة تشخيص النواقص ومعالجتها بسرعة في هذا المجال.

كما ينبغي توسيع القاعدة الإنتاجية للقطاع العام وفق أسس اقتصادية اجتماعية، وهذا يعني ضرورة معالجة ظاهرة كون القطاع العام مكانا للتوظيف بدون حساب للإنتاجية وتحوله، لا سيما قطاع الدولة الإداري، إلى مخزن كبير للبطالة المقنعة.

إننا نتفق مع الرأي الذي يشخص الخطر المباشر على القطاع العام بأنه يتمثل في عزلته عن عامة الناس، وضرورة اختيار القيادات ذات الكفاءة والإخلاص وتأهيلها باستمرار وتعويدها على العمل الجماعي وتقبل النقد من الجماهير، بما في ذلك وسائل الإعلام الجماهيرية. ولا بد من معالجة التناقضات الثانوية بتسويات مبررة علميا، مثلا بين كون القطاع العام وعاء للادخار الرئيسي لتمويل الخطط الإنمائية من جانب وضرورة الصرف للوفاء بالحاجات الأساسية الآنية للجماهير الشعبية العريضة من جانب آخر. ومثال مشابه على هذا التناقض بين بيروقراطية القطاع العام والسرعة المطلوبة لاتخاذ الإجراءات المصاحبة لإعداد الخطط الإنمائية وتنفيذها.

أن مسألة نجاح أو فشل تجربة القطاع العام، لا تعني نجاح أو فشل السلطة التي تحكم وتدير هذا القطاع العام وحسب، وإنما المسألة اكبر من ذلك، فهي تمس فكرة الملكية الاجتماعية باعتبارها القاعدة التي يقوم عليها بناء صرح التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

مما تقدم من ملاحظات. حول الحرص على تأكيد دور ومكانة القطاع العام وضرورة تعزيزهما باستمرار، نرجو ألا يفهم بأننا نعني أن القطاع الخاص قد افتقد دوره ومكانته على خارطة الاقتصاد الوطني في أقطار الوطن العربي. فما زال يوجد الملايين من أصحاب الملكيات الخاصة في

---

(7) خلال انعقاد الدورة الرابعة لمجلس الاتحاد العام لنقابات العمال بدمشق في 5- 7 تموز/ 1983 قال أحد النقابيين: خلاصة القول أن تحسين أوضاع العاملين في القطاع العام ليست مسألة تخصهم وحدهم بل مرتبطة بمصالح القطاع العام نفسه، ومن أجل تحسين أوضاع القطاع العام لا بد من تحسين أوضاع العاملين فيه.

الزراعة في أرياف الوطن العربي، وكذلك يوجد العديد من أصحاب الأنشطة الخاصة يؤدون مساهمات جيدة للوطن ولمواطنيه، ومقتضيات العصر تتطلب لملمة هذه الأنشطة المفتتة المبعثرة في الوحدات الإنتاجية والخدمية الصغيرة، وذلك عن طريق تجميع ما يمكن تجميعه تدريجيا ضمن إطار الملكية الجماعية التعاونية، باعتبارها مؤسسات اقتصادية اجتماعية. ومثل هذه التعاونيات بإمكانها أن تجمع في توزيع الدخل الصافي المتولّد من نشاطها بين التوزيع على أساس الملكية (لكل حسب ملكيته في التعاونية) وعلى أساس العمل (لكل حسب كمية ونوعية عمله وأهميته الاجتماعية). وبذلك يجري حفز أصحاب الملكيات الناشئة من عمل أصحابها بحصولهم على مردود لملكياتهم وضمان دخل عادل على أساس كمية ونوعية العمل المقدم من كل عضو وأهميته الاجتماعية.

وكذلك الاستفادة مرحليا من أشكال الملكية المختلطة (القطاع المشترك)، بين القطاعين العام والتعاوني ومع المتبقي من القطاع الخاص الراغب بمثل هذا النوع المختلط للملكية. بما في ذلك طريقة ربط من يرغب بالبقاء بعمله الخاص المستقل بالعقود لشموله ما أمكن ذلك بصورة غير مباشرة بمسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الموجه. وهنا يمكن تطبيق ما يسمى بطريقة كسر حلقة سياق الإنتاج في القطاع الخاص، وعدم تركها تتجدد كلها ضمن القطاع الخاص. بل ربط حلقة منها أو اكثر بمؤسسات القطاع العام، أو المختلط، أو التعاوني، لترتبط بهذا الشكل أو ذاك بالمسار المخطط لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وحلقات سياق الإنتاج، كما سبقت إليها الإشارة: الإنتاج، التوزيع، التبادل والاستهلاك. يضاف إليها التجارة الخارجية التي يجب أن يتولاها كلها القطاع العام لتكون أداة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي بدلا من أن تكون أداة للتبعية بمختلف أشكالها.

ثالثا- المقدمات التنظيمية الإحصائية والمؤشراتية:

وجود المقدمات السياسية والاقتصادية يخلق الإمكانات الموضوعية للتخطيط الشامل ولكن لكي تتحوّل هذه الإمكانية إلى واقع، فهذا يتطلب أمورا أخرى من بينها أن يعرف العاملون، ومنهم بشكل خاص المسيرون للاقتصاد الوطني، تأثير القوانين الاقتصادية الموضوعية وكيفية التلاؤم

معها لصالح المجتمع بأسره، وإيجاد أفضل الأشكال التنظيمية الإدارية والطرائق والأسس التي تتمكن الدولة باستعمالها من تسيير الاقتصاد الوطني نحو أهدافه المخططة لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وبمقدار ما يزداد مستوى المعارف للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية تزداد مقدرة الناس في معرفة سياق الإنتاج وإخضاعه للتطور الواعي الموجه. وهذا يتطلب أيضا وجود الأجهزة الكفوءة لجمع وتحليل المعلومات عن كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية واحتمالات تغييرها، ولصياغة القرارات التخطيطية ووضعها في إطار خطط تنفيذية متناسقة.

وهذه المعلومات تتجمع من إجراء المسوح الجيولوجية والإحصائية عن السكان والأنشطة الاقتصادية الاجتماعية المختلفة واستكمالها باستمرار، فالمخططون يحتاجون إلى حجم كاف من البيانات والمعلومات بنوعية معينة، وذلك لتسهيل عملية تحضير الخطة ومتابعة تنفيذها وتقويم نتائجها. وفي هذا المجال نحن نتفق مع الرأي القائل بأن التخطيط الجيد تكون بداياته بالاستفادة من المتاح من البيانات والمعلومات وإجادة استخدامها، ومن ثم استكمالها بالإضافة والتطوير الملائم. وهذا يعني تأكيدنا على ضرورة توفير هذه المقدمات الإحصائية المعلوماتية، إلا أننا ضد الانتظار ومع التطوير المبرمج للبيانات ولبقية المعلومات بشكل متوازن مع القدرة على الاستفادة منها وتطويرها، والحاجة الفعلية لمثل هذه البيانات والمعلومات في كل مرحلة من تطور البلاد على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

والمخططون والمسيرون للاقتصاد الوطني يحتاجون كذلك إلى دليل موحد لتصنيف النشاطات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية يكون منطلقا لتوحيد المفاهيم والمؤشرات المتداولة في جميع الأنشطة الإحصائية والمحاسبية والاقتصادية التخطيطية.

والمؤشرات التي نعنيها في سياق العمل التخطيطي، هي تعبير رقمي لمقادير مادية ومالية وللتعبير عن قوة العمل البشري، وهي تصنف على النحو التالي:

أ- المؤشرات الكمية المادية، طن، كيلوغرام، متر مربع، متر مكعب، لتر، هكتار، دونم، قطعة، زوج،... الخ وذلك لعكس الخواص الفيزيائية المحددة. وزن، طول، عرض، حجم، لكل ما تتضمنه الخطط الإنمائية من منتجات

العمل والأرض والمياه.

ب - المؤشرات الكمية القيمية، التي يعبر عنها بوحدة النقود المستخدمة في حسابات الخطط الإنمائية، دينار، ريال، درهم، ليرة، جنيه... الخ، حيث يجري العمل بها كضرورة عندما تتنوع تشكيلة المنتجات و لمعرفة أسعارها، أو للمقارنة فيما بينها، وكذلك عند الحاجة لمعرفة العلاقة بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الاجتماعية.

جـ- المؤشرات الخاصة بقوة العمل، وهي التي يعبر عنها إما بساعة عمل أو بشخص/يوم عمل، لتشخيص مصادر قوة العمل البشري واستخدامها بمعنى توظيفها في الفروع المختلفة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

د-المؤشرات النوعية، والتي تسمى أحيانا بالمؤشرات الهدفية الاقتصادية الفنية، ويجري استعمالها لأغراض متعددة: لتشخيص الجودة، لتحديد درجة الفعالية، لقياس إنتاجية العمل، للقياسات المحاسبية، لتحديد إلزامية المهام المخططة، ومنها أيضا المؤ شرات التأشيرية المحفزة أو الرادعة.

وبالإضافة إلى هذا التصنيف لمؤشرات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي هناك تصنيفات اخرى نكتفي هنا بالإشارة إلى هذا التصنيف:

أ- مؤشرات القوة الاقتصادية، التي يعبر عنها رقميا بالناتج المحلي الإجمالي، والموجودات الرأسمالية وميزان المدفوعات.... الخ.

ب- مؤشرات الأداء الاقتصادي، وهي التي يعبر عنها رقميا بحصة الفرد (حسابيا) من الناتج المحلي، وحصة الفرد من الموجودات الرأسمالية وحصة الفرد من الاستهلاك... الخ.

جـ- مؤشرات إشباع الحاجات الأساسية، التي يعبر عنها رقميا بمستوى التشغيل للقادرين على العمل (في العمر الإنتاجي) والباحثين عنه، وبمقدار البروتينات للفرد، السعرات الحرارية للفرد، مستوى مكافحة الأمية، عدد الأفراد في الغرفة الواحدة داخل سكن تتوفر فيه مستلزمات الحياة الصحية والاجتماعية المعاصرة، وما يماثلها من مؤشرات.

وهذه المؤشرات والمماثلة لها، من الضروري الاتفاق على محتواها وكيفية قياسها لكي تكون اللغة المشتركة للعاملين في ميدان التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي تعميم هذا الاتفاق داخل البلد الواحد،

وبين الأقطار العربية، وذلك من أجل تسهيل مهمة التنسيق في المجال التخطيطي على الصعيد العربي القومي. حيث يمكن الإشارة هنا إلى مؤشر واحد له تفسيران في قطرين عربيين متجاورين، وهذا المؤشر يعتمد عليه لقياس الأرض عند حصر الملكيات والحيازات الزراعية وكذلك في مجال مردود الأرض المزروعة وعند الحاجة لمعرفة مستلزمات الإنتاج الزراعي بالعلاقة مع مساحة الأرض المزروعة، وفي حالات مماثلة اخرى، وهذا المؤشر هو الدونم، الذي نجد في الحسابات العراقية، كل أربعة منه تساوي هكتارا، بينما في الحسابات السورية كل عشرة منه تساوي هكتارا.

3 ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

قبل أكثر من قرن من الزمان ورد الحديث عن الحاجة للإدارة المخططة للإنتاج ولمجمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كتابات الرواد الذين حللوا النظام الرأسمالي وتناقضاته وتنبئوا بضرورة انبثاق نظام اجتماعي منسجم كبديل عنه، إلا أن الضرورة الفعلية للتخطيط الشامل وممارسته حتى قبل نضوج نظريته قد برزت بعد قيام الدولة الاشتراكية عام 1917، حيث قال غوته: «في البدء كان العمل».

هذا وقد جابه المفكرون المناصرون للرأسمالية هذه المحاولات التخطيطية فكتب على سبيل المثال الاقتصادي النمساوي فون ميسز عام 1920 مقالة نفى فيها وجود أية إمكانية تتيح للاقتصاد المخطط العمل بصورة عقلانية، ثم خفف البعض من هؤلاء المعارضين للتخطيط الموقف المتزمت السابق باعترافهم بوجود إمكانية مبدئية للتخطيط العقلاني، إلا أنهم نفوا إمكانية حدوث هذا في الواقع. وذلك بحجة ضخامة نظام معدلات التوازن العام وتعقدها، وطول الوقت اللازم لحلها، مما

يجعلها غير ملائمة، حسب رأيهم في إطار الزمن المحدد لاستخلاص النتائج من قبل جهاز التخطيط كبديل عن جهاز آلية الأسعار والعرض والطلب في السوق. في حين استمرت فيه الممارسة التخطيطية، وبدأت تظهر صياغات كمقدمة لنظرية التخطيط في الاتحاد السوفييتي. كما تصدى بعض المفكرين المتواجدين في البلدان الرأسمالية، من المناصرين للتخطيط، للمعارضين له مثل أوسكار لانجه،[1] الذي كتب عن إمكانية الحساب الاقتصادي في الاقتصاد المخطط، كما في كل الأنظمة الاقتصادية، وبأن هناك إمكانية لتقديم آلية مناظرة للسوق التنافسية في الاقتصاد المخطط، بحيث تكون اكثر فعالية من السوق الرأسمالية.

وقال الاقتصادي الإنجليزي موريس دووب،[2] أن مشكلة فون ميسز تتعلق بفعالية استخدام موارد معطاة، في حين أن التخطيط الاقتصادي يشكل أداة فعالة لحل مشكلة التراكم أي مشكلة الزيادة في كمية الموارد المتاحة.

ومع إقرار دووب بأن الحساب الاقتصادي يمكن أن يواجه صعوبات جدية في الاقتصاد المخطط إلا أنه اعتبر هذه المشكلة المحاسبية ذات أهمية ثانوية. وأكد على أن فعالية التخطيط المركزي كوسيلة لإنجاز التراكم منبثق من حقيقة أن التخطيط يحل محل السوق، وباعتبار أن هذا السوق إنما هو آلية تنسق قرارات الاستثمار (فيما بعد)، في حين أن التخطيط المركزي الشامل لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي يوفر أداة لتحقيق مثل هذا التنسيق (فيما قبل)، وبالطبع ينبغي أن يتحقق هذا بظل وجود آليات ملائمة لقياس فعالية الخطة الاقتصادية وبفضل التقدم العلمي، وتراكم الخبرات من تجارب الممارسة التخطيطية، صارت تحت تصرف المخططين في الوقت الراهن، مجموعة من الوسائل الكفيلة بإجراء هذه الحسابات الضرورية.

كما ينبغي أن يكون واضحا أن التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

---

(1) أوسكار لانجه وفريدم تايلور: «تخطيط الإنتاج..» ترجمة احمد رضوان عز الدين، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1956.

(2) موريس دووب: «النمو الاقتصادي والبلدان المختلفة»، ترجمة د.هشامتولي،دار الطليعة بيروت 1966

إذا كان يستبعد الآلية التلقائية للسوق، فإنه لا يستبعد تماما آلية السوق، بل إنه يستفيد من آلية السوق الموجهة ويدخلها ضمن الوسائل المتاحة للتخطيط الشامل، عندما تتوفر المقدمات الضرورية الموضوعية والذاتية التي تحدثنا عنها بإيجاز في الصفحات السابقة.

ويمكن القول بأن ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، تبدو واضحة من اجل تجنب سلبيات الاقتصاد المعتمد على التطور التلقائي لآلية السوق، مثل:[3] عجز جهاز السوق عن تحقيق الاستخدام الأمثل لجميع الموارد البشرية والمادية في المجتمع لصالح تطور جميع أفراده. فالطبيعة التنافسية لهذا الاقتصاد تدفع المشروعات إلى اتخاذ آلاف القرارات الفردية المنعزلة بتوسيع الطاقات الإنتاجية ثم تصطدم بالطاقة الاستيعابية للسوق (القدرة الشرائية).. وهذا يعني بقاء قسم من طاقتها الإنتاجية معطلا عن العمل، أي بقاء جزء من الموارد الإنتاجية مجمدا بدون استغلال. وهذا الوضع يقود إلى ظهور الأزمات الاقتصادية الدورية وما يرافقها من كساد وتعطيل لجزء من القوى المنتجة، وبشكل خاص لقوة العمل البشرية (البطالة المعلنة أو المقنعة). وكذلك لعجز الاقتصاد القائم على آلية الأسعار في السوق عن توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي يمكن أن تحل الأزمة التركيبية الموروثة للاقتصاد المتخلف، ونحو الخدمات الاجتماعية الضرورية لصالح التنمية الشاملة والتقدم الاقتصادي والاجتماعي لعامة أفراد المجتمع. فكما هو معروف في الاقتصاد القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل الرئيسية، يتم تحديد حجم الاستثمارات وتوجيهها نحو إنتاج السلع التي توفر أقصى ربح ممكن لصاحب المشروع. والسلع التي يتم اختيارها بهذا الأسلوب كثيرا ما تختلف عن السلع التي يتم اختيارها على أساس أولويات أخرى تهم المجتمع بأسره ومن اجل إشباع الحاجات الأساسية لأفراده. وعلى سبيل المثال، لا يوجد في نظام الاقتصاد القائم على آلية السوق والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ما يمنع من توجيه موارد الإنتاج إلى إنتاج السلع الكمالية التي لا يستهلكها سوى قلة من الأفراد، طبعا طالما أن هذه القلة قادرة على دفع الثمن الذي يحقق ربحا كبيرا،

---

(3) د. كريمة كريّم: «التخطيط العيني والمالي للاقتصاد القومي» دار النهضة العربية، القاهرة 1978، ص 19-23.

لأصحاب هذه المشاريع الخاصة. وبالتالي يتبين مما تقدم عجز اقتصاد جهاز السوق عن توجيه الاستثمارات نحو المشروعات الاستراتيجية ذات الربحية المحدودة بصورة مباشرة، والتي تحتاج إلى سنوات طويلة نسبيا لإكمالها. وهذا يعمق التفاوت الاقتصادي الموروث في البلدان المتخلفة، التفاوت بين الأفراد والفئات والطبقات، وكذلك التفاوت بين الجهات والأقاليم في البلد الواحد، ويعمق التفاوت الموجود حاليا بين الأقطار العربية مما يجعل مهمة التنمية العربية المشتركة بعيدة المنال خلال زمن منظور.

إن أثمان السوق تتفاوت بالنسبة للسلع والخدمات المختلفة بناء على المعروض منها وحجم الطلب عليها، وبما أن أثمان السوق هذه تمثل مصدر دخل الأفراد، فان التفاوت الكبير في هذه الأثمان يؤدي بالتالي إلى تفاوت كبير في هذه الدخول، ومثل هذا الوضع لا يمكن تخفيفه ومعالجته إلا بالتخطيط الشامل.

وأخيرا فان اقتصاد السوق قد حقق تطوره النسبي استنادا إلى ظروف تاريخية وطبيعية ولاستنزافه ثروات شعوب أخرى، ولوجود ما يسمى بالمنظم المجدد. وهذه العوامل التي تضافرت عبر ما يقارب القرنين من الزمان لا يمكن تكرارها في دول متخلفة مثل الأقطار العربية. ومن هنا ولا سيما نظرا لغياب المنظم المجدد في القطاع الخاص المحلى، في غالبية الأقطار العربية، يجب تدخل الدولة وقيامها بدور المنظم المجدد بقطاعها العام (والمختلط والتعاوني) الذي يفترض فيه أن يعمل وفق الأسس العلمية والربحية المجتمعية

وهذا الذي أشرنا إليه أعلاه وما يماثله، يجسد ضرورة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وذلك وبشكل أساسي من اجل:[4]

- تحقيق مهمة كشف وتعبئة أهم الموارد البشرية والطبيعية والمالية التي يملكها البلد.

- ولتحقيق مهمة تأمين استخدام الموارد المتاحة الاستخدام العقلاني الأفضل لا من حيث تأمين استمرار عملية تجديد الإنتاج الموسع فحسب، بل وللإسراع أيضا في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية التي أوجدها

(4) كولونتاي: «التخطيط في البلدان النامية»، ترجمة د. مصطفى-دباس، دار الجماهير العربية- دمشق 1971- ص 7- 24.

الاستعمار لتكون ركيزة له.

- ولتحقيق مهمة الاستفادة من المنجزات العلمية التكنيكية التي تحققت فعلا ومن التجربة التاريخية المتراكمة بُغية تصفية التخلف الاقتصادي والاجتماعي بأسرع ما يمكن.

- ومن اجل اتقاء التبادل غير المتكافئ والصمود أمام منافسة السلع المستوردة وإضعاف نفوذ الرأسمال الأجنبي.

- وتحديد مقدار الفائدة من أحداث هذه المؤسسة أو تلك، على أساس التحليل العام للاتجاهات الرئيسية لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

- ولمعالجة الفجوة العميقة في غالبية الأقطار العربية فيما بين الاحتياجات الموضوعية لهذه الأقطار من جهة وبين إمكانياتها الفعلية من جهة أخرى. إن هذه الإمكانات المحدودة تجبر هذه الأقطار باستمرار على تحديد المهام وأولويات تنفيذها. ولا يقل أهمية عن ذلك تقرير المهام التي يمكن أرجاء حلها إلى المستقبل.

- ولحل مسألة كيف وبأية نسبة يجب توزيع الأموال والجهود بين مراحل التعليم ابتداء من المرحلة التي تسبق الابتدائي، ومرورا بالابتدائي عبر المتوسط والثانوي وصولا إلى مرحلة التعليم العالي.

- وإيجاد النسب الاقتصادية الإجمالية الملائمة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبشكل خاص النسب الملائمة بين رصيد التراكم ورصيد الاستهلاك، والعلاقة الضرورية المتبادلة بين فروع الاقتصاد الرئيسية وللتأثيرات المتبادلة بين إنتاجية العمل والعمالة، والنسب بين الطلب الفعلي ورصيد سلع الاستهلاك والخدمات. والوصول عبر هذه التغيرات البنيوية التي تسمح خلال المرحلة الانتقالية باختلال التوازن إلى التوازن البنيوي المنشود.

وأخيرا يمكن القول بوجود علاقة طردية بين زيادة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وزيادة دور ومكانة القطاع العام من جهة، وضرورة التخطيط لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

4 منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

المنطلقات للانتقال من الواقع المتخلف الذي نعيشه إلى الواقع المتقدم الذي ننشده، ينبغي أن يكون محور تقدم الإنسان (المجتمع) وإشباع حاجاته الأساسية.

والتخلف كما نعتقد، ظاهرة إجماعية تاريخية ذات جذور وأسس اقتصادية وفكرية وسياسية، وقد صار في الظرف الراهن من نمط التقسيم العالمي للعمل، ومن الضروري تشخيص السمات الخصوصية لحالته القائمة في الوطن العربي وفي كل قطر منه، وتوضيح ما يفرزه من أشكال التبعية ونتائجها السلبية، وفي إطار هذا التشخيص ينبغي تحديد المرحلة التي تجتازها جماهير امتنا العربية في نضالها ضد الظلم والاضطهاد وفي سبيل التحرر الوطني والقومي والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

أن المنطلقات الجديدة للتنمية الشاملة-كما يؤكد محبوب الحق[1] ونحن نتفق معه في ذلك-يجب أن ترفض الفكرة القائلة بأن الفقر يمكن مهاجمته

---

(1) محبوب الحق: «ستار الفقر»، مصدر سبق ذكره.

بطريق غير مباشر ومن خلال معدلات النمو التي تتساقط رذاذا على الجماهير، وينبغي أن تقوم على المقدمة المنطقية القائلة بأن الفقر يجب مهاجمته بطريق مباشر، والمنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينظر إليها على أنها هجوم انتقائي على أكثر أشكال الفقر سوءا، كما أن أغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المستمر والإلغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة، وهذا التوجه يعني ضرورة الاهتمام بمضمون الناتج القومي اكثر من اهتمامنا بمعدل زيادته والمنطلقات نحو إشباع الحاجات الأساسية لا يقتصر على إنتاج (أو استيراد) الحاجات الاستهلاكية، وإنما يمتد بالضرورة إلى إنتاج (أو استيراد) مستلزمات توفيرها من سلع استثمارية ووسيطة.

لقد لخص لنا المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون (1332-1406) التطور المستمر للحاجات بقوله «الحضارة تخلق حاجات»[2]كما قال المفكر الفرنسي لإمارتي (1709- 1751) في هذا الصدد «إن الحاجة هي المحرك الأقوى أثرا في الحياة، وان التقدم تتعين درجته بالقدرة على الحركة لسد الحاجة، وان الإنسان يحتل المقام الأول بين الأحياء بسبب كثرة حاجاته وقدرته على إعداد ما يفي بها[3].

وفي رأى كارل ماركس (1818- 1883) أن «الحاجات التي يسعى الفرد للحصول عليها ليست في طبيعتها فردية، بل هي على العكس ذات طبيعة اجتماعية، لأنها من صنع عمل اجتماعي يفرض التعامل والتعارف والتعاون بين البشر[4].

وفي مقاله الذي عنونه بالموجز في الاقتصاد السياسي أوضح فردريك انجلز (1820- 1895) تناقضات النظام الرأسمالي وأزماته مؤكدا بأنه: «لإخلاص من هذه الفوضى المحفوفة بالمخاطر التي تغرض الناس إلى المهالك وتسمم حياتهم بقلق دائم إلا بتخطيط الإنتاج الوطني بمجمله على أسس عقلانية ليحقق أقصى ما يمكن من التوازن بين العرض والطلب لكي

(2) ابن عمار الصغير: «التفكير العلمي عند ابن خلدون» الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971.

(3) عبد الفتاح إبراهيم: «الاجتماع.» دار الطليعة، بيروت 1980 ص 130.

(4) نفس المصدر، ص 176- 177.

تتوفر الحاجات وتستقر الأسعار[5].

وفي تاريخنا المعاصر عرفت منظمة العمل الدولية محتوى هذا التوجه بأنه يرمي إلى: «توفير الاحتياجات الأساسية الإنسانية التي تكفل حدا أدنى معينا لمستوى المعيشة قبل نهاية القرن الحالي. وذلك عن طريق زيادة حجم وإنتاجية العمالة بانتهاج السياسات الاقتصادية والاجتماعية بما يكفل تحقيق هذا الهدف[6].

إذا اعتمدنا الحاجات الأساسية للجماهير العريضة من سكان الوطن العربي-وكل قطر فيه كمحور أساسي لمنطلقات التخطيط لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي-فهذا يتطلب أولا تحديد هذه الحاجات الأساسية في كل قطر وخلال كل مرحلة من تطوره، بمعنى تحديد مفهومها ومعرفة الجزء الذي يجري حاليا إشباعه وإمكانية الاستمرار بهذا الإشباع، وكذلك تحديد الجزء غير المشبع في الوقت الراهن. والمطلوب التوجه نحو الوفاء به خلال فترة زمنية منظورة، مثلا حتى نهاية هذا القرن.

وهذه النظرة الإجمالية لموضوع الاحتياجات الأساسية للجماهير الواسعة وللمجتمع تقتضي بحثها ضمن حلقات سياق الإنتاج المجتمعي (الإنتاج-التوزيع-التبادل-الاستهلاك) وإعادة تجديده الموسع. ومواءمة العلاقات الإنتاجية وكل الفعاليات السياسية والاقتصادية وغير الاقتصادية، الداخلية والعربية ومع العالم الخارجي لصالح هذه المنطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وفقا للظروف الملموسة في كل قطر والمرحلة التي يجتازها.

إن «سلة» الحاجات الأساسية للمجتمع والجماهير الشعبية العريضة بمنظورها المستقبلي المتطور كما وكيفا ينبغي أن تكون هي التي تقرر نمط الاستثمارات وتحديد هيكل المستوردات لتكون الحاجة أم الاستثمار). بمعنى أن يكون الاستثمار عنصرا تابعا باعتباره وليد الحاجة، وحسب ترتيب أولوياتها وفقا لدرجة ضرورتها للمجتمع وجماهيره الشعبية في كل طور من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن نمط وتنظيم الإنتاج نفسه يمليان نمطا

---

(5) نفس المصدر، ص 254.

(6) منظمة العمل الدولية:، العمالة، التنمية والحاجات الأساسية. جنيف 1976.

للاستهلاك والتوزيع يكون من العسير للغاية من الناحية السياسية تغييره. فما دمتم-كما يقول محبوب الحق-قد زدتم ناتجكم القومي الإجمالي في صورة إنتاج المزيد من السيارات والمساكن الفاخرة، فانه لا يكون من السهل على الإطلاق تحويلها إلى مساكن قليلة التكلفة، أو حافلات للنقل العام، ويترتب على ذلك بالضرورة نمط معين للاستهلاك والتوزيع، إن الفصل بين سياسات الإنتاج والتوزيع زائف وخطير، فسياسات التوزيع تصاغ في نمط تنظيم الإنتاج[7].

أن التناقض القائم بين الحاجة الملحة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي (التنمية الشاملة) وتوفر بعض عناصره الأساسية من جانب، ومن جانب آخر عجز«المنظم» عن توليف كل هذه العناصر المتاحة والمحتملة برشادة اجتماعية، لا يمكن حله إلا بالمشاركة الفعلية لكل فئات المجتمع في صنع القرارات التنموية في ظل النظام الأكثر ديمقراطية لتسيير الاقتصاد والمجتمع، وتوسيع قاعدة العمل المنتج ونمو إنتاجية العمل من خلال التطوير المستمر للقوى المنتجة، وتغيير كل من هيكل الاستثمارات والتجارة الخارجية لصالح دالة الاختيار الاجتماعي، وتعزيز الدور القيادي للقطاع العام المراقب شعبيا، واعتماد التخطيط الشامل، مع توفير الحافز المادي والمعنوي لكل العاملين بتحقيق العدالة الاجتماعية في التوزيع المتكافئ (وليس الميكانيكي) لثمار هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

هذه المنطلقات للتخطيط من أجل تنمية شاملة في إطار يكفل التعاون الوثيق وصولا للتكامل الثنائي والمتعدد الأطراف بين الأقطار العربية تتطلب السير في طريق جديد.

أننا نتفق مع الأستاذ عبد الفتاح إبراهيم[8] بتأكيده على أن طريق التطور الرأسمالي لم يعد ميسورا بالنسبة للبلاد المتخلفة، وذلك لفوات أوانه بحكم تبدل الظروف التاريخية ولوقوف رأسمالية الاحتكار عائقا منيعا بوجهها وتصميمها على الإبقاء على التخلف لإدامة وجودها، ولم يعد للبلاد المتخلفة-ومنها أقطار الوطن العربي-سبيل للتخلص من تخلفها والسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلا سبيل التضامن والتعاون فيما

(7) محبوب الحق: «ستار الفقر»، مصدر سبق ذكره.

(8) عبد الفتاح إبراهيم: «الاجتماع...» مصدر سبق ذكره، ص 94- 101

بينها كأقطار أمة عربية واحدة، ومع البلدان المتخلفة الأخرى، ومع الدول الاشتراكية، لأن مجموع هذه البلدان تواجه عدواً مشتركا هو الإمبريالية تسد عليهم سبل استكمال وجودهم ولأنهم جميعا ينشدون التطور وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في اتجاه واحد لصالح المنتجين المباشرين وبقية جماهير الشعب العريضة، والاستفادة من تجارب البلدان التي اجتازت مرحلة التخلف إعتماداً على قدرات شعوبها الذاتية.

ومن المنطلقات الضرورية للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توفير كل ما يمكن ادخاره من الفائض الاقتصادي المادي والمالي ومن قوة العمل البشري لمواجهة احتياجاته.

فالعجز في الفائض الاقتصادي أو التفريط في المتاح منه، والضياع في قوة العمل، كما في حالة تشغيل الكثير منها بشكل لا يغطي مردودها لنفقات إعالتها-أي هدر الإمكانيات المتوفرة-يعتبر من العقبات البارزة في طريق التقدم المنشود في أقطارنا العربية الأكثر حاجة للتنمية.

أن الفائض الاقتصادي للتراكم بوجه عام يتلخص مضمونه في توجيه ذلك الجزء المدخر الذي لم يستهلك من الدخل الوطني بانتظام لسد حاجات التجهيز لتأمين ديمومة عملية تجديد الإنتاج الموسع. ومن الممكن بل ومن الضروري، في وطننا العربي-إلى جانب رفع مستوى الاستهلاك للجماهير الواسعة من حاجاتها الأساسية-زيادة الفائض الاقتصادي للتراكم لتأمين سلع التجهيز، ويمكن أن يتحقق ذلك إذا لم يهدر جزء من الفائض الاقتصادي، لا سيما النفطي، في التبذير على أوجه الترف المختلفة، وعلى حماية اللامساواة في الدخل، وكذلك إذا لم يستنزف للخارج بسبب التعامل القائم على العلاقات غير المتكافئة مع الدول الرأسمالية المتطورة.

أن مصادر الفائض الاقتصادي للتراكم الاستثماري خلال هذه المرحلة التي نشخص فيها منطلقات التخطيط للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن تكون على النحو التالي:

ا- القيم المضافة العائدة للمجتمع، المتكونة في حقول النفط والغاز وما شابه ذلك، وهذا المصدر يمكن أن نعتبره رئيسيا في الأقطار العربية المنتجة للنفط والغاز، من حيث حجمه المطلق والنسبي في مجموع تكوين الدخل الوطني. ومن حيث وتائر زيادته العينية والقيمية خلال فترة زمنية محددة

نسبيا بالمقارنة مع المصادر الأخرى.

2- ما تيسر من الفائض الاقتصادي الذي تنتجه شغيلة القطاع العام (بالإضافة لصناعة استخراج النفط والغاز) مثل المتأتي من الصناعة النفطية التحويلية (المصافي وغيرها) الآخذة بالتوسع، وكذلك من بقية الفروع للصناعات الاستخراجية والتحويلية، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومن مؤسسات البناء والتشييد والنقل والمواصلات، ومن مزارع الدولة وبقية المؤسسات المنتجة للقطاع العام الذي تسيّرة الدولة.

3- ما تيسر من الفائض الاقتصادي الذي ينتجه شغيلة المؤسسات الأخرى، حيث تأخذ الدولة هذا الجزء على شكل ضرائب أو ربح، أو مشاركة في الأرباح إذا كان الأمر يعود لصندوق الفائض الاقتصادي للتراكم (العام المركزي). أو تقوم هذه المؤسسات نفسها بتثمير هذا الجزء من الفائض الاقتصادي للتراكم في عملية تجديد الإنتاج الموسع في مؤسساتها المتمتعة باللامركزية أو بالاستقلال التام عن القطاع العام المدار مركزيا من قبل الدولة والمقصود هنا هي المؤسسات المختلطة والتعاونية ومؤسسات القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي.

4- القروض الداخلية، أو ما يكون شبيها بها، كاتباع سياسة التقشف على المقتدرين في المجتمع، أو باستخدام آلية الأسعار لامتصاص جزء من القدرة الشرائية مؤقتا وتحويلها إلى رصيد الفائض الاقتصادي للتراكم الاستثماري.

القروض الخارجية، وهى موارد مرحلية مساعدة سوف يتم إرجاعها مضافا إليها الفوائد المترتبة عليها، ويمكن اعتبار هذه القروض الخارجية كحافز ودافع لتسريع التراكم، وبذلك فهي تختلف عن المصادر الداخلية المباشرة الأساسية من حقول الإنتاج، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، ومثل هذه القروض عندما تكون موجهة لتعجيل عملية التجهيز التقني توفر استغلال المصادر المادية والبشرية المعطلة، وبالتالي تحفز على تكوين فائض اقتصادي جديد، ومن الممكن في مثل هذه الحالة أن تسدد الفوائد المترتبة على هذه القروض مما ساعدت على توفيره من فائض اقتصادي في مرحلة زمنية قصيرة ومحددة نسبيا، أي لا بد من أن تكون القيم المضافة الجديدة التي أوجدها استخدام القروض أكبر من مجموع الفوائد المركبة التي يجب

تسديدها مع القروض خلال تلك الفترة المحددة لها. وينبغي هنا أن يراعى الحجم الأمثل لمثل هذه القروض الأجنبية، وأن تكون بمقدار يمكن أن يتحمله الاقتصاد الوطني، ويتحمل عبأه الجيل الحاضر والجيل المقبل، لكيلا نثقله بتركة ثقيلة من الديون. وينبغي أن يكون تسديد الفوائد هو الرابط الوحيد بين الدائن والمدين، والابتعاد قدر الإمكان عن تلك القروض التي توظف في مشاريع غير إنتاجية وتجعل الاقتصاد الوطني مرهونا للدول المقرضة مما يعمق من تبعيتها لهذه الدول الرأسمالية المتطورة. وهذا ما سنوضحه في القسم الثالث عند الحديث عن حالة الدين الخارجي وعبء الديون.

وفي كل هذه المنطلقات ينبغي التزام الواقعية وتجنب التقليد، لأنه كثيرا ما يكون مثل هذا التقليد منفذا إلى ما يصيب المحاولات الإنمائية من فشل، ومن ضياع جدوى الخطط الإنمائية. وذلك بسبب الترابط الموجود ما بين مستلزمات السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد والإمكانات المتوفرة فيه وطبيعته ووضعه الجغرافي وسعته وتاريخه وما ألفه أهله من نظم وعادات وتقاليد مما يقتضي أخذه بالحسبان، إلى جانب مراعاة القواعد العامة المشتركة[9]. ومن الضروري أن تتخذ هذه المنطلقات اتجاها شعبيا وطوعيا يشارك فيها المنتجون المباشرون بالدرجة الأولى، المتمتعون بالحريات الديمقراطية، مشاركة فعلية، اعتبارا من صياغتها وتطبيقها والالتزام بها، بعد إدراكهما بأنها السبيل للقضاء على حالة التخلف الذي يعيشونه والسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي من المفروض أن يوفر لهم ولأجيالهم القادمة الحياة الأفضل عن طريق تخفيف الفوارق الاجتماعية بين الفئات والجهات تمهيدا لإزالتها في المستقبل.

وعند إعداد هذه المنطلقات للتخطيط لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي تبرز مسائل مهمة مثل مسألة أولويات تخصيص الفائض الاقتصادي بين الفروع المختلفة، لا سيما بين الزراعة والصناعة. إن ترجيح الصناعة المتوجة لسوق عربية متسعة ومنسقة، يخلق في الواقع حاجة ملحة ومتزايدة للمنتجات الزراعية، كلما تقدم المجتمع وارتفع فيه المستوى المعاشي للجماهير، بحيث يبدو وكأن الأسبقية يجب أن تكون للزراعة. وضمن إطار القطاع الزراعي، يتبين من التجارب الناجحة للقضاء

(9) عبد الفتاح إبراهيم: «الاجتماع...» مصدر سبق ذكره

على التخلف وتحقيق التنمية المتكاملة، بأن المزارع التعاونية الجماعية المدعومة من قبل الدولة أفضل من المزارع الفردية في الأرياف المتخلفة. وذلك لأن الأولى أداة جيدة لتوصيل المعونة الحكومية في مجال استخدام المكائن والآلات الحديثة وبالبذور المحسنة والأصناف الجيدة من الحيوانات، وبخدمات الصيانة والوقاية من الأمراض وغيرها من المساعدات الضرورية للمزارعين. كما أن التعاونيات ملائمة لتطبيق العدالة الاجتماعية وتساعد أعضاءها على كيفية تسيير شؤون مجتمعاتهم الريفية فهي بمثابة البرلمان المصغر لممارسة الديمقراطية.

ومثل هذه الزراعة الحديثة المستفيدة من المنجزات العلمية في هذا المجال، تفترض أن تسبقها أو ترافقها حركة تصنيع تهيئ لها ما تحتاج إليه من مكائن، وآلات ومعدات وأسمدة ومبيدات وما يماثلها من الوسائل الضرورية. كما أنها تتطلب ثورة ثقافية حضارية تهيئ الكفاءات الفنية والإدارية الماهرة المقتدرة على حسن استعمال وتطبيق هذه الوسائل والطرق الفنية الحديثة، ويجب أن تبدأ بخطوات جادة للقضاء على الأمية والجهل والمرض والفقر المدقع في الأرياف والمدن.

وخلاصة تجربة البلدان التي سبقتنا في السير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي توضح بأنه ليس الجدوى في المفاضلة في أيهما تكون له الأسبقية أو الأرجحية للزراعة أم للصناعة، بل الأصح أن يوجه الاهتمام إلى كليهما في آن واحد. على أن يكون للتصنيع في إطار عربي، الحظ الأوفر من الاهتمام، ابتداء من تخصيص الموارد، على أن تزداد تخصيصات الموارد للزراعة تدريجيا بزيادة مردود الصناعة. فتقوم بتجهيزها بالمكائن والآلات والمعدات و بالأسمدة الكيميائية والمبيدات وغيرها من المنتجات الصناعية الضرورية للنهوض بالزراعة. والأولويات داخل الصناعة، هل ستكون لصناعة الفرع (آ) لإنتاج وسائل الإنتاج، مكائنه وآلاته وإعداد ما يتصل بها من تقنية وما تحتاج إليه من كفاءة ومهارة، أم لصناعة حاجات الاستهلاك، أم الموازنة الدقيقة فيما بينها؟

إن من شأن البلد الذي، يريد السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وبناء الصناعة ليعالج تخلفه أن يواجه بالضرورة تزايدا مستمرا في حاجات الاستهلاك ما دام الانحسار التدريجي للتخلف، يلازمه باطراد

التحسن في مستوى المعيشة. وهذا يعني استمرار الزيادة في الاستهلاك وفي ارتفاع الأجور من جهة وانخفاض ساعات العمل من جهة أخرى. والبلدان المتخلفة، ومنها أقطارنا العربية، تكون بحاجة متزايدة أيضا إلى توفير السكن الملائم ونشر التعليم ورفع مستوى الثقافة للجماهير وتحسين الصحة العامة، وغير ذلك من متطلبات الحياة المعاصرة التي تشتد إلحاحا مع كل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. على أن أعظم ما يثقل وطأة هذه الجوانب لتخفيض الموارد ويجعل ضبط حسابها متعذرا، هو حروب الاعتداء، وفي مقدمتها العدوان الإسرائيلي المدعوم من الإمبريالية الأميركية والمؤامرات التي، تدبر ضد الشعوب العربية وتستنزف الكثير من أبنائها وبناتها والكثير من أموالها التي يفترض أن تخصص للتنمية، بل وتدمر ما هو قائم من المشروعات الإنمائية.

وفي جميع الأحوال تتطلب أية منطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي دقة فائقة في الموازنة بين أقصى ما يمكن تخصيصه للفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج، وبين الحد الأدنى الضروري للفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك (أو استيرادها). وهذا ما يطلق عليه أحيانا بالمعادلة الصعبة التي ينبغي إشراك جميع الأطراف المعنية بها في صياغتها والاقتناع الطوعي بمضمونها وفق دالة الاختيار الاجتماعي.

كما أن من بين الأولويات التي تبرز عند صياغة منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، المفاضلة بين أولوية التركيز على المشروعات المكثفة للرأسمالية، وأولوية التركيز على المشروعات المكثفة للأيدي العاملة، وفي هذا المجال يرجح المخططون الذين يعملون بوحي المصالح العامة للمجتمع ومصالح جماهيره الواسعة، الاعتماد على خلطة من الاتجاهين. أي بالاعتماد على المكائن والآلات المتقدمة، لا سيما في الفروع التي لها ارتباط بالسوق الخارجي، ليكون مستوى إنتاجية عمل هذه المؤسسات مثل نظيراتها في الخارج، وتحشيد القوة العاملة البشية لإنجاز كل ما يمكن إنجازه بعملها ورفع كفاءته من خلال الممارسة باستمرار، ليتمكن من استيعاب وتطويع التكنولوجيا الحديثة.

إن الاستفادة من منجزات الحضارة المعاصرة التي هي من صنع الإنسانية كلها أمر مشروع، وقد كانت لأمتنا العربية إضافات مشهودة لإغنائها، ولكن

ينبغي إقامة علاقاتنا الخارجية على قاعدة العلاقات المتكافئة، وهذا يعني ضرورة زيادة تعاملنا مع جميع البلدان التي تقبل بهذا المبدأ في ميدان التقسيم العالمي للعمل، وتقليص التعامل مع تلك البلدان التي فرضت علينا التبعية واستنزفت وما زالت تستنزف جزءا من الفائض الاقتصادي الذي ينتجه شغيلة هذا الوطن العربي، بل وساعدت العدوان الصهيوني على استعماره الاستيطاني في جزء عزيز منه، ومثل هذا التوجه لا يمكن أن يحققه كل قطر عربي بمفرده، وإنما بتعاون وتكامل ثنائي ومتعدد الأطراف فيما بين الأقطار العربية، وبتعاون مع بلدان المجموعة الاشتراكية، والبلدان المتخلفة التي تستهدف السير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومثل هذا التعاون المشترك المبنى على مصلحة متبادلة ودافع خطر مشترك، يمكن أن يمهد لنا الطريق لتحقيق الاستقلال الاقتصادي، الذي يعتبر ضروريا للمحافظة على الاستقلال السياسي ومكملا له.

وهذه المنطلقات لكي تكون حافزا للمجتمع نحو تقدمه الاقتصادي والاجتماعي باستمرار، ينبغي عليها تأمين:

- الظروف الملائمة لتطور القوى المنتجة وبشكل خاص الجانب البشري منها، لتجعله قادرا على الاستفادة من العوامل الإيجابية المحيطة به، وتطوير إنتاجية العمل المجتمعي من خلال تعبئة جميع الموارد المتاحة والمحتملة وتنميتها.
- نسبة نمو مرتفعة لهذا التقدم على المحور الزمني والمكاني الإقليمي.
- الاستقلال الأمثل للطاقات الإنتاجية والخدمية ولبقية الموارد المتاحة.
- زيادة تشكيلة المنتجات مع تحسين جودتها للوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع وأفراده وفق معايير المرحلة التي يجتازها.
- عدالة توزيع ثمرات هذا التقدم الاقتصادي والاجتماعي على أساس، أن ليس للإنسان إلا ما سعى... أي باعتماد مقياس العمل من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية، باعتباره هو المعيار الأساسي عند التوزيع.

لقد تناولنا هذه المنطلقات للتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتخطيط لكل طور من أطواره، بشيء من التعميم لكل أقطار الوطن العربي، ولكن لا بد من ضرورة التأكيد على وجود العام والخاص في هذه المنطلقات. إننا نقر بوجود مشاكل وطموحات اقتصادية واجتماعية مستقبلية مشتركة، إلا

أننا نعترف في الوقت ذاته بوجود مشاكل اقتصادية واجتماعية نابعة من ظروف كل قطر. وقد يبدو لأول نظرة بأن العمل يجري على حل كل هذه المشاكل العامة والخاصة باستخدام أداة واحدة هي التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن تنوع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، واختلاف الطبيعة الطبقية للمؤسسات التي تحل هذه المشاكل، وتباين مستوى قوى الإنتاج، وشكل ووظيفة علاقات الإنتاج السائدة في كل قطر عربي، هي التي تحدد المهمات لكل طور باتجاه هذه المنطلقات المشتركة الطموحة لغالبية سكان هذا الوطن العربي الكبير ممن يصنعون التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن يكونوا من المستفيدين منه.

وأخيرا فإن هذه المنطلقات نحو الغايات الاستراتيجية الأساسية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ترتبط عضويا مع باقي جوانب الحركة في المجتمع كما أنها لا بد أن تمتد لتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغها، ومن بين هذه الوسائل السياسات الاقتصادية، التي نتناول المهم منها بإيجاز في الصفحات التالية.

5 سياسات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تستخدم في التخطيط الشامل من المفروض والممكن عقلانيا استخلاصها من مبادىء قيمية واضحة في إطار الاختيار الاجتماعي. وهي عبارة عن مجموعة القواعد والإجراءات التي تتخذها وتنفذها الدولة لتوجيه أنشطتها الاقتصادية الاجتماعية وأنشطة جميع المؤسسات العاملة في الاقتصاد الوطني من أجل تنظيم علاقاتها الداخلية مع بعضها البعض، واتجاه الوطن العربي والعالم الخارجي. إنها الحلقة الضرورية التي تربط بين الاستراتيجية ومنطلقاتها نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبين الخطط التنفيذية لأطوار هذا التقدم بمراحله المختلفة. ومن أبرزها كما نعتقد، السياسة السعرية، السياسة الاستثمارية، السياسة التجارية، السياسة المالية، (بتفرعاتها الضريبية والائتمانية والنقدية)، سياسة الأجور والمرتبات وما في مستواها من الأهمية لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي على نطاق المجتمع بأسره.

بعض الاقتصاديين يتحدثون عن سياسة

اقتصادية واحدة للدولة تتمثل أدواتها بالأسعار والاستثمار وبقية المجالات المار ذكرها، إلا أننا نفضل هذا الاتجاه. الذي بدأنا به الحديث عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية التخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وسنحاول الإشارة الموجزة إلى عدد من هذه السياسات الهامة، وهي متداخلة فيما بينها، وكذلك مع المنطلقات لاستراتيجية التنمية الشاملة في الحياة العملية.

السياسة السعرية:

كل مقدار مالي نهتم بتخطيطه، إنما هو عبارة عن مقادير من المنتجات المادية مضروبة بأسعارها، وكما هو معروف أن الأسعار (الأثمان) في الاقتصاد القائم على آلية السوق، تتحقق من خلال تقييم العوامل الأولية للإنتاج في سوق يضارب فيه البائعون (العارضون) والمشترون (الطالبون) مع أو ضد بعضهما البعض.

وهكذا تمثل الأسعار التي تتحدد في السوق أداة لتحقيق أدنى تكلفة ومساواة ثمن بيع السلعة بتكلفة إنتاجها مع تحقيق أقصى ربح ممكن للمشروع، وليس الربحية الاجتماعية. وبهذه الطريقة يتم التوصل إلى أسعار التعادل التي توازن بين العرض والطلب القادر على الدفع (وليس الطلب الفعلي). وهذه السياسة أو الآلية السعرية، قد تؤدي إلى خسارة اجتماعية (وقد أدت فعلا)، كما هو الحال عند إفلاس مؤسسات واختفائها من السوق، أو بإتلاف كميات من السلع من أجل تقليص المعروض منها للمحافظة على مستوى معين لأسعارها المربحة لأصحاب المشاريع الخاصة التي تتعامل بهذه السلع.

في حين الاقتصاد المخطط يستطيع، كما قال الاقتصادي البولوني أوسكار لانجه،[1] الوصول إلى أسعار التعادل الصحيحة (الأسعار التي توازن بين العرض والطلب) بسلسلة من التجارب أقصر مما يقوم به السوق التنافسي بالفعل. لأن خبرة الجهاز المركزي للتخطيط يفترض فيها أن تكون أكبر من خبرة أي مدير لمؤسسة خاصة. فالأول يركز على جميع العوامل والربحية الاجتماعية بينما يهمل الثاني صحة العمال مثلا، أو

---

(1) أوسكار لانجه: «تخطيط الإنتاج...» مصدر سبق ذكره ص 81-109.

صحة المجتمع بتلوث البيئة ويؤكد على الربحية الخاصة للمشروع.

والمطلوب عند صياغة السياسة السعرية من قبل الجهاز المركزي للتخطيط أو الجهة المتخصصة بالأسعار على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني، ضبط العلاقات السعرية، ولا سيما التالية:

- العلاقة بين الأجور والمرتبات، وبين أسعار السلع الإنتاجية، من أجل الوصول إلى توليفة سليمة بين عوامل الإنتاج البشرية والمادية المكونة لأسعار هذه السلع.

- العلاقة بين أسعار السلع الاستثمارية، وبين أسعار السلع الاستهلاكية المتوالدة منها بعد إكمال المشروعات وتشغيلها.

- العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية وبين مستوى الأجور والمرتبات وبقية الدخول، وذلك لتحديد المستوى الحقيقي لهذه الدخول الاسمية.

- العلاقة بين أسعار-السلع الاستهلاكية المختلفة بوصفها انعكاسا لطلب المستهلكين، وبالتالي مؤشرا لعمل المخططين والمنتجين عند اتخاذ قراراتهم.

إن الأسعار من حيث جوهرها إنما هي التعبير النقدي للقيمة، وفي الحياة العملية قد تساوي أسعار بعض السلع قيمها، أو قد تكون أكثر أو أقل ولكن على نطاق المجتمع بأسره يفترض أن تتساوى مجموع الأسعار مع مجموع القيم للسلع والخدمات المتداولة.

لقد فرق أوسكار لانجه[2] بين مفهومين للأسعار:

الاول- بمعناها الشامل بوصفها الشروط التي تعرض بها البدائل السلعية، وهنا ليس شرطا توفر السوق دائما، وإنما من الممكن أن يستخدمها الجهاز المركزي للتخطيط كأداة قياسية.

الثاني- بمعناها الضيق كمعدلات للمبادلة في السوق، أي أن النقود (وهي سلعة خاصة كمعادل عام لبقية السلع) التي يمكن بها الحصول على الأشياء المادية والخدمات.

ويوضح لانجه بأن تفضيلات المستهلكين التي تعبر عنها أسعار طلبهم (أي الأسعار التي يستعدون لدفعها مقابل أي سلعة)، هي المقياس الموجّه للإنتاج، وبالتالي لتوزيع الموارد.

---

(2) المصدر السابق، ص 25.

إن موضوع التوزيع الرشيد (العقلاني) للموارد من المسائل الهامة جدا في الاقتصاد المخطط بصورة شاملة، وعلاج هذه المسألة يتطلب توفر معرفة واسعة بالأهميات النسبية (أو المقارنة) لعوامل الإنتاج. أي أنها في الجوهر مشكلة التسعير (التقييم) لهذه العوامل الأولية (المدخلات) للإنتاج.

وقد قال تايلور بهذا الصدد[3]: يمكن للجهاز المركزي للتخطيط تقرير الأهمية النسبية لكل عامل إنتاجي، عن طريق وضع تقييم مؤقت (بتعبير نقدي) لكل عامل إنتاجي. وعند التطبيق يؤدي كل تقييم خاطئ إلى ظهور الفائض أو العجز، وهكذا يتمكن من الوصول إلى السعر الحسابي الصحيح لكل عامل إنتاجي بأسلوب من التجربة والخطأ. وذلك من خلال مراقبة الكميات المطلوبة والكميات المعروضة، فنرفع سعر السلعة أو الخدمة حيثما تظهر زيادة الطلب على العرض، ونخفض السعر حيث يحدث العكس. وهكذا يمكن التوصل إلى السعر الذي يتعادل عنده الطلب والعرض.

إذن فالسياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط للنشاط الإنتاجي، ينبغي أن تجعل للأسعار المحاسبية (أسعار الظل) الوظائف التالية:

- أن تكون أداة محاسبية لعكس التكاليف الاجتماعية ولعكس الندرة النسبية لبعض السلع الإنتاجية.
- وحافزاً أو مانعاً لإبراز فروق الجودة والإنتاجية.
- وأداة لتنظيم المنتج والمستخدم من السلع.
- ووسيلة لعكس تكلفة الفرص البديلة.

ومن الممكن أن يقوم هيكل هذه الأسعار على أساس الكلفة الوسيطة المستهدفة لكل المنتجين لسلعة بعينها حيث يمكن أن تتضمن المكونات التالية:

المواد الأولية الأساسية والمساعدة والطاقة والحصة من تكاليف النقل، زائدا الاندثار مع الحصة من تكاليف الصيانة. زائدا كلفة رأس المال المستخدم، التي هي عبارة عن نسبة فائدة تحسب على الرأسمال المستخدم، وتكون متباينة. أو قد تعفى منها بعض الفروع المستحقة للتشجيع، في إطار الاختيار الاجتماعي يضاف إلى هذه البنود، الأجور والمرتبات والمكافآت وبقية المصروفات الأخرى. زائدا الربح المخطط للمؤسسة المنتجة، حيث تحدد نسبته إما بالارتباط بحجم الأجور والمرتبات، أو بحجم مجموع النفقات

(3) فريد م. تايلور، المصدر السابق، ص 62.

الثابتة، أو بحجم الرأسمال الإجمالي المستخدم في الفرع المعني. والمهم هو التوصل إلى قواعد مبررة اقتصاديا وحافزة لزيادة إنتاجية العمل. وعندما تؤدي هذه الطريقة إلى تكوين دخل كبير نسبيا، في بعض المؤسسات، من الممكن معالجة ذلك بالضرائب على الأرباح لميزانية الدولة، واعتبار أداة هذه الضرائب مقارنة إلى أداة ضريبة رقم الأعمال التي سنوضحها في السطور التالية. ومجموع هذه البنود التي مرّ ذكرها يساوي سعر الإنتاج لدى المنتجين (المؤسسات الإنتاجية) وهو السعر الذي يستخدم عند تبادل السلع بين المؤسسات.

أما السعر الذي يدفعه المستهلك النهائي فيضاف إليه الهامش التجاري لتجارتي الجملة والمفرق، زائدا ضريبة رقم الأعمال لميزانية الدولة، باعتبارها أحد الموارد الرئيسية. وهذه الضريبة لا ترتبط بالمنتج وإن كان هو المسئول عن جمعها وتحويلها إلى حسابها الخاص في المصرف الذي تعينه الدولة. وإنما هي تمس المستهلك، ولذلك فهي تختلف عن رسوم الإنتاج، وعن الضرائب غير المباشرة. وهي بمثابة أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدي، وعرض السلع والخدمات، أو أداة لتوجيه وترشيد الاستهلاك، حيث تزيد الدولة نسبتها على المشروبات الكحولية مثلا، وتقليصها أو تعفي منها منتجات ضرورية للمستهلك مثل الحليب. هذا والمفروض أن توضع تعريفة تحدد نسبة ضريبة رقم الأعمال من سعر التجزئية، أو من سعر الجملة لكل نوع من أنواع السلع.

وتحسب ضريبة رقم الأعمال هذه ضمن مكوّنات القيم المضافة العائدة للمجتمع كما هو حاصل في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا وبصورة شاملة.

والغرض من هذا التمايز السعري هو زيادة الميل نحو تكوين الطاقات الإنتاجية، وتقليل الميل نحو الاستهلاك النهائي، لا سيما الكمالي والبذخي منه بشكل خاص.

وبناء على ما تقدم يمكن القول بأن السياسة السعرية السليمة في مجال التخطيط لسلع الاستهلاك النهائي، ينبغي أن تجعل أسعار هذه السلع تحقق ما يلي:

- التوازن بين قيمة المعروض من السلع وقيمة وسائل الدفع (القوة الشرائية

المتاحة) لدى جمهور المستهلكين، مما يؤدي إلى تصريف السلع من السوق (الموازنة بين العرض والطلب).

- ترشيد الاستهلاك، لا سيما بالاستعانة بالنسب المتباينة لضريبة رقم الأعمال المكونة لجزء من السعر الذي يدفعه المستهلك، كما ذكرنا قبل قليل.

هذه هي السمات العامة للسياسة السعرية، وهناك خصوصيات تتعلق بالمنتجات الزراعية، وبمنتجات الصناعة الاستخراجية للسلع الناضبة كالنفط والغاز وما يماثلها، لا بد للمتخصص من الرجوع إلى المراجع المختصة.[4] والأكثر أهمية في هذا المجال، هو ضرورة دراسة كل حالة بواقعها مكانيا وزمانيا على ضوء القواعد العامة التي أشرنا بإيجاز إلى بعضها في الصفحات السابقة، وذلك بالتركيز على المحور الاقتصادي لتشجيع الإنتاج وجعله ديناميا وزيادة مردوده برفع إنتاجية العمل، وعلى المحور الاجتماعي لتيسر القدرة الشرائية للجماهير الواسعة وتحسينها باستمرار. وعندما يحصل تناقض بين التوجهين، فلا بد أن تظل الأسعار بمستواها الحافز للمنتجين، وتدعم من قبل الدولة لصالح المستهلكين.

وتوضيحا لهذا الموضوع يقول د. عمرو محي الدين بأن أي تغيير سعري له وجهان، الوجه الأول هو التأثير في القرارات الخاصة بنمط استخدام الموارد، والثاني هو التأثير في نمط توزيع الدخل الوطني، فالاثنان وجهان لعملة واحدة.

ومن هنا يجب عند تناول موضوع الدعم، النظر إليه بوصفه سياسة سعرية تؤثر في كفاءة استخدام الموارد، وكذلك الاهتمام بالجانب الآخر، وهو الأثر التوزيعي للدعم. حيث لا يوجد ما يجعلنا نعطي أهمية نسبية أكبر لذلك الجانب من حركة الأسعار المؤثر في نمط استخدام الموارد عن ذلك الجانب من حركة الأسعار المؤثر في توزيع الدخل الوطني.

كما أنه لا يوجد أيضا، لا في الفكر الاقتصادي، ولا في القواعد الاقتصادية، ما يجعلنا نعطي أهمية نسبية أكبر لتلك الزيادة في الدخل الوطني التي تأخذ شكل الأرباح من الزيادة في الدخل الوطني التي تأخذ

(4) من المصادر الجادة التي صدرت حديثا باللغة العربية حول هدا الموضوع: د. محمود عبد الفضيل: «تخطيط الأسعار...» وزارة الثقافة والإرشاد القومي-دمشق 1981.

شكل الأجور فكلاهما مكوّن من مكوّنات الزيادة في الدخل الوطني ويحتل نفس الأهمية.

وهكذا يمكن القول مع الدكتور عمرو أن اختيار هيكل سعري معين يعني بالضرورة اختيار نمط معين لتوزيع الدخل الوطني، واختيار نمط توزيع الدخل الوطني هو بلا جدال اختيار اجتماعي سياسي.[5]

السياسة الاستثمارية:

الاستثمار هو الاستعمال المنتج للموارد من أجل الحصول على قوى بشرية عاملة مؤهلة جديدة مع زيادة تأهيل الموجود منها، وموجودات. ثابتة ومتداولة جديدة، أو لتجديد وتوسيع الموجود منها. في حقول عمل البناء والتشييد والمكائن والآلات ووسائل النقل والمواصلات وما شابهها لأغراض الإنتاج والخدمات وهذا كله يتطلب استثمارات استيعاضية(لتعويض المندثر) واستثمارات جديدة لخلق الطاقات الجديدة أو لتوسيع القائم منها.

وهنا لا يعنينا ما نجده في الحياة العملية من استثمار ظاهري مثل المضاربة على الأراضي والعقارات وانتقال ملكيتها بين البائعين المشترين لها، أو بيع وشراء الأسهم والسندات وبقية أشكال الأوراق المالية وغيرها من الأنشطة التي لا تضيف جديدا إلى الثروة الوطنية.

وعندما نتحدث عن الاستثمار القومي فالمقصود به هو مجموع الاستثمار الخاص مع استثمار الدولة العام، ومعهما الاستثمار المختلط والتعاوني.

والاستثمار في الأصول (الموجودات) الثابتة يسمى بتكوين الرأسمال الثابت، ويمكن أن تكون مكوناته مما يلي:

الآلات والمعدات والأجهزة والكتب.

- المباني والتشييد (طرق، جسور، موانئ، مطارات، مجاري).

- وسائط النقل بمختلف أنواعها (بما فيها أنابيب نقل النفط والغاز وأعمدة وأسلاك نقل الطاقة الكهربائية والمكالمات الهاتفية).

- زائدا التغير في المخزون (الفرق بين رصيد آخر المدة مع أولها، فيما يتعلق بالمواد الأولية الأساسية والمساعدة والمنتجات نصف الجاهزة والمنتجات

---

(5) د. عمرو محي الدين: «المشكلة الاقتصادية والاختيار السياسي»، جريدة الأهالي-الصادرة في القاهرة يوم 1983/6/15.

التامة).

وعند الحديث عن معدل الاستثمار فإنه يعني هنا نسبة حجم الاستثمارات إلى حجم الدخل الوطني. والحد الأدنى لمعدل الاستثمار هو الذي ينبغي أن يضمن عدم انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة لزيادة عدد السكان والبقاء على هذا المتوسط لدخل الفرد، أو زيادته للجيل القادم، في حين الحد الأعلى لمعدل الاستثمار هو مقارنته بحد أدنى للاستهلاك لا يزيد عن مستوى الكفاف، وتوجيه المتبقي من الدخل الوطني إلى الاستثمار. أو حتى بالاستعانة بتمويل خارجي تكون الطاقة الاستيعابية قادرة على هضمه ومردوده يغطي أعباء هذا الدين الخارجي. ومفهوم الطاقة الاستيعابية ينبغي أن يكون متحركا يتغير بتغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية وهو أمر ممكن ومطلوب.

أما معامل الاستثمار (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) فهو يساوي معامل الرأسمال الحدي إلى الدخل، أي مقدار الاستثمارات اللازمة (من الدنانير مثلا) لزيادة الدخل وحدة واحدة (دينار مثلا) و يحسب معامل الاستثمار في الاقتصاد الوطني كمتوسط مرجح لمثيله في قطاعات الاقتصاد الوطني وهذا الأخير؛ أي معامل الاستثمار في كل قطاع يستخرج كمتوسط مرجح (أي باعتماد معيار لتوزيع أوزان الأهمية النسبية) لمعامل الاستثمار على صعيد كل مشروع في ذلك القطاع.

إن حساب معامل الاستثمار ليس بالعمل البسيط، وإنما يتطلب المزيد من الدراسات والدقة في الحسابات وقد استخدم الكثير من الأقطار العربية في خططه الإنمائية، وهي في الجوهر خطط للاستثمارات، معادلة هارود ودومار.[6]

وملخص هذه المعادلة هو:

$$\triangle \text{د} = \frac{\text{أ}}{\text{ك}} \triangle \text{س}$$

وذلك لتحديد حجم الاستثمارات اللازمة لتوليد ما سمي بقوى دافعة

(6) لمزيد من الاطلاع على هذا النموذج والنماذج الرياضية الهامة الأخرى التي تستخدم في هذا المجال، مثل نموذج تنبرغن ونموذج كالتسكي راجع: فنشنزو فيتللو: «التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية» ترجمة د. احمد راتب، وزارة الثقافة دمشق 1972

للنمو، تكون أقوى من معدل النمو السكاني الذي افترضوه بأنه يعتبر قوة كابحة للنمو الاقتصادي.

حيث:

△ د= معدل الزيادة قي متوسط الدخل الفردي.

م = معدل التراكم بمعنى الادخار من أجل الاستثمار كنسبة من الدخل.

ك= المعامل الحدي للرأسمال إلى الدخل، لقياس الزيادة في الرأسمال اللازم لزيادة وحدة واحدة من الدخل.

△ س= معدل النمو السكاني.

ولكن لا يمكن تبسيط الموضوع في الحياة العملية بهذه الصورة التي يوحيها هذا النموذج، ومفادها بأنه كلما زادت نسبة معدل الاستثمار للدخل، وكلما زادت إنتاجية الرأسمال المستثمر (أي كلما انخفض معامل الرأسمال)، ازدادت سرعة النمو الاقتصادي. ففي الحياة العملية توجد عوامل اجتماعية واقتصادية عديدة (محلية وخارجية) لها تأثير مباشر وغير مباشر في هذا المجال.

وبعد هذه المقدمات المفاهيمية للاستثمار يمكن القول بأن السياسة الاستثمارية تكمن في كيفية الوصول إلى فعالية وكفاءة هذه الاستثمارات. بأي حجم وبأية نوعية وبأي تركيب لهذه الاستثمارات، يمكن أن نتوصل إلى إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع ولأعضائه. الحاجات الراهنة والمستقبلية في إطار ما هو متاح من فائض اقتصادي للتراكم الاستثماري، والتعبير الكمي لهذه الفعالية والكفاءة للسياسة الاستثمارية يمكن أن ينعكس في الزيادة المادية لحجم الدخل الوطني، وزيادة تنوع الفروع المكونة له في إطار الاختيار الاجتماعي للقطر المعني وخلال المرحلة المعنية من تطوره.

لقد تحدثنا في المقدمات الاقتصادية والمنطلقات عن دور القطاع العام في تعبئة الفائض الاقتصادي المتاح والمحتمل لأغراض التنمية الشاملة، وهو الجانب المتعلق بمصادر الاستثمار. أما الجانب الآخر لسياسة الاستثمار فإنه يتجسد في كيفية توزيع هذه الموارد الاستثمارية، استنادا لمعيار الاختيار الاجتماعي الملائم لتحديد أولويات الاستثمار، وذلك بناء على درجة إسهامها في تنمية الطاقات الإنتاجية للمجتمع وزيادة فرص العمل المنتج فيه. وهنا ينبغي أن تأخذ السياسة الاستثمارية (أي الذين يضعونها) بعين الاعتبار

مجموعة من المعايير، مثل زيادة موجودات الرأسمال المادي والبشري (القوى العاملة) المستخدمة في عملية الإنتاج. ومعامل (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الرأسمال الذي يبين الحاجة لعدد الوحدات من الرأسمال المستثمر من أجل الحصول على وحدة إضافية من الناتج، كما سبق شرحه، ومعيار الإنتاجية الحديثة الاجتماعية الذي يبين ما تحققه الوحدة الحدية من الرأسمال من إضافة صافية إلى الناتج الاجتماعي مباشرة أو بصورة غير مباشرة. لأن تحقيق أقصى عائد خاص من استثمار معين قد لا يتفق بالضرورة مع أقصى عائد اجتماعي صاف منه.

ونظرا لكون غالبية السلع الاستثمارية في الوقت الراهن من تطور الأقطار العربية، يتم استيرادها من الخارج وتحتاج إلى عملات أجنبية قابلة للتحويل، فلا بد من أخذ هذا المعيار عند صياغة السياسة الاستثمارية وأولوياتها، كما أن درجة اعتماد المشروعات الجديدة على المواد الخام والأولية المحلية أو الأجنبية، فينبغي أن تكون من بين المعايير المعتمدة عند إعداد السياسة الاستثمارية الملائمة، تفضيل تلك المشاريع الاستثمارية المستخدمة في استهلاكها الوسيط للمواد الخام والأولية المحلية.

وتبعا لاعتبارات الوفرة النسبية للعمل والرأسمال في هذا القطر العربي أو ذاك حيث يقتضي توفر العمل مع ندرة الرأسمال تفضيل المشروعات وفنون الإنتاج (التكنولوجيا) التي تتضافر فيها كمية كبيرة نسبيا من العمل مع كمية قليلة نسبيا من الرأسمال. إلا أن هذا الاختيار للسياسة الاستثمارية ينبغي أن ينظر لنتائجه في المدى البعيد، حيث قد يبدو تفضيل المشروعات أو فنون الإنتاج الأكثر استخداما للعمل حلا ملائما للعمالة في الأجل القصير، غير أنه لا يكون كذلك في الأمد الطويل. لأن تفضيل المشروعات الأكثر إسهاما في بناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وان قلت كثافة العمل فيها، يؤدي إلى تعجيل بناء هذه الطاقة وخلق فرص عمل أكبر في الأمد البعيد مما لو جرى تفضيل مشروعات أخرى ذات كثافة عمالية أعلى، إلا أنها أقل إسهاما في تنمية تلك الطاقة[7]، والمطلوب هو إيجاد خلطة ملائمة.

---

(7) د. عبد الحميد محمد القاضي: «دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي» دار الجامعات المصرية-الإسكندرية 1973- ص 65..

إن هذه السياسة الاستثمارية، كما سبقت الإشارة، هي إحدى الأدوات التخطيطية لتحقيق منطلقات الاستراتيجية الشاملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا فهي تستمد معاييرها من المرامي والأهداف والمنطلقات الموضوعة لهذه الاستراتيجية في إطار الاختيار الاجتماعي لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذا القطر العربي أو ذلك وفي هذه المرحلة أو تلك من تطوره ومن منظور آفاق التكامل الاقتصادي لمجمل الوطن العربي في المستقبل.

السياسة التجارية:

نكتفي هنا بالإشارة إلى التجارة الخارجية نظرا للدور الهام الذي يمكن أن يكون لها في التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فالتجارة الخارجية يمكن أن تكون أحد المصادر الهامة للتراكم، وعاملا مساعدا لإزالة الاختناقات الداخلية بين العرض (الإنتاج) والطلب (الاستهلاك). وأداة للمساهمة في إحداث التغييرات الكيفية المنشودة في تركيب البنية الاقتصادية الموروثة. كما يمكن أن تكون إحدى الأدوات لتحقيق التنمية العربية المشتركة (التكامل الاقتصادي العربي)، بشكل يؤمن للقطر المعني مكانا نسبيا أفضل في إطار تقسيم العمل عربيا ودوليا.

ولهذا فإن التجارة الخارجية إنما هي انعكاس لبنية الاقتصاد الوطني والسياسة الملائمة للتجارة الخارجية يمكن ويجب أن تؤمن التناسب بين الإنتاج والاستهلاك المحليين، باستخدام مرونة العرض والطلب في الأسواق الخارجية العربية منها أولا ومن ثم الأجنبية.

ولتقدير أهمية وتأثير السياسة التجارية على مجمل الاقتصاد الوطني، نشير إلى مؤشر إجمالي واحد، هو نسبة مستوردات وصادرات بعض الأقطار العربية إلى مجمل إنتاجها في السنوات القليلة الماضية من عقد السبعينات والنصف الأول من ثمانينات هذا القرن، وهي نسب عالية وتشير إلى مدى ارتباط الاقتصاد المحلي مع الأسواق الخارجية وتقلبات الأسعار فيها. وحيث أن تعاملنا التجاري يستند إلى هذه الأسعار التي تقررها-بالدرجة الرئيسية البلدان الرأسمالية المتطورة، وهي في الغالب تعمق التبادل غير المتكافئ لصالح هذه الدول وعلى حساب مصالحنا. وهذا يضع على السياسة التجارية

واجبا كبيرا للتخفيف من عبء هذا التبادل غير المتكافئ وتوجيه تعاملنا التجاري نحو تلك الأسواق التي تقربنا من التبادل المتكافئ.

ويفترض في السياسة التجارية أن تؤمن تبادل المنافع في المجال العربي والدولي، وتساعد هذا البلد العربي أو ذاك على إجراء التغييرات المنشودة في التركيب الهيكلي الموروث في بنيته الاقتصادية. وأن تساعد على رفع الإنتاجية للسلع المحلية بقدر يفوق-قدر الإمكان-الحد الوسطي لمثيلاتها في البلدان الأخرى المصدرة لها، حتى يتمكن من المبادلة بسلع فائضة لديه في الأسواق الخارجية، ويكسب ربحا يتمكن بمردوده الإيجابي هذا أن يزيد في حجم مستورداته من الوسائل التكنيكية والخدمات الفنية التي تسهم في سرعة تنمية قواه المنتجة وقاعدته الإنتاجية وتحديثها. وبذلك يزداد دخله الوطني ويحقق الشروط المادية لرفع المستوى المعاشي المتكامل الجوانب لسكانه.

في التعامل التجاري يجري التأكيد دائما على الدول بأن تنتج تلك السلع التي عندها أفضل الشروط بالنسبة لإنتاجها وتقوم بمبادلتها مع الدول الأخرى التي تنتج هذه الأخيرة بضائع أخرى في ظروف مغايرة على أحسن وجه، وهذا ما يسمى بنظرية ريكاردو عن حرية التجارة والميزة النسبية التي تتمتع بها بعض البلدان في إنتاج بعض السلع والمتاجرة بها. إلا أن هذه الشروط الأفضل لا بد أن يجري الإعداد لها وتوفيرها في إطار التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتنسيق المتكافئ المصالح بين الأقطار العربية وغيرها من الدول، وهو ما ينبغي أن يكون المضمون للسياسة التجارية الملائمة. ومثل هذا التوجه لسياسة التجارة الخارجية يسهل تحقيقه كلما كانت الدولة مسيطرة بدرجة أكبر على قطاع التجارة الخارجية وتجعل منها أداة للحماية النسبية للمنتجات المحلية.

والسياسة الجمركية تعتبر امتدادا للسياسة التجارية الخارجية، وفي غالبية الأقطار العربية تكون الضريبة الجمركية، وهي من الضرائب غير المباشرة، أحد الموارد الهامة لميزانية الدولة العامة. إلا أن توزيع هذه الضرائب الجمركية يصيب بنسب أكبر دخول ذوي الدخل المحدود، وينبغي على السياسة الجمركية أن تخفف عبأها على الجماهير الواسعة، مع المحافظة على دورها بتحقيق الحماية النسبية للمنتجات المحلية المستحقة للتشجيع

وبشرط عدم التقليل من جودتها، وعدم المغالاة في هامش أرباحها. والمفروض أن تزداد هذه الضرائب الجمركية على السلع الكمالية وتخفف على سلع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة. وهذه الضرائب الجمركية من الممكن أن تكون على السلع المصدرة كذلك، أو قد تدفع الدولة إعانات لتصدير المزيد من نوع معين من السلع من أجل الحصول على عملات أجنبية لتغطية الحاجة منها للمستوردات، وقد تعمد الدولة إلى عمل صندوق للموازنة في هذا المجال. كل ذلك يهدف إلى جعل السياسة التجارية أداة فعالة ومرنة لتوجيه ومراقبة تبادل السلع والخدمات في إطار الإختيار الاجتماعي وبالتوافق مع بقية السياسات والمنطلقات وقد يستعان هنا بالرقابة الكمية (الحصص) لتحديد المسموح باستيراده أو تصديره من سلع معينة. أو قد يستخدم في هذا المجال تعدد أسعار الصرف للعملات الأجنبية باختلاف الأغراض والمعاملات الخارجية تبعا للأوليات التي تراها الدولة لسياستها التجارية حيث يؤدي إلى تقرير سعر مرتفع لبيع الصرف الأجنبي اللازم لاستيراد السلع الكمالية أو السلع المنافسة للمنتجات المحلية إلى تقييد استيرادها. بينما يؤدي سعر صرف منخفض لاستيراد سلع إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة إلى تشجيع استيرادها، كما يؤدي ارتفاع السعر الذي يشترى به الصرف الأجنبي المتحصل من تصدير سلع معينة إلى تنشيط صادراتها.[8]

السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية من بين الأدوات الهامة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بالتأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال، وعلى العرض الكلي للسلع والخدمات.

فالسياسة المالية للدولة بإمكانها زيادة الإنفاق العام بالحدود المتاحة أيضا، من الضرائب المباشرة التصاعدية على الدخول والثروات والتركات والأرباح أو من الضرائب غير المباشرة لامتصاص جزء من القدرة الشرائية للسكان، وهي غالبا ما تمس أكثرية من ذوي الدخل المحدود. كما يمكنها أن

(8) المصدر السابق، ص 176.

تصل إلى مثل هذا الهدف بنسبة أقل من بيع سندات الدين العام، إلا أن حدود الموارد والنفقات ترتبط بحدود القاعدة الإنتاجية في البلاد، فإذا تجاوزتها السياسة المالية بالتوسع المالي فقط، فإن هذا سيؤدي إلى ظاهرة ارتفاع الأسعار التضخمية، وستتأثر بثقلها القدرة الشرائية للجماهير الواسعة. ومن هذا يتبين أن السياسة المالية السليمة ينبغي أن تركز على تعبئة الموارد المالية وتوجيه ذلك القسم الممكن كحد أعلى نحو توسيع هذه القاعدة الإنتاجية والحد من البذخ والتبذير في نفقات قطاع الدولة (والمختلط والتعاوني)، وعند أصحاب الملكيات والثروات الخاصة، وبذلك تصبح أداة توجيه اقتصادي واجتماعي.

ومع التوسع الجاري في القطاع العام، تتعقد السياسة المالية في حساب النسب السليمة من الأرباح ومن رقم الأعمال ونسبة الفائدة على الرأسمال الاجتماعي المستخدم والتي تشكل مع غيرها روافد جديدة لموارد ميزانية الدولة، كما أن جانب النفقات يأخذ بالتوسع والتشعب مما يتطلب إجراء الدراسات لترشيده وموازنته مع الموارد.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة اتجاهات في السياسة المالية تعتمد على التمويل بالعجز (بعجز الميزانية) المستند إلى توسع الإصدار النقدي الورقي التضخمي. وهذا التوجه إذا كان بحدود لا تزيد عن حدود المكتنز من النقود خارج التداول قد يعتبر مفيدا ولكن عند تجاوز هذه الحدود يصبح عامل إضعاف للاقتصاد الوطني ينبغي على السياسة المالية التنموية الابتعاد عنه. لأن هذه الوصفة «الكنزية» للبلدان الرأسمالية التي تستند على قاعدة إنتاجية مرنة غير مستغلة بالكامل قد تصلح لها كعلاج مؤقت في مرحلة الكساد بالتمويل بالعجز، بل وحتى في هذه البلدان الرأسمالية المتطورة المتنزة لطاقات إنتاجية ضخمة معطلة جزئيا قد عجزت هذه السياسة المالية التعويضية (بالتعويض عن تقلب الإنفاق الخاص بزيادة الإنفاق الحكومي أو خفضه) عن مواجهة الانكماش بصورة جدية.

والمفروض بالسياسة المالية في الاقتصاد المخطط أن تغطي الموازنة العامة للدولة بما في ذلك الموازنات المحلية في المحافظات، ومالية القطاعات الاقتصادية (العام والمختلط والتعاوني)، والنظام النقدي والائتماني، ومؤسسات التأمين، وغيرها من القنوات المالية النقدية في

البلاد. ويفترض فيها أن تكون إحدى الأدوات الرئيسية في يد الدولة من اجل التمويل المخطط، للتجهيز ولتوزيع وإعادة توزيع الدخل الوطني، ولمراقبة كل مسار التقدم الاقتصادي والاجتماعي في إطار الاختيار الاجتماعي.

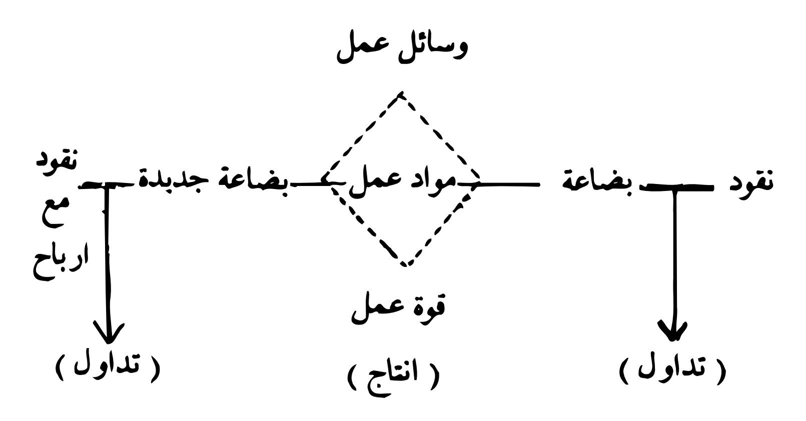
السياسة النقدية:

كما هو معروف يجري تبادل البضائع في الوقت الراهن بمساعدة وسيط كمعادل عام هو النقود، وعليه فإن إنتاج ومبادلة واستهلاك البضائع المنتجة والخدمات يكون مرتبطا بالعلاقات النقدية.

أن تجميع وتوزيع واستخدام الأموال النقدية يتم في مجرى عملية تكرار الإنتاج المجتمعية الموسعة. وذلك عن طريق العلاقات النقدية في المراكز المختلفة للاقتصاد الوطني، مثل الموازنة العامة للدولة، والمصارف والمصانع والمزارع والمتاجر ولدى السكان كمستهلكين.

وتعكس حركة هذه الأموال النقدية حركة عملية إعادة الإنتاج المجتمعية، لأن العمليات المالية ترتكز غالبا على عمليات مادية، والدولة بواسطة سياستها المالية والنقدية تستطيع تحقيق المراقبة الكمية والنوعية للتسيير المخطط لمجمل الاقتصاد الوطني.

إن جوهر هذه العملية للعلاقات النقدية يمكن، لغرض الإيضاح اختصاره على النحو التالي:[9]



(9) د. أحمد فارس مراد: «النظام المالي...» منشورات وزارة الثقافة-دمشق 1973- ص23

هذا ويفترض في الذين يضعون السياسة النقدية التعرف على الحجم الفعلي للتداول النقدي في الاقتصاد الوطني خلال مرحلة زمنية معينة، حتى لا تؤدي زيادته إلى التضخم أو نقصانه إلى تقلص السيولة النقدية. والعوامل المساعدة لمثل هذه السياسة النقدية في الاقتصاد المخطط هي استقرار أسعار السلع والخدمات لفترات نسبية تمتد لسنوات الخطة الخمسية أو أكثر وتنظيم التداول النقدي العيني والحسابي في الجهاز المصرفي الذي يجب أن ينحصر نشاطه بالدولة..

والسياسة النقدية ترتبط بعوامل ومؤثرات كثيرة منها تحديد الوحدة النقدية، أي عملة البلد المعني، وتحديد علاقة هذه العملة المحلية بالذهب أي معيار العملة، وكذلك بكيفية الإصدار النقدي والتغطية النقدية وتحديد مجال تداول هذه النقود.

كما أن السياسة النقدية والائتمانية بإمكانها أن تساهم في تحقيق الاستقلال الاقتصادي، عن طريق إحلال الموجودات المحلية محل الموجودات الأجنبية في غطاء الإصدار النقدي، واستعادة هذه الأصول إذا كانت في الخارج واستثمارها لأغراض التنمية في داخل البلاد.

ومما تقدم يتضح بأن السياسة النقدية إنما هي جزء من السياسات الاقتصادية التخطيطية المنفذة والمراقبة لمنطلقات استراتيجية التنمية الشاملة لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

٦ أجهزة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي

إن التسيير المخطط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي عملية مستمرة ومتشابكة تستلزم وجود أجهزة متعددة للتخطيط على المستوى الوطني (وعربيا على المستوى القومي) والقطاعي والإقليمي المكاني، نزولا إلى مستوى الوحدات الإنتاجية والخدمية، تكون جزءا عضويا من نظام التخطيط الشامل في البلاد.

إن أنظمة التخطيط الاقتصادي الاجتماعي وأجهزته تختلف من قطر إلى آخر ومن مرحلة إلى أخرى من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وذلك تبعا لمستوى تطور القوى المنتجة ولهيكل الطاقات الإنتاجية ولدرجة تطور البنيان الأساسي والشروط اللازمة الأخرى للتعجيل بالتنمية الشاملة. وكذلك تبعا للعلاقات بين النشاطات الأولية (الزراعة والغابات والصيد والصناعة الاستخراجية) والثانوية (الصناعة التحويلية والطاقة الكهربائية) والثالثية (التوزيع والتجارة والخدمات)، ولهيكل الاقتصاد الوطني عموما ووجود أو عدم وجود التناسب فيه. وأيضا للعلاقة

بين اقتصاد الكفاف ذي الكفاءة المنخفضة واقتصاد السوق، ولدرجة تركز الإنتاج، أي العلاقة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والأهمية النسبية لكل منها في الإنتاج المحلى الإجمالي.[1]

وفي ضوء الخصائص القائمة للأجهزة التخطيط في الأقطار العربية وما تعانيه من نواقص في هيكلها التنظيمي وفي طبيعة عملها، يمكن أن يكون هذا الهيكل المقترح ملائما بصفة عامة، قابلاً للتعديل وفق ظروف كل قطر[2].

وأهم الخصائص التي ينبغي أن يتصف بها هذا الجهاز التخطيطي المقترح لتوجيه التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حتى يكون منسجما عضويا ووظيفيا، هي:

أن يحتل المراكز القيادية والمجالات الحيوية فيه، وفي الإدارة الاقتصادية بشكل خاص، والإدارة العامة بصورة عامة، مخلصون للاختيار الاجتماعي

- سيادة الفكر الموائم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجمل نشاطه.

- تقدم أساليب العمل والنظم والقوانين التي تهتدي بها الأجهزة التخطيطية.

- تأمين التوازن في تكون وتوزيع أجهزة الإدارة الاقتصادية.

- إيجاد مواصفات وظيفية محددة وتقسيم عمل اجتماعي عقلاني فعال يحل المشاكل الموروثة، مثل الازدواجية في العمل والتشابك في المهمات وعدم تحديد العلاقة فيما بين بعض الوزارات والدوائر المختلفة.

- إشاعة الديمقراطية داخل الجهاز والثقة بالجماهير واحترامها واختزال معاملاتها إلى الحد الأدنى الضروري في هذه الأجهزة التخطيطية أيجاد الاقتصادية أيجاد العامة مع زيادة رقابتها الشعبية على هذه الأجهزة.

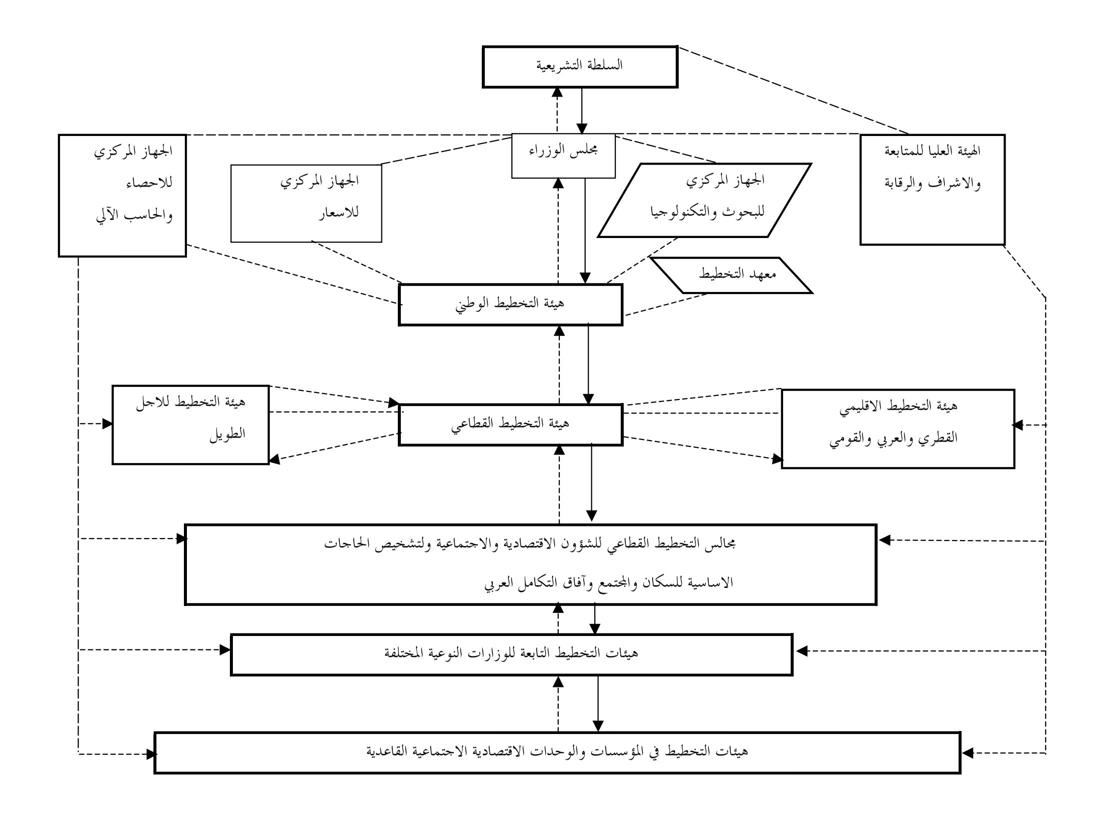
- إيجاد نظام للحوافز المادية والمعنوية يحفز المبدعين ويكافئ إنتاجية العمل، ويغذي المسؤولية الفردية والجماعية، ويحاسب ويعاقب المقصرين والمهملين، ويشل أيدي المرتشين والمفسدين.

- إشاعة المباراة من أجل تحسين الأداء وتبادل التجارب والخبرات الجيدة والتشجيع على حب التعليم والتدريب المستمرين خلال العمل وبدون انقطاع.

---

(1) د. محمد سلمان حسن: «التخطيط الصناعي» -دار الطليعة-بيروت 1974، ص 54

(2) كاظم حبيب: «دراسات في التخطيط الاقتصادي»، دار الفارابي، بيروت 1974


السلطة التشريعية
مجلس الوزراء
الجهاز المركزي للاحصاء والحاسب الآلي
الجهاز المركزي للاسعار
الجهاز المركزي للبحوث والتكنولوجيا
الهيئة العليا للمتابعة والاشراف والرقابة
معهد التخطيط
هيئة التخطيط الوطني
هيئة التخطيط للاجل الطويل
هيئة التخطيط القطاعي
هيئة التخطيط الاقليمي القطري والعربي والقومي
مجالس التخطيط القطاعي للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ولتشخيص الحاجات الاساسية للسكان والمجتمع وآفاق التكامل العربي
هيئات التخطيط التابعة للوزارات النوعية المختلفة
هيئات التخطيط في المؤسسات والوحدات الاقتصادية الاجتماعية القاعدية

- التعود على العمل الجماعي والتنسيق والانسجام باعتبار الكل يعملون في جهاز واحد ولمصلحة عليا واحدة هي مصلحة المجتمع بأسره، فالتخطيط في جوهره، يعني العمل الجماعي المشترك المتناسب.

- التغذية المستمرة بالمعلومات، حتى يعرف كل جهاز موقعه على خارطة الأجهزة التخطيطية والتسيير الاقتصادي أيجاد العامة في البلاد، في إطار الصلاحيات والمسؤوليات المحددة له.

- والمفروض أن تحتل هيئة التخطيط الوطني مكانة محترمة بين جميع وزارات ودوائر الدولة المختلفة باعتبارها الجهاز الفني للسلطة السياسية والتشريعية في البلاد. ولهذا يفضل أن يكون رئيس هذه الهيئة نائبا لرئيس مجلس الوزراء لشؤون التخطيط، أما أعضاؤها فهم من المتخصصين بشؤون التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المتفرغين لعملهم في قيادة الهيئات الفرعية المتخصصة وفي دوائر التخطيط القطاعية والأجهزة المركزية النوعية والمعهد المكلف بإعداد المؤهلين وزيادة كفاءتهم التخطيطية.

- وينبغي أن ترتبط هيئة التخطيط الوطني من خلال هيئاتها الفرعية المتخصصة ودوائرها القطاعية وأجهزتها المركزية، بالوزارات النوعية. وذلك من أجل استكمال عملها الفني التخطيطي ومتابعة التنفيذ وتقييم الأداء، في كافة الفروع والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

ومما تقدم يتبين أن للأجهزة التخطيطية نوعين من العلاقات، هما:

أولا- العلاقات العمودية:

- عند الإعداد للخطة حيث تنزل التوجيهات من هيئة التخطيط الوطني إلى الوزارات النوعية المتخصصة ومنها إلى الاتحادات النوعية، ثم إلى المؤسسات والوحدات الاقتصادية الاجتماعية.

- تعود مقترحات خطط المؤسسات القاعدية إلى اتحاداتها (إن وجدت) ثم تنسق بشكل أولي داخل الوزارة المختصة. بعدها يجري تنسيق وتوحيد هذه الخطط في إطار خطة شاملة لمجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد وقد يكون مع أقطار عربية أخرى.

- وعلى الصعيد المكاني (الجهوي) عند الأعداد للخطة تنزل من هيئة التخطيط الوطني إلى الأقاليم (إن وجدت) ومنها إلى المحافظات ثم إلى

المراكز الإدارية الداخلة ضمن المحافظة ولبلدياتها.

- ثم يجري تجميع خطط المحليات لصياغة مقترح خطة المحافظة، وخطط المحافظات يجري تنسيقها في خطط الأقاليم، وهذه الأخيرة تنسق لدى هيئة التخطيط الوطني.

ثانيا- العلاقات الأفقية:

وهي التي تجري بين المؤسسات وتكون لها صفة الإلزام (بعقود) تحت إشراف وتوجيه هيئة التخطيط الوطني. وذلك لتأمين العلاقات الاقتصادية فيما بين هذه المؤسسات كموردين ومستلمين للسلع والخدمات. ومن أمثال هذه العلاقات الأفقية في الجانب الاستثماري: القيام بدراسات-أعمال تشييد التجهيز بالمكائن والمعدات. وفي الجانب التجاري. استيراد وتصدير: تحديد مواصفات السلع، تحديد أسعارها، مواعيد التسليم، كيفية الدفع والشيء نفسه ينطبق على التجارة الداخلية والنقل والتخزين وغيرها من الأنشطة الأخرى.

إن تجانس هذه الأجهزة أمر ضروري جدا، كما أن حدود المركزية واللامركزية التي تقوم عليها هذه العلاقات والمهام والمسؤوليات ودور كل جهاز، ينبغي أن توثق بتشريعات وتعليمات واضحة من قبل السلطات المختصة. كما يجب توفير كل المتطلبات الضرورية التي تمكن الجهاز التخطيطي من تحقيق الأهداف التي أسس من أجلها.

وعلى الجهاز التخطيطي أن يضع برنامجا زمنيا يحدد فيه الأهداف التي يريد الوصول إليها، وكيفية تنظيم علاقاته الأفقية والعمودية مع بقية أجهزة التخطيط في الوزارات والمؤسسات والمراكز الإقليمية. ولتسهيل مهمة هيئة التخطيط الوطني، تقوم الهيئة بوضع دليل عمل لحصر الجهات الملزمة (بفتح الزاي) بوضع عدد من الخطط النوعية، التي يؤشر أمامها في دليل العمل وتحديد مواعيد تسليم مقترحها الأولي للهيئة. وتاريخ تسليم صيغتها المعدلة بعد المناقشات وإجراء التسويات التي تتم بالعلاقة مع هيئة التخطيط الوطني.

وهذه العلاقات العمودية الأفقية ودليل العمل، يمكن أن تكون كما هو موضح في الشكلين المبسطين على الصفحتين التاليتين:

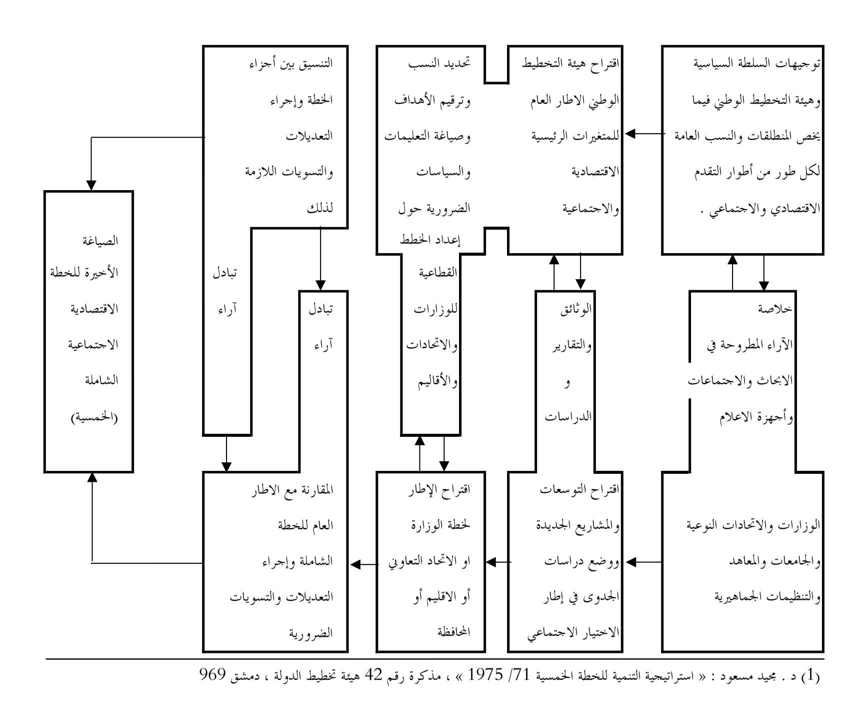
هيئة التخطيط الوطني : دليل عمل الخطط المطلوبة بصورة الزامية

موعد تسليم المقترح الأولي . . . .

موعد تسليم الصيغة المعدلة . . . .

خطة / الجهة المسؤولة	الانتاج	الانتاجية	المستلزمات	التكاليف	الاستثمار	النقل	التخزين	العمل والأجور	التطوير التقني	التأهيل المهني	المبيعات	المشتريات	التسليف	الدخل	أخرى ...
وزارة	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	X	
الاتحاد النوعي	X	X	X	X	X	X	X	X							
مؤسسة	X	X	X	X			X	X							
مؤسسة															
مؤسسة															
مؤسسة		X	X	X		X		X						X	
مؤسسة							X	X			X	X	X	X	
مؤسسة						X	X	X						X	

رسم تخطيطي يبين العلاقات التخطيطية (1)



(1) د . مجيد مسعود : « استراتيجية التنمية للخطة الخمسية 71/ 1975 » ، مذكرة رقم 42 هيئة تخطيط الدولة ، دمشق 969

مكونات الخطة:

هذه الوثيقة الهامة الجامعة لمجمل القرارات الاقتصادية الاجتماعية في إطار الاختيار الاجتماعي المفضل من بين عدد من البدائل، المتناسقة داخليا، لترشيد توزيع الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة للمجتمع، على أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي المختلفة، حسب أولويات مبررة، وعلى امتداد زمني محدد، للوصول إلى الأهداف المحددة لهذا الطور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي تغطيه الخطة وهي تتكون من مجموعة أقسام أهمها:

1- القسم الإجمالي للمؤشرات الرئيسية، مثل معدل نمو السكان، ومعدل نمو الإنتاج الاجتماعي الإجمالي، ومعدل نمو الدخل الوطني، ومعدل نمو الاستهلاك الخاص منه والعام، ومعدل نمو التراكم للاستثمارات..... الخ.

2- أقسام قطاعية، كل قسم يختص بمجال معين من أوجه النشاط الاقتصادي الاجتماعي، مثل قسم الإنتاج الزراعي وقسم الإنتاج الصناعي وقسم الطاقة والوقود وقسم تكلفة الإنتاج والتوزيع وضغط التكاليف، وقسم الاستكشافات الجيولوجية والدراسات الطوبوغرافية و قسم التشييد والبناء وقسم النقل والمواصلات و قسم تشغيل القوة العاملة والأجور وإنتاجية العمل وقسم نقل وتطويع وتطوير التقدم التكنولوجي وقسم التعليم والتدريب وتطوير المهارات والثقافة العامة وقسم الوقاية الصحية والعلاج الصحي وتحسين المستوى الصحي العام وقسم التداول السلعي والتجارة الداخلية والخارجية والتخزين وغيرها من أقسام أخرى..... الخ.

3- على المحور المكاني، يمكن أن تضمن الخطة أقساما للأقاليم والمناطق والوحدات الإدارية، وقسما خاصا بالتعاون والتكامل العربي مع بقية أقطار الوطن العربي فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة.

4- أقسام أخرى حسب ظروف كل قطر عربي والمرحلة التي يجتازها من تطوره عند إعداد الخطة-الخمسية.

5 ولا بد أن تتضمن وثيقة الخطة قسما خاصا بالسياسات الاقتصادية والإجراءات والتدابير المكملة والمسهلة لمتابعة تنفيذ هذه الخطة بكل ما يرد فيها من مكوّنات رئيسية. وكلما تطور الجهاز التخطيطي، توسعت مكوّنات الخطة وازدادت تفاصيلها. وتزداد كذلك مهمة الجهاز التخطيطي في إيجاد

التناسق الداخلي المطلوب بين أقسام الخطة، باستخدام نظام الموازين الاقتصادية، التي يجري إعدادها واستخدامها كجزء من عملية إعداد الخطة الاقتصادية.

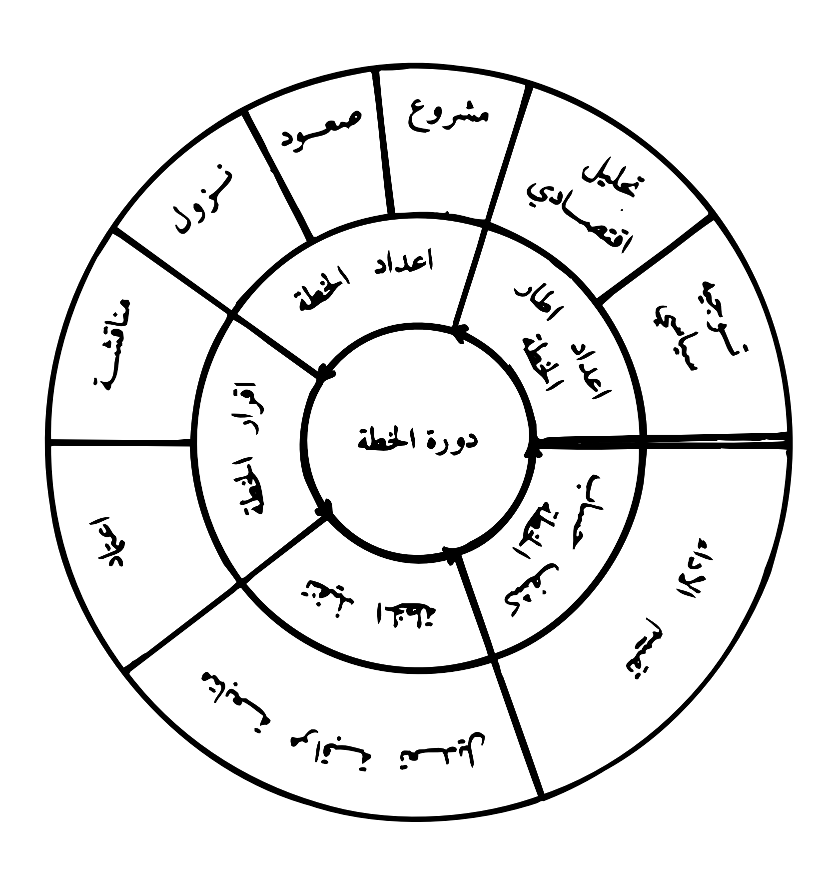
دورة الخطة:

وهكذا يتبين بأن الجهاز التخطيطي يواصل عمله التخطيطي باستمرار، فما يكاد ينتهي من وضع خطة حتى يتابع تنفيذها ويقوّم أداءها، ويستخلص منها الدروس، ويُفترض أن يستفيد منها عند الشروع بإعداد الخطة اللاحقة. فالتخطيط عملية مستمرة، وكل خطة تعتبر واحدة من حلقاته المترابطة ولكل خطة بداية وتاريخ محدد لنهايتها، وما بينهما يسمى بدورة الخطة:[3]

وعند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، تبرز أهمية تحديد طبيعة القوى المخططة والقوى المنفذة، كما أكد العالم[4] بقوله: لا نتحدث هنا عن الأجهزة الإجرائية وإنما نتحدث عن السلطة، سلطة التخطيط وسلطة التنفيذ في يد من؟ ومن هو هذا «المن» فكريا واجتماعيا وسياسيا؟ وما حدود صلاحيته؟ ولا نقصد بالطبع «من» فردا، وإنما «من» جماعة، هيئة، حكومة، حكومات؟ فالإجابات على هذا السؤال تحدد مصير هذا التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذا القطر أو ذاك من أقطار الوطن العربي.

(3) د. احمد فارس مراد: «مبادئ التخطيط الاقتصادي» المطبعة الجديدة-دمشق 1973- ص216..

(4) محمود أمين العالم: التنمية الثقافية الحقيقية، ورقة مقدمة إلى ندوة حول الغزو الثقافي والتخطيط المستقبلي للثقافة العربية، نظمتها لجنة التخطيط الشامل للثقافة العربية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، التي انعقدت في الكويت في الأسبوع الأول من نيسان (أبريل) 1983.


دورة الخطة
اعداد الخطة
اطار اعداد الخطة
اقرار الخطة
مشروع
صعود
نزول
تحليل اقتصادي
توجيه سياسي
مناقشة
اعداد

الباب الثاني

نظام الموازين لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي

7 تمهيد عن نظام الموازين وميزان الاقتصاد الوطني

تمهيد:

يجري العمل حاليا في الأقطار العربية بنظام المحاسبة للأمم المتحدة المعدل في عام 1968 ,[1] وهو نظام إحصائي تاريخي لم يكتمل حتى في هذه الناحية بسبب صعوبة حصر الصفقات التي تتحقق في المشروعات الخاصة التي تحاول التهرب من الضرائب وعدم كشف التفاصيل عن عملياتها بالكامل. كما أن الإنتاج الحرفي المبعثر والإنتاج الزراعي الطبيعي يصعب حصرهما في إطار الحسابات القومية، وهي حتى إذا اكتملت من حيث الشمول، فإنها تظل قاصرة كأداة تخطيطية للتقدم الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي.

في حين يعتبر نظام الموازين أكثر شمولية وهو يربط الجانب العيني بالجانب المالي، كما أنه يتناول القوة العاملة البشرية وعائدية التملك أيضا. وهذا النظام فيه الموازين الإحصائية التاريخية وكذلك الموازين التخطيطية المستقبلية التي تتضمن المعايير

---

(1) الأمم المتحدة: «النظام الموحد للحسابات القومية»، ترجمة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة 1972.

للأهداف المنشودة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مجالاته ومستوياته المختلفة. وبذلك تتوفر الإمكانية للتأكد من توافق القرارات التخطيطية مع بعضها البعض. والقيام بتوزيع الموارد والمنتجات بين الاستخدامات الجديدة في إطار دالة الاختيار الاجتماعي.

لا يمكن أن نتوقع في ظل الظروف الراهنة قيام مثل هذا النظام الكامل للموازين الاقتصادية بمفاهيمه وأسس حساباته للإنتاج المادي، كأداة للتخطيط والتنسيق والموازنة. وكل ما نطمح إليه هو تطويع كل من النظامين، أي نظام المحاسبة القومية بعد تطويرها لتصب في بعض الموازين التي يمكن أن تستوعب بعض المفاهيم المحاسبية القومية، والتقدم خطوة بعد أخرى في هذا المجال مبتدئين بالموازين السلعية الأساسية للسلع الاستراتيجية، وبموازين القوى العاملة. وقد تحققت فعلا بعض هذه الخطوات في عدد من الأقطار العربية، مما يؤكد واقعية ما ندعو إليه.

الحسابات القومية صارت مادة مقررة في مناهج كليات الاقتصاد والتجارة، وفي المكتبات العربية عدد من المؤلفات[2] يتوسع في شرحها بالإضافة إلى ترجمة نظام الأمم المتحدة الذي سبقت الإشارة إليه. كما كانت الحسابات القومية ونظامها المعدل المقترح من جامعة الدول العربية هدفا إلى أكثر من ندوة للمتخصصين العاملين في أجهزة الإحصاء والتخطيط في الأقطار العربية. وقد صارت للحسابات القومية دائرة خاصة باسمها في عدد من الأقطار العربية تقوم بإعداد خلاصة لهذه الحسابات القومية وتنشرها في المجموعات الإحصائية السنوية الرسمية، ومنها تستمد الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة معلوماتها وتعممها دوليا.

ولكن نظام الموازين الاقتصادية مازال غير معروف للكثيرين من العاملين في حقول التخطيط والدارسين في كليات الاقتصاد، ولهذا رأينا من المفيد أن نلخص في الصفحات التالية بعض ملامحه الأساسية.

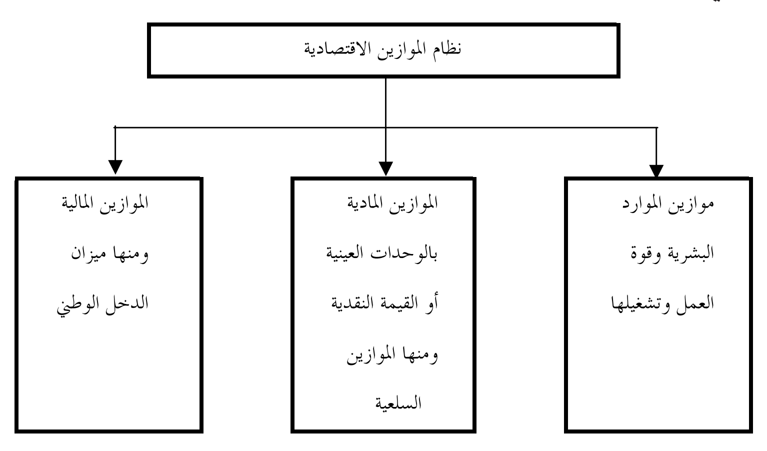
تتمثل المهمة الفنية الرئيسية للمخططين بتحديد النسب الضرورية التي سبقت الإشارة إلى أهميتها في القسم الأول عند الحديث عن ماهية التخطيط ومنطلقاته. والتقيد بهذه النسب لإيجاد التوازن الأمثل بين الغايات

---

(2) منها على سبيل المثال: د.هاشم جواد: «الحسابات القومية»،المؤسسة العربيةللدراسات والنشر- بيروت والنشر-بيروت 1972.

المخططة وبين ما يعبئونه لها من مصادر ووسائل تكفل تحقيقها. وذلك لتأمين النمو المتناسب للإنتاج الاجتماعي ورفع كفاءته وعدالة توزيعه. ووصولا إلى هذا الهدف يجري استخدام نظام الموازين باعتباره أحد الأدوات التخطيطية التي تساعد المخططين على ذلك. وعملية إعداد الموازين بهذا المفهوم هي جزء لا يتجزأ من عملية التخطيط الشامل للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. والميزان كما هو واضح من معناه يوازن بين الموارد الفعلية (أو التقديرية) والاستخدامات الفعلية (أو التقديرية)، فيساعد على تحديد مستويات منسجمة من الإنتاج في مختلف الفروع. ويساعد على تحقيق توزيع أفضل لوسائل الإنتاج بين مختلف هذه الفروع، وتأمين التوافق بين الإنتاج والاستهلاك لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد والمجتمع.

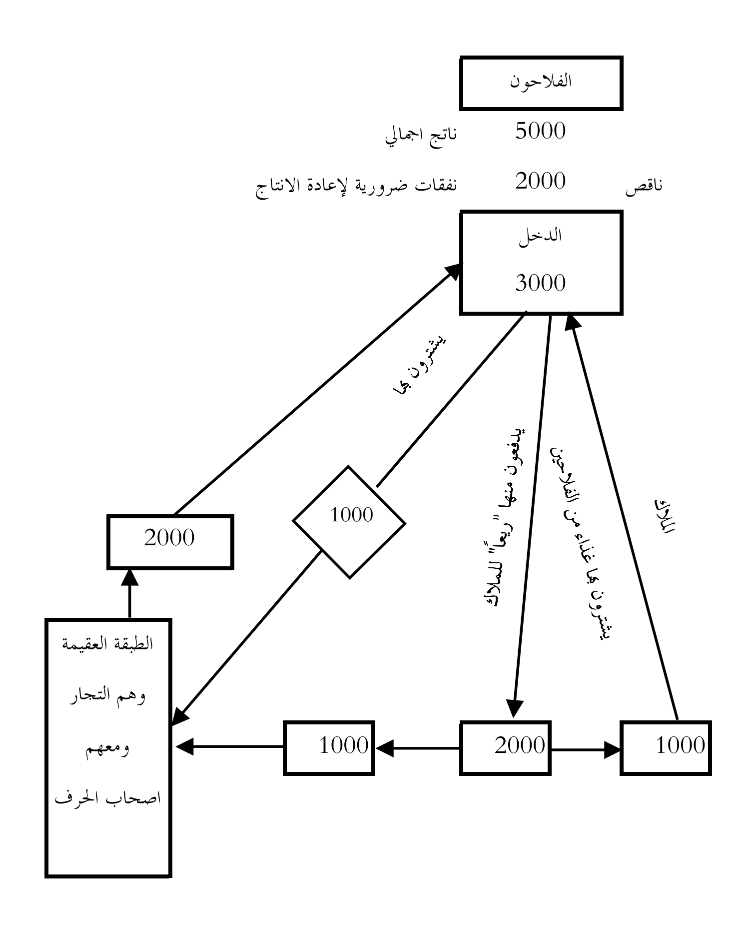
إن عملية تجديد الإنتاج المجتمعي الموسع تعتبر هي القاعدة لنظام الموازين.[3] وهي تشمل على جانب لقوة العمل البشري، وجانب مادي وجانب مالي، ولهذا يمكن إعداد الموازين لكل هذه الجوانب المتكاملة:



هذا ولقد جرت أول محاولة لتصوير الاقتصاد الوطني (القومي) من قبل المفكر الفرنسي فرانسوا كيناي[4] في عام 1758 عندما قام بإعداد

(3) د.وولف بيبلو: «مذكرة حول نظام الموازين» مقدمة إلى وزارة التخطيط في الجمهورية العربية السورية-دمشق1966.

(4) لقد كان فرانسوا كيناي (1696- 1776) طبيبا للعائلة المالكة ثم اختص فيما بعد بالاقتصاد وتزعم الاتجاه الطبيعي. انظر/طارق العزاوي. الفكر والتاريخ الاقتصادي. مطبعة الزهراء بغداد 1971 ص 89- 99.



«الجدول الاقتصادي». وكان من رواد الطبيعيين (الفيزيوقراط) الذين اعتقدوا بأن المزارعين وحدهما يعتبرون الطبقة المنتجة في المجتمع، ويعملون على أرض هي ملك لملاك يجنون الريع. فكان جدوله الاقتصادي التقديري، حيث خمن فيه العملية الاقتصادية في البلاد كما وضحها في المثال التالي للتوازن بين الموارد والنفقات بملايين الفرنكات الفرنسية:

تتلخص فكرة هذا الجدول الاقتصادي بوجود ثلاث طبقات من الناحية الاقتصادية في المجتمع وهي: طبقة الملاك، وطبقة المنتجين والطبقة القيمة. ويقصد بالأولى مالكي الأراضي الزراعية، وبالثانية المزارعين وبالثالثة

الطبقة التي تجمع الباقين من أصحاب الصنائع الحرفية والتجارة وغيرهم. أي أن كيناي لم يكن يعتقد بوجود طبقة منتجين غير الزراع، فالأرض والاقتصاد الريفي عموما هما الوحيدان في نظر الطبيعيين اللذان يقدمان نتاجا صافيا أو نتاجا إضافيا، أي قيمة زائدة، أما الصنائع فلا تعمل، في رأيه ورأي أصحابه، سوى تحوير المواد الأولية التي تجهزها الزراعة. ولكنها لا تضيف شيئا إلى قيمتها الأولى، فهي بناء على ذلك عقيمة، وبالتالي تنعت بهذه الصفة فئات الحرفيين والتجار والموظفين وأصحاب المهن الحرة كالمحامين والأطباء بالطبقة العقيمة. ولا تعني كلمة عقيم هنا بأنه غير نافع، ولكن كل ما تعنيه هو عدم خلق قيم جديدة. وإذا حققت أرباحا فإنها استقطاع من القيمة المضافة التي تخلقها الطبقة المنتجة (الفلاحون). أما هذه الطبقة الأخيرة التي تحقق الناتج الصافي بواسطة الزراعة، فهي لا تحتفظ به كليا بل يذهب قسم منه إلى الطبقات الأخرى. وذلك بموجب دورات لهذه الثروات تشبه دورات الدم في جسم الإنسان.[5] فهناك الدورة الكبرى والدورة الصغرى، إحداهما تتم بين الإنسان والطبيعة، حيث تجري عملية خلق الناتج الصافي، والأخرى تتم بين الطبقات السالفة الذكر، مبتدئة بطبقة ملاك الأراضي بعد حصولهم على الريع من المزارعين. ولشرح هذه العملية افترض كيناي بأن قيمه الحصاد الكلي (المحصول) لفرنسا في ذلك العام الذي وضع له الجدول الاقتصادي.

يساوي خمسة مليارات فرنك فرنسي، وهو تقدير تقريبي ومن بين هذه المليارات الخمسة، ملياران يمثلان رأس المال المستخدم في عملية الإنتاج، وقد أنتجتا ثلاثة مليارات فرنك أخرى تتضمن مليارين يمثلان الناتج الصافي ويكونان دخل الملاك العقاريين، وهذه الطبقة الأخيرة تعيد مليارا واحدا إلى طبقة المزارعين المنتجين مقابل شرائها منهم المواد الغذائية، ومليارا

(5) يبدو أن هذه التشبيهات كانت منتشرة في القرن الماضي لدى بعض علماء الاجتماع، وكاد رائد هذه «المدرسة العضوية في فرنسا «سبينسر». ومن أتباعه «فورمس» الذي شبه البوليس والسجون بالكليتين وغدد العرق، حيث ادعى أن هذه وتلك تفرز من الجسم العناصر غير المرغوب فيها. إن لهذه الحجج مغزى طبقيا معينا رغم كل بساطتها: فما دامت الطبقات الاجتماعية تطابق أجهزة الجسم الحي، فهذا يعني أن انقسام المجتمع إلى طبقات هو انقسام «طبيعي» ولا يمكن إزالته وأما الصراع الطبقي فهو ظاهرة «غير طبيعية» في حين الوقائع التاريخية قد أثبتت العكس

تنفقه على مشترياتها من الطبقة العقيمة. وهذه الطبقة العقيمة تصرف المليار فرنك الذي تحصل عليه من طبقة المالكين في شرائها المواد الأولية من الطبقة المنتجة، كما أن هذه الطبقة الأخيرة التي بقي لديها أصلا مليار من الفرنكات تنفقه على شراء المواد المصنعة والخدمات التي تقدمها لها الطبقة العقيمة. ولكن الطبقة العقيمة تعيد لها هذا المليار الأخير مقابل شراء المواد الغذائية، وبذلك تدور الثروة وتعود إلى طبقة المزارعين.

وهكذا يمكن أن تتجدد هذه الدورات، أما النتائج التي يستخلصها كيناي من جدوله الاقتصادي فهي: ينبغي على المجتمع تشجيع المزارعين (يقصد أغنياءهم والنمط الرأسمالي في الزراعة)، الذي يمكن أن يؤدي إلى تحسين فن الإنتاج، حيث انه لم يكن يهتم بعدد المزارعين وإنما بكثافة الرأسمال المستخدم في الزراعة. وهذا التشجيع كما يراه كيناي يتحقق بطريقة زيادة المصروفات الاستهلاكية للمواد الغذائية. ويجب أن تكون المواد الغذائية غالية الثمن لكي يستطيع المزارع الحصول على دخل مرتفع يمكنه من إعادة تكرار الإنتاج وتوسيعه وتحسينه.

ولكي يتمكن المجتمع من استهلاك مواد غذائية غالية الثمن (السعر الجيد للمنتج) يجب أن يتوفر له دخل عال. ولذلك فان كيناي لا يعارض في رفع أجور العمال، حيث كان يرى في ذلك دليل الازدهار الاقتصادي، والتشجيع على الإنتاج، وبشكل خاص الإنتاج الزراعي. فلا يمكن أن تعاد عملية تجديد الإنتاج بدون رواج للحاصلات الزراعية، فبقدر ما تستهلك هذه التحاصيل بأسرع وقت يمكن أن يعاد إنتاجها على أفضل وجه.

أما المصانع فيجب أن تشجع في رأيه وان كانت عقيمة من الناحية الإنتاجية حيث أنها تستهلك في عملية صنع السلع مواد زراعية تستخدم كمواد أولية فيها، وبالتالي فهي تساعد بذلك على اتساع تجارة المواد الزراعية وإلى إعادة إنتاجها بأحسن صورة فالصناعة المفضلة في رأي الطبيعيين ومؤسس اتجاههم كيناي، هي الصناعة التي تستخدم كميات كبيرة من المواد الزراعية الوطنية. والتجارة التي تساعد على إعادة الإنتاج الزراعي تستحق التشجيع، فهي على عمقها تؤدي إلى سرعة استهلاك المواد الزراعية.

وبما أن الزراعة هي القطاع المنتج، فالمفروض أن تنفرد بدفع الضرائب المباشرة، حيث وجد أصحاب هذا الاتجاه الطبيعي، في الضرائب غير

المباشرة عامل إضعاف للقوة الشرائية للناس ينعكس على القطاع الزراعي، لهذا فقد طالب بإلغائها، وبما أنه كان من أنصار امتناع الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية، فإن تلك الضرائب المباشرة على الزراعة ستكون قليلة نسبيا نظرا لعدم وجود مصاريف إضافية للدولة حسب تصوّر كيناي والاتجاه الذي يمثله.

وهكذا فإن الجدول الاقتصادي يعتبر خلق الناتج الصافي من القطاع الزراعي أساسا للتعاون والانسجام في المجتمع بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية.

الجدول الاقتصادي يوضح كيف تضاف ثروات جديدة وقيما مضافة جديدة إلى السابقة، وبهذا المعنى ينبغي أن يؤخذ مفهوم الطبقة المنتجة لناتج جديد يضاف إلى المنتجات الموجودة. كما توجد حلقات أو فئات تقوم بأعمال النقل أو التغيير في المنتجات، ولذلك تعتبر مفيدة وينبغي أن تتعاون مع الطبقة المنتجة (الزراعية) للخيرات المادية.

هذا وقد تطورت فكرة الموازين الاقتصادية وتطبيقاتها في البلدان ذات الاقتصاد المخطط، وما زالت تتحسن هذه الأداة التخطيطية من خلال الممارسة وتقدم الأجهزة الحاسبة الآلية، وتتضمن هذه المنظومة مجموعة متنوعة من الموازين، نحاول أن نشير إلى أهمها.

ميزان الاقتصاد الوطني

وهو يتضمن ميزان الموجودات (الرأسمالية) الثابتة للثروة الوطنية، وميزان الموجودات المتداولة المكملة لها، كما يحتوي على ميزان الناتج الاجتماعي الإجمالي، حيث تتفرع منه الموازين المادية (السلعية) القطاعية والإقليمية وميزان التشابك القطاعي (جدول المدخلات والمخرجات). وفي إطار ميزان الاقتصاد الوطني هذا يوجد الدخل الوطني، والموازين المالية لميزانية الدولة العامة، وموازين الدخول والنفقات للوزارات والمؤسسات العامة والمختلطة والتعاونية، وميزان الدخول والإنفاق للسكان (القطاع العائلي)، وميزان الجهاز المصرفي بما فيه ميزان الائتمان المصرفي وميزان النقد الأجنبي.. الخ. ويضاف لكل ما تقدم لهذا الإطار، التجميعي لميزان الاقتصاد الوطني، الميزان الإجمالي للموارد البشرية وللقوة العاملة وتوظيفها في الأنشطة

الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وكذلك ميزان عائد الملكية للقطاع العام والمختلط والتعاوني والخاص.

إن ميزان الاقتصاد الوطني يؤدي دورا أساسيا في عمليات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، فهو يوضح بشكل إجمالي طريقة تجديد الإنتاج الموسع، وتحديد التوازن الاقتصادي ومراقبته. كالتوازن بين الفرع (أ) للإنتاج، والفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي، وبين الإنتاج الاجتماعي الإجمالي والدخل الوطني، وبين هذا الأخير والتعويضات للجزء المندثر من وسائل الإنتاج وكذلك التوازن بين الادخار للتراكم الاستثماري والاستهلاك، وبين الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي... الخ، ولهذا يمكن اعتبار ميزان الاقتصاد الوطني من أهم الموازين المستخدمة في تخطيط الاقتصاد الوطني.[6]

وسنحاول في الصفحات التالية أن نشير إلى بعض هذه الموازين المكونة لميزان الاقتصاد الوطني، ولا بد للمتخصص من الرجوع إلى المصادر المتخصصة المتاحة التي تعالج هذه الموازين بشيء من التفصيل[7] وفي الصفحة التالية جدول مختصر لأهم مؤشرات ميزان الاقتصاد الوطني[8].

---

(6) د. فلاديمير موكري: «نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل»-دار الطليعة-بيروت 1970- ص 11.

(7) من المراجع الهامة والوافية المتاحة باللغة العربية عن نظام الموازين:

- د. سعد حافظ محمود: «مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخدامها»-المعهد العربي للتخطيط-الكويت 1980.

- الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة: «المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد الوطني»تعريب د. احمد مراد-المعهد العربي للتخطيط-الكويت 1979.

(8) أوسكار لانجه: «أسس التخطيط الاقتصادي» منشورات لجنة التخطيط القومي-القاهرة1956.

جدول مختصر يبين أهم مؤشرات ميزان الاقتصاد الوطني

المؤشرات الأساسية للميزان	المخزون من السلع المادية أول العام		قيمة إعادة الانتاج الاجتماعي الموسع				مجمل الانتاج الاجتماعي				الدخل الوطني		استخدامات الإنتاج الاجتماعي						المخزون من السلع المادية آخر العام	
			العمل الماضي		العمل المضاف															
	المخزون الرئيسي	المخزون المتداول	إندثار آلات التشغيل	مستلزمات الانتاج	الموزع	غير الموزع	آلات التشغيل	مواد التشغيل	سلع استهلاكية	جملة الإنتاج	طبقا لمصدر الانتاج	طبقا لمكان الاستعمال	إعادة التوزيع ±	استبدال الاندثار	الاستهلاك النهائي	التوسع	المخزون الرئيسي	المخزون المتداول	المخزون الرئيسي	المخزون المتداول
الإنتاج																				
أ- وسائل الانتاج																				
لانتاج وسائل الانتاج																				
– لإنتاج مواد الاستهلاك																				
ب – مواد الاستهلاك																				
جملة أ + ب																				
الاستهلاك والخدمات																				
أ – الجماعي																				
– المؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية																				
– الإسكان وخدمات المجالس البلدية																				
– الإدارة والدفاع الوطني																				
ب – العائلي																				
– العمال والموظفين في القطاع العام والمختلط والخاص																				
– الفلاحين وأعضاء الجمعيات التعاونية																				
– أصحاب المحلات الخاصة																				
جملة أ + ب																				
الجملة بالنسبة للاقتصاد الوطني .																				

8 موازين الموارد البشرية، وقوة العمل وتوظيفها

توضع موازين الموارد البشرية وقوة العمل وتوظيفها، للتعرف على مصادر وتشغيل قوة العمل في أول الفترة (سنة الأساس) والتغيرات المتوقعة خلال الفترة المشمولة بالميزان، ووضعهم في آخر الفترة (سنة التحليل، أو سنة الهدف) وهي كما سبقت الإشارة، يمكن أن تكون موازين تاريخية إحصائية لعكس واقع ماضي أو موازين تخطيطية مستقبلية عن فترة مقبلة.

يستعين المخططون لتنظيم حركة الموارد البشرية الطبيعية (حسب فئات العمر، والإقليمية والقطاعية وبين فروع القطاع الواحد، أو بين المهن داخل الفرع الواحد أو خارجه، أو بين الفئات الاجتماعية، وإجراء التسويات بين الفائض منها أو النقصان، بالموازين المخصصة في هذا المجال، والتي يمكن أن نميز فيما بينها بالمستويات التالية:

- الميزان الإجمالي لتخطيط قوة العمل، لتحديد الموارد البشرية واستخداماتها على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني، كما ستبين من نموذجه الأساسي الآتي بعد.

- موازين القوى العاملة المدنية، حسب الأقاليم والمحافظات.
- موازين القوى العاملة القطاعية، حسب الفرع (زراعة، صناعة، تشييد وبناء، نقل ومواصلات، تعليم، صحة، إدارة... الخ).
- موازين حسب عائدية الملكية، للعاملين في القطاع العام، المختلط التعاوني، الخاص.
- موازين حسب فرعي النشاط الأساسيين للإنتاج الاجتماعي الإجمالي، الفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج، والفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي.
- موازين القوى العاملة في المؤسسات والمشروعات.

إن المعلومات والبيانات الرقمية اللازمة لإعداد هذه الموازين الإحصائية التاريخية منها والتخطيطية المستقبلية، تستمد من إحصاء السكان والموارد البشرية والدراسات المكملة له، ومن البيانات الإحصائية الجارية في مختلف المستويات.

وفي الصفحات التالية نموذج مبسط، لغرض الإيضاح، يبين الميزان الإجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل.

وهذا الميزان الإجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل، من الأفضل أن يبين إلى جانب الأرقام المطلقة، الوزن النسبي لهذه المجموعات السكانية في الريف والحضر، والفئات العمرية والجنس، والوزن النسبي لقوة العمل إلى القوة البشرية والوزن النسبي لهذه الأخيرة إلى مجموع السكان، والوزن النسبي للعاملين في المجال المنتج المباشر، والعاملين في المجال غير المنتج مباشرة (الخدمات) ممن يتحمل إعالتهم القسم الأول، وكذلك الوزن النسبي للعاملين في كل قطاع وفرع، منسوبة إلى مجموع العاملين الإجمالي.

ومن تحليل أرقام هذا الميزان يمكن أن نشخص مجموعة من المشاكل القائمة على صعيد الموارد البشرية، كما ونوعا، ومجالات توظيفها ويمكن أن نحدد حجم البطالة العامة والبطالة الموسمية لا سيما في الريف، وكذلك من توزيع العاملين على القطاعات المختلفة يمكن أن نتلمس البطالة المقنعة لا سيما في قطاع الإدارة العامة للدولة وفي المجالات الأخرى. ومن معرفة علاقة عدد العاملين وما ينتجونه من قيم مضافة جديدة تظهر مشكلة الاستخدام المتخلف لغالبية القوى العاملة في الأنشطة التقليدية، لا سيما في الزراعة المتخلفة والحرف المبعثرة.

نموذج مبسط لغرض الايضاح يبين الميزان الاجمالي لموارد وتوزيع قوة العمل

المؤشرات	سنة الاساس						سنة الهدف (أو التحليل)					
	اجمالي		ريف		حضر		اجمالي		ريف		حضر	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
أولا – موارد قوة العمل :												
اجمالي السكان*												
مطروحا منه :												
– التلاميذ في سن التعليم الالزامي تحت سن القدرة على العمل .												
– السكان في سن التقاعد عدا العاملين منهم فعلا .												
–ربات البيوت والزاهدين عن العمل .												
– ذوي العاهات والعجزة .												
ثانيا – قوة العمل العاملة												
أ – حسب مجالات العمالة الاجمالي وتشمل :												
ب– في قطاع الدولة العام والقطاع .												

*في حالة وجود هجرة وافدة تضاف للموارد الداخلية (السكان) ، والعكس بالعكس ، عند حدوث هجرة للخارج تطرح ،

تابع/ نموذج مبسط لغرض الايضاح يبين الميزان الاجمالي لموارد

وتوزيع قوة العمل

المؤشرات	سنة الاساس						سنة الهدف (أو التحليل)					
	اجمالي		ريف		حضر		اجمالي		ريف		حضر	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
المختلط												
2 – في القطاع التعاوني												
3 – في القطاع الخاص												
4 – في الدراسة بعد الالزامية وفي مراكز التدريب .												
ب – حسب قطاعات الاقتصاد الوطني ومجالات الانتاج الاجمالي ، ويشمل :												
1 – المجال الانتاجي الاجمالي :												
– الزراعة والغابات والصيد .												
– الصناعة الاستراتيجية .												
– الصناعة التحويلية												
– النقل .												
– المواصلات .												
– التشييد والبناء												

تابع / نموذج مبسط لغرض الايضاح يبين الميزان الاجمالي لموارد

وتوزيع قوة العمل

المؤشرات	سنة الاساس						سنة الهدف (أو التحليل)					
	اجمالي		ريف		حضر		اجمالي		ريف		حضر	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
– التجارة والتوزيع												
والتخزين والتغذية												
العامة .												
2 – المجال غير الانتاجي												
بصورة مباشرة ، الاجمالي												
ويشمل :												
– الصحة												
– التعليم												
– البحث العلمي												
– الثقافة والاعلام												
– الادارة والقضاء												
– المصارف والتأمين												
– الدفاع الوطني												
جـ – حسب المجموعات												
الاجتماعية ، الاجمالي												
ويشمل :												
– العمال												
– الفلاحين												
– الموظفين												

ثانيا / نموذج مبسط لغرض الايضاح يبين الميزان الاجمالي لموارد

وتوزيع قوة العمل

المؤشرات	سنة الاساس						سنة الهدف (أو التحليل)					
	اجمالي		ريف		حضر		اجمالي		ريف		حضر	
	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث	ذكور	اناث
الحرفيين												
- التعاونيين .												
- أرباب العمل الخاص .												
د - أي تصنيفات أخرى تبين جوانب لم ترد في هذا الميزان . مثل التصنيف القومي في البلاد التي تتعدد فيها القوميات أو من منهم من المواطنين ومن منهم من الوافدين كما هو الحال في دول الخليج العربية .												

كما أن التوزيع المتباين للكثافة السكانية المتمثل بالتمركز في الحضر، لا سيما في العاصمة وبعض المدن الكبيرة يؤكد أهمية التخطيط الإقليمي من أجل إيجاد الحلول العملية لهذه المشاكل من أجل ترشيد استخدام هذه الموارد البشرية وإزالة العقبات عن طريق تنميتها.

حيث من معاينة وتحليل الحالة التعليمية والتأهيلية تبرز مشكلة المرض الخطير المتمثل بالأمية الأبجدية والأمية الوظيفية، بشكل يستدعي العمل الجاد والعاجل لوضع الحلول الناجعة لمعالجة هذه المشاكل بصورة جذرية وغلق منافذ الأمية

وبالإضافة إلى معرفة حجم وقوة العمل وهيكلها وأزمتها التركيبية المتولدة من الأزمة التركيبية في مجمل الاقتصاد الوطني المتخلف، يمكن استخلاص معلومات أخرى هامة جدا.

مثل إنتاجية العمل المجتمعي في القطاعات والفروع المختلفة وكذلك نتعرف من معطيات هذا الميزان والبيانات الأخرى المرتبطة به، على مؤشر العمل/ الرأسمال، ومؤشر العمل/ الناتج، في القطاعات الرئيسية. ومعرفة الوزن النسبي، وتطوره بين سنة الأساس والسنة المعنية بالتحليل أو التخطيط لقوة العمل إلى كل من القوة البشرية والسكان والوزن النسبي وتطوره خلال نفس الفترة للعاملين في الفروع الإنتاجية المادية المباشرة، والعاملين في الفروع غير الإنتاجية بصورة مباشرة (الخدمات). ومن هنا يمكن استخلاص مستوى إعالة المجال المنتج للمجال غير المنتج، خلال الفترة المشمولة بالتحليل، وذلك للتعرف على نقاط الضعف والبحث عن أفضل السبل الملائمة لمعالجتها.

ومن توزيع المجموعات الاجتماعية وربطها بأشكال الملكية لوسائل الإنتاج، يمكن الوصول إلى مؤشرات عن توزيع الدخل والثروة عموما في البلاد، كما يمكن استخلاص استنتاجات اخرى مفيدة في هذا التحليل للموارد البشرية وقوة العمل.

وهذا الميزان ينبغي أن تتوازن فيه مجموع موارد القوة العاملة مع مجموع استخداماتها بمعنى توظيفها، ومجموع موارد القوة البشرية مع مجموعة استخداماتها وكذلك بالنسبة لمجمل السكان في البلاد.

ومن الممكن أن يوضع ميزان إجمالي لموارد قوة العمل وتوظيفها لمجموعة

إقليمية من الأقطار العربية كدول الخليج العربية مثلا.

وعند إعداد الميزان التخطيطي للقوة العاملة، فالخطوة الأولى تبدأ بتقدير الاحتياجات (الطلب) من هذه القوة العاملة (الكم والكيف) الكفيلة بتحقيق الأهداف الإنتاجية وفى الأنشطة الأخرى، كما جرى تحديدها في سنوات الخطة الخمسية

وبمقابلتها بالموارد من هذه القوة العاملة (العرض) على أساس تقديرات زيادة السكان ومن هم في العمر الإنتاجي منهما خلال نفس الفترة، ويتم حساب الفنيين منهم استناداً لمعلومات عن مخرجات أجهزة التعليم والتدريب المهني بالإضافة للموجود منهم الذي سيستمر في العمل خلال سنوات الخطة.

وإذا ظهر عجز كيفي (في اليد العاملة الماهرة) أو عجز إقليمي، أو قطاعي، أو على الصعيد الوطني، فلكل حالة علاجها. إما بإحلال وسائل الإنتاج المعوضة جزئياً عن العمل الحي، أو باستخدام فنون إنتاجية متقدمة تزيد من إنتاجية العمل الحي، أو بإعادة توزيع للقوة العاملة فيما بين القطاعات أو فيما بين الجهات، أو بتعديل الأهداف الإنتاجية وفي الأنشطة الأخرى، أو باللجوء إلى باب الهجرة بالاتجاه الملائم، كل ذلك في إطار الاختيار الاجتماعي لتلك المرحلة.

ميزان التشابك القطاعي لنفقة العمل

في البلدان المتقدمة باتباع أسلوب التخطيط الشامل، يستخدم مثل هذا الميزان الذي يوضع بوحدات العمل، أي نفقات استخدام العمل من أجل إنتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي. ووحدات العمل المستخدمة في القياس عند حساب هذا الميزان للتشابك القطاعي لنفقة العمل، هي إما عامل/ سنة، أو متوسط عدد العاملين في العام. ونظراً لصعوبة الحساب، يجري تحويلها إلى ساعات عمل، وتصاغ منها المعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الفنية لنفقة العمل. وإعداد مثل هذا الميزان يتطلب توفر معلومات دقيقة وحسابات معقدة وخبرة كافية لدى المسؤولين المختصين عن إعداده كما يفترض تجانسا تكنولوجيا واستخداما مستديما للمدخلات أو حساب فترات تعطيلها واعتماد الصافي. وهذه بعض مكونات هذا الميزان:

ميزان التشابك القطاعي لنفقات العمل

القطاعات والمجالات التي تبذل فيها نفقة العلم **انواع نفقات العمل**	**القسم الاول** اجمالي الاستهلاك الانتاجي الوسيط	**القسم الثاني** اجمالي الاستهلاك النهائي الفردي والجماعي	الاستثمار في الموجودات الثابتة والمتداولة	الصادرات وأوجب الاستخدام الأخرى	المجموع الكلي
نفقات العمل المختزن : النفقات الانتاجية المادية لمواد العمل + اهتلاك وسائل العمل المادية = اجمالي النفقات الانتاجية المادية المجسدة بالعمل السابق					
نفقات العمل الحي :	**القسم الثالث**	**القسم الرابع**			
نفقات اتعاب العمل الحي لكل المشتغلين + الفائض الاقتصادي للمجتمع **= اجمالي نفقات العمل الحي**					

السطور الأفقية في القسم الأول من هذا الميزان تبين لنا توزيع نفقة العمل على القطاعات الإنتاجية المستخدمة له كنفقة مادية، في حين أعمدة هذا القسم في الميزان تدلنا على العمل المختزن من السابق المجسد في هذه الوسائل الإنتاجية المادية. أي العمل الذي جرى بذله في إنتاج وسائل الإنتاج المادية (مواد العمل زائدا ذلك الجزء المندثر من وسائل العمل) المستخدمة في هذه القطاعات المستفيدة.

أما سطور القسم الثاني من هذا الميزان للتشابك القطاعي لنفقات العمل فإنه يبين لنا نفقات العمل المبذولة في إنتاج جزء من سلع الاستهلاك النهائي غير المنتج والاستثمار والصادرات وغيرها من أوجه الاستخدام الأخرى.

في حين يبين لنا القسم الثالث لهذا الميزان نفقات استخدام العمل الحي (القيم المضافة الجديدة العائدة للعاملين من عمال وفلاحين ومشتغلين في الخدمات كعائد عمل لهم، وما يعود من فائض عملهم كفائض اقتصادي للمجتمع على شكل أرباح وريع وفوائد). وبالتالي فان مجاميع القسمين الأول والثالث لكل قطاع تعكس النفقات الإجمالية لاستخدام العمل المختزن والعمل الحي المبذولة في إنتاج وحدة منتج نهائي واحدة من منتجات القطاع المذكور.

والقسم الرابع في هذا الميزان يتضمن معلومات عن نفقات العمل الحي في قطاعات المجال غير المنتج بصورة مباشرة.[1]

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول هذا الميزان والمشاكل المنهجية التي ترافق إعداده وعن الإمكانيات التحليلية التي يتيحها يمكن الرجوع إلى: «مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها». مصدر سبق ذكره.

٩ الموازين المادية، ومنها الموازين السلعية:

الموارد المحلية ومنها جميع المنتجات التي تنتج إما أن تستهلك محليا استهلاكا نهائيا أو استهلاكا إنتاجيا أو تصدر إلى الخارج، وهذا هو الجانب المادي الذي تعكسه الموازين المادية النوعية وهي من الممكن أن تحسب بوحدات قياس عينية أو بوحدات قياس قيمية (بالنقود) بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة أو بأسعار الظل عند التخطيط للمستقبل.

ويمكن الإشارة إلى أهم هذه الموازين المادية:

- ميزان مصادر واستخدامات الأراضي (زراعية، سكنية.).
- ميزان مصادر واستخدامات المياه (أنهار، آبار، تحلية مياه البحر).
- ميزان مصادر واستخدامات الثروة الحيوانية.
- ميزان مصادر واستخدامات الثروات الطبيعية (نفط، غاز، كبريت، فوسفات، حديد... الخ).
- ميزان مصادر واستخدامات الموجودات الثابتة (مباني، مكائن وآلات... الخ).
- ميزان مصادر واستخدامات طاقة الوقود

(حسب أنواعها).

- ميزان المخزون والاحتياطي، بما في ذلك المنتجات غير تامة الصنع في قطاعات الإنتاج المادي.

- ميزان....

- ميزان...

وهذا نموذج مبسط لغرض الإيضاح كمثال لميزان مادي، يمكن أن يوضح بوحدة قياس قيمية نقدية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة، يتعلق بالموجودات الرأسمالية الثابتة لمجموع البلد، وهو حاصل تجميع موازين جزئية لهذه الموجودات الرأسمالية الثابتة على صعيد القطاعات، والتي هي بدورها حاصل تجميع الموازين الجزئية المماثلة على صعيد المؤسسات داخل هذه القطاعات. ومن بعده نموذج مادي آخر لميزان الأراضي للبلاد بأسرها.

إن إعداد مثل هذا الميزان الإجمالي للموجودات (الرأسمالية) الثابتة يتطلب عمليا إعداد مئات الموازين المماثلة الجزئية على صعيد المشروعات ثم تجميعها على صعيد القطاعات والأقاليم (أو المحافظات) إلى أن تصل إلى درجة التجميع الكلي على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره، كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وهذه الموجودات الثابتة (الأصول الرأسمالية) تشكل القسم الأكثر أهمية من الثروة الوطنية، ويجري توصيف مخزون الموجودات الثابتة وتكوين الرأسمال الثابت استنادا لهذا الميزان، الذي يصنف بالتكاليف الأصلية (الدفترية) ناقصا الاهتلاك.

وهذا الميزان للموجودات الثابتة يمكن إن يبين لنا حجم وتوزيع هذه الأصول الثابتة حسب المجالات المنتجة وغير المنتجة، وفي الأنشطة المختلفة وكذلك حسب أشكال الملكية، وهذا الميزان يكشف تدفق الموجودات الثابتة خلال الفترة المشمولة بالميزان (وهى عادة سنة)، ويظهر لنا صافي تكوين الرأسمال الثابت. وهو يتضمن الموجودات الثابتة في بداية المدة زائدا إجمالي الموجودات الثابتة المضافة خلال العام، سواء الجديد من المكائن والآلات والمباني التي وضعت قيد الاستخدام أو الإصلاحات والتوسعات المنتهية. ويطرح من هذه الموجودات الثابتة إجمالي الاهتلاك والقيمة المهتلكة

ميزان إجمالي الموجودات الثابتة بملايين

الوحدات النقدية للبلد المعني بالأسعار . . .

الموجودات الثابتة / القطاعات	في اول المدة 1/ 1/			اضافات + خلال الفترة			اندثار خلال الفترة			الرصيد في نهاية الفترة 12/31		
	مكائن وآلات	مباني	المجموع	مكائن وآلات	مباني	المجموع	مكائن وآلات	مباني	المجموع	مكائن وآلات	مباني	المجموع
أ – موجودات ثابتة في الإنتاج :												
– في الصناعة .												
– في الزراعة .												
– في البناء والتشييد .												
– في المجالات الإنتاجية الأخرى .												
ب – موجودات ثابتة خارج الانتاج :												
– الإسكان .												
– النقل والمواصلات للأفراد .												
– الصحة .												
– التعليم والبحث العلمي والثقافة .												
– المصارف والتأمين .												
– الدفاع الوطني .												
– الخدمات المحلية .												
ج – موجودات ثابتة حسب عائدية الملكية :												
– قطاع الدولة العام والمختلط .												
– القطاع التعاوني .												
– القطاع الخاص (ربما فيه المساكن الخاصة) .												
– القطاع العربي المشترك .												
– القطاع الأجنبي .												

للموجودات الثابتة المنسقة خلال الفترة المشمولة بالميزان. ويجري تقدير بدلات الاهتلاك السنوية للموجودات الثابتة في المشروع مباشرة طبقا لمعدلات الاهتلاك المعتمدة، أو يحسب معدل الاهتلاك قائما مقارنا بالمؤسسات المماثلة. ويحسب صافي تكوين الرأسمال الثابت باعتباره الفرق بين حجم الموجودات الثابتة في نهاية المدة وبين حجمها في بدايتها.

المسح الطبوغرافي والدراسات المكملة له يقدم لنا المعطيات الضرورية عن المساحة الكلية للوطن بأسره، وكذلك البيانات عن البنود التفصيلية الواردة في جهة المصادر، أو في جهة الاستخدامات، كما أن السجل العقاري يبين المساحات المستغلة للسكن وللمرافق العامة. والإحصاء للأنشطة الاقتصادية، لا سيما الإحصاء الزراعي والإحصاء الصناعي، يبينان المعلومات اللازمة عن المساحات المستغلة في كلا النشاطين الاقتصاديين مع بيان تفاصيل البنود الواردة فيهما أو ما شابهها من بنود تفصيلية أخرى. وإذا كانت المساحة الكلية للوطن شبه ثابتة، فإن الأراضي القابلة للاستصلاح من الممكن أن تتغير بإدخال جزء منها بعد استصلاحه ضمن الأراضي المستغلة فعلا. كما أن التوزيع الوارد ضمن الاستخدامات المختلفة قابل للتغيير مثلا بزيادة رقعة الأرض التي تسقى بالواسطة، أو زيادة المزارع التعاونية، وبالتالي لا بد من تجديد هذه المعلومات باستمرار، عند إعادة صياغة ميزان الأرض، على الأقل مرة عند التحضير لكل خطة خمسية جديدة.

الموازين السلعية:

تعتبر الموازين السلعية جزءا من الموازين المادية المار ذكرها، وفي الصفحات التالية إشارة إلى بعض ملامحها الخاصة، هذا وقد أخذت بعض الأقطار العربية باستخدام عدد من هذه الموازين السلعية لسلع مختارة.

ويجري تصنيف الموازين السلعية في زمرتين أساسيتين:

الأولى-موازين سلع الاستهلاك، حيث يتفرع منها:

أ- موازين الموجودات المتداولة في المجال غير المنتج بصورة مباشرة، وهى تضم:

١- موازين السلع الغذائية والملابس والأحذية وما شابهها.

نموذج لميزان الأرض لعام 1981

وحدة القياس للمساحة . . .

المساحة المتاحة	الاستخدامات
مساحة الوطن بالكامل **تطرح منها :** المساحات غير القابلة **للاستغلال الاقتصادي :** – الجبال الجرداء – الأراضي الصحراوية – المناطق القابلة للاستصلاح **الباقي** هو المساحة المتاحة للاستغلال الاقتصادي .	– مساحات الاستغلال الطبيعي : مثل الغابات والمراعي والأنهار والبحيرات – المساحات المخصصة للسكن والمرافق الاجتماعية . – المساحات المخصصة للاستهلاك الصناعي والتجاري . المساحات المخصصة للاستغلال الزراعي : أ – المساحات التي تسقى بالأمطار ب– المساحات التي تسقى بالواسطة وهنا يفضل التمييز بين عائدية الملكية والحيازة – مزارع دولة . – مزارع تعاونية . – مزارع خاصة .
مجموع المصادر القابلة للاستغلال	مجموع الاستعمالات للأراضي

2- موازين السلع الصناعية الاستهلاكية.

ب- موازين الموجودات الثابتة في المجال غير المنتج بصورة مباشرة وهى تضم:

1- موازين وسائل النقل في المجال غير المنتج.

2- موازين الموجودات الثابتة من المكائن والعدد المعمرة.

3- موازين المباني والمنشآت المخصصة للأغراض غير الإنتاجية بصورة مباشرة (الخدمات).

الثانية-موازين وسائل الإنتاج، و يتفرع عنها:

أ- موازين تضم الموجودات المتداولة في المجال المنتج بصورة مباشرة، وهى تضم:

1- موازين العدد والآلات سريعة الاهتلاك.

2- موازين الوقود (نفط، غاز، فحم،...)

3- موازين الطاقة الكهربائية.

4- موازين المواد الخام والأولية الأساسية.

5- موازين المواد المساعدة.

ب- موازين الموجودات الثابتة في المجال المنتج بصورة مباشرة، وهى تضم:

1- موازين المكائن والآلات المنتجة.

2- موازين العدد وأجهزة القياس.

3- موازين وسائل النقل في المجال المنتج بصورة مباشرة.

4- موازين المباني المخصصة للإنتاج.

كما يجري تصنيف هذه الموازين السلعية تبعا لمجال التطبيق إلى:

- موازين مؤسسية، أي للوحدة الاقتصادية أو حتى لجزء منها.

- موازين قطاعية: للصناعة، للزراعة، أو لفرع منها مثل صناعة النسيج، صناعة الأغذية،... الخ.

- موازين إقليمية على صعيد المنطقة أو المحافظة.

- موازين قطرية، وموازين قومية على صعيد الاقتصاد العربي بأسره.

- موازين دولية، كميزان سلعة النفط أو الحديد أو ما شابه ذلك لمجموعة الدول (السوق الأوروبية المشتركة، أو مجموعة بلدان مجلس المساعدة

المشتركة الاشتراكية) أو على صعيد الاقتصاد العالمي بمجمله.

وبالنسبة للفترة الزمنية يجري تصنيف هذه الموازين السلعية إلى:

- موازين سلعية إحصائية (إخبارية) للتعبير عن واقع فعلي، لبيان العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تدخل في محتوى الميزان خلال فترة زمنية ماضية محددة في الميزان.

- موازين سلعية تخطيطية، للتعبير عن المستويات المادية (العينية) والقيمية (بالنقود) المستهدف تحقيقها خلال فترة زمنية مستقبلية (استنادا إلى الموازين السلعية الإحصائية بعد تسويتها لتتجاوب مع الأهداف المستقبلية).

وتصنف هذه الموازين السلعية استنادا إلى الآجال التخطيطية على المحور الزمني إلى:

- موازين سلعية للأجل القصير (الجاري) ويمكن أن تكون على امتداد الشهر الواحد أو ربع السنة أو نصفها أو للسنة.

- موازين سلعية للأجل المتوسط (3-5 سنوات).

- موازين سلعية للأجل الطويل، وهو عادة ما زاد عن سنوات خمسة.

وفيما يتعلق بوحدة القياس فمن الممكن أن تكون الموازين السلعية مادية (عينية) أو قيمية بالأسعار الجارية، أو بالأسعار الثابتة أو بأسعار الظل التخطيطية، وأحيانا يجري استخدام أكثر من وحدة قياس في الميزان الواحد المتعدد الخانات لهذا الغرض.

وبالنسبة لشكل ووظيفة الملكية، يمكن أن توضع الموازين السلعية لكل من القطاع العام، المختلط، التعاوني، الخاص المحلي، العربي المشترك، الأجنبي.

والميزان السلعي يستند إلى العلاقة الأساسية التالية :

المخزون في أول الفترة زائدا (+) كافة الموارد خلال الفترة المحددة للميزان	= يساوي	الاستخدام في كافة المجالات خلال نفس الفترة زائداً (+) المخزون في آخر الفترة المحددة للميزان

إن إعداد الموازين يعتمد قبل كل شيء على تدفق المعلومات الدقيقة عن الموارد والاستخدامات. وهذا من الممكن أن يتحقق بالتعاون بين أجهزة التخطيط والأجهزة الإحصائية المركزية وداخل الوحدات الاقتصادية المختلفة لتجميع المعقومات وتصنيفها وتدقيقها وتدفقها في البنود المخصصة لها في الميزان السلعي المخصص لتلك السلعة.

ومن الناحية العلمية الفنية لا يمكن إعداد الموازين السلعية لجميع السلع وإنما يجري اختيار مجموعة منها. وتختلف هذه المجموعة المختارة من السلع من حيث الكم والكيف من بلد إلى آخر ومن مرحلة معينة إلى مرحلة أخرى. والسلع المختارة لإعداد الموازين لها تسمى أحيانا بالسلع الأساسية أو الرئيسية أو الاستراتيجية وفقا لمعايير من بينها[1].

أ- درجة أهميتها في تشكيلة الإنتاج، مثل الطاقة، المعادن الرئيسية، مواد البناء المهمة، الخامات الزراعية الرئيسية، وكل سلعة تمكن المجتمع من المحافظة على تقدمه وزيادة كفاءة الإنتاج وكفاءة تجارته الخارجية وتؤمن النسب المخططة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولصيانة استقلال البلاد السياسي واستكماله بالاستقلال الاقتصادي.

ب- درجة شيوع إنتاج واستهلاك السلعة، مثل بعض السلع الاستهلاكية الضرورية للاستهلاك الجماهيري الواسع من الحاجات الأساسية بما فيها سلع الاستعمال المنزلي.

جـ- السلع التي تعكس أكثر من غيرها العلاقات التشابكية الهامة من الأنشطة المتعددة، مثل الوقود ومعدن الحديد والسلع المشابهة.

هذه إضافة للعوامل الأخرى التي تبرز أهمية السلع المختارة حسب ظروف هذا القطر العربي أو ذاك خلال المرحلة التي يجتازها من تطوره. ومن الممكن تجميع بعض السلع المتجانسة ضمن مجموعة أكبر، وذلك لتقليص عدد الموازين وتخفيف الأعباء الفنية التي ترافق إعدادها.

وفي الصفحة التالية نموذج مبسط لغرض الإيضاح، للميزان السلعي.

هذا النموذج مع ما نورده من ملاحظات مبسطة عن البنود المثبتة فيه، ليس بالضرورة ملازما بكل تفاصيله لكل سلعة يوضع لها مثل هذا الميزان

---

(1) د. محمد فتحي ياقوت عافية. «الموازين السلعية»-مذكرة رقم 837- المعهد القومي للتخطيط- القاهرة 1969.

نموذج مبسط لغرض الإيضاح للميزان السلعي

لسلعة . . . وحدة القياس . . . عن الفترة فيما بين . . .

الموارد (+)	الاستخدامات (–)
1 – المخزون في أول الفترة :	**1 – لمستلزمات الانتاج الجارية من الاستهلاك الوسيط :**
أ – لدى المنتجين .	أ – احتياجات المنتجات التامة .
ب – لدى أجهزة التسويق .	ب – احتياجات المنتجات غير التامة .
	ج – احتياجات الصيانة والادامة .
	د – احتياجات الابحاث والتجارب العلمية .
2 – الانتاج :	**2 – لمخصص الاستثمارات لتوسيع الموجودات الثابتة :**
	أ – للتشييد والمباني .
3 – الواردات :	ب – للمعدات والآلات والأجهزة .
أ – بالمقايضة .	ج – لوسائل النقل والمواصلات في الانتاج .
ب – باتفاقيات دفع معينة .	د – للحيوانات كالأبقار الحلوبة في المزارع .
ج– بالعملات القابلة للتحويل .	
	3 – مخصص الاستهلاك النهائي الجماعي (للصحة وللتعليم . . . الخ) .
4 – من الاحتياطي :	**4 – مخصص الاستهلاك النهائي العائلي** المحدد للبيع في السوق
أ – السحب من احتياطي الدولة .	
ب – السحب من الاحتياطي المخطط للموازنة .	**5 – للصادرات (مقايضة ،** اتفاقيات دفع ، مقابل عملات قابلة للتحويل) .

تابع نموذج مبسط لغرض الإيضاح للميزان السلعي

لسلعة . . . . وحدة القياس . . . . عن الفترة فيما بين . . . .

الموارد (+)	الاستخدامات (−)
ج - من احتياطي . . .	**6 - للاحتياطي :**
	أ - احتياطي الدولة للسلع الاستراتيجية
5 - موارد اخرى :	ب - الاحتياطي المخطط للموازنة وغيره .
أ - إعانات	**7 - مخزون آخر المدة (لدى المنتجين** ولدى أجهزة التسويق) .
ب - هبات وما شابهها .	**8 - الفاقد (عادم في الانتاج ، تالف في** التخزين ، هالك بالحريق أو ما شابه ذلك) .
إجمالي الموارد	**إجمالي الاستخدامات .**

السلعي، فقد يكتفي ببعض البنود في الموارد، وكذلك ببعض البنود في خانة الاستخدامات. كما يمكن أن تظهر بنود أخرى غير ما ورد ذكره في هذا النموذج الأساسي، وذلك حسب الحاجة عند الممارسة، وهذا شرح موجز للبنود المار ذكرها(2):

المخزون في أول الفترة وآخرها:

مخزون أول الفترة هو في الواقع مخزون آخر الفترة المرحل من الميزان السلعي لنفس السلعة الذي سبقه، ومخزون آخر الفترة في هذا الميزان

(2) د. مجيد مسعود «نظام الموازين»، المعهد العربي للتخطيط الكويت 1976

استنادا لهذا المفهوم المحاسبي سيكون مخزون أول الفترة في الميزان الذي سيليه لنفس السلعة، مادام العمل التخطيطي متواصلا دون انقطاع. يتم تقدير مخزون آخر الفترة لدى المنتجين ولدى أجهزة التسويق على أساس تأمين حد معين من المعروض السلعي، ومع تقدير حد أدنى للانحراف لا الموارد السلعية، مع الأخذ بعين الاعتبار حساب الزمن اللازم لخروج المنتجات التامة وعرضها وشحنها ولتأمين وصلها لمستخدميها حتى لا تنقطع عنهم.

وينبغي مراعاة فكرة المفهوم الزمني للمخزون وطبيعة المخزون وفقا لمكوناته ودوافع تخزينه، والتفريق فيما بين المخزون كموجودات في موقع الإنتاج، أو كموجودات في قنوات التسويق. والتغيير في المخزون هل يتحقق استنادا للقيمة الدفترية (أسعار الشراء) أو استنادا إلى الأسعار الجارية عند السحب من هذا المخزون، وفيما يتعلق بتسوية المخزون هل ستتم باتباع طريقة الوارد أخيرا يصرف أولا، أو باتباع طريقة الوارد أولا يصرف أولا.

وعند معالجة حجم المخزون ينبغي حساب تكاليف الاحتفاظ به، ومراعاة عوامل مثل مخاطر التلف والضياع، وفائدة الرأسمال المستثمر (المجمد) في المخزون، أي بحساب الفرق فيما إذا افترضنا وضع قيمة هذا المخزون في المصرف.

وكذلك عامل تكاليف الشحن والتفريغ والتحميل والمساحة المشغولة بالمخزون وتكاليف التأمين على المخزون ثم التكاليف المكتبية وغيرها من الرسوم المترتبة على المخزون. ولكن عند الحساب هذا لا بد أن ننتبه أيضا إلى تكاليف عدم الاحتفاظ بالمخزون، مثل تكاليف الضياع الناشئ عن فقدان فرق أسعار الشراء بكميات اكبر والخسارة التي تنتج عن عدم انتظام التشغيل بسبب فقدان المخزون. وكذلك هامش الخسارة التي قد تأتي نتيجة النقص في المبيعات عند عدم توفر المخزون لإشباع كل الطلب. والتكاليف الإضافية التي قد تنجم نتيجة تشغيل دورات غير اقتصادية بسبب النقص في المخزون، ويمكن أن نضيف إلى ما تقدم احتمال دفع تكاليف الشراء والنقل الإضافية المترتبة على تكرار عمليات الشراء، وأخيرا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار فقدان ثقة العاملين في المؤسسة والمتعاملين معها عند نقص المخزون باستمرار، وما ينتج عنه من أضرار، وهذا كله يستدعي الموازنة بين الحالتين.

الإنتاج:

يجرى التعرف عليه من البرامج والخطط الإنتاجية المقترحة من قبل الوحدة أو الوحدات الاقتصادية الإنتاجية المتعلقة بالسلعة المعنية بهذا الميزان السلعي وللفترة المحددة له. وهنا ينبغي الاستفادة من تحليل ميزان الطاقة الإنتاجية لهذه السلعة (الأسمنت مثلا) وتقدير الطاقة الإنتاجية المستحدثة (المضافة) وتقدير المنتج منها خلال فترة تشغيلها ضمن الإطار الزمني للميزان. وكذلك تقدير الطاقة الإنتاجية التي تستبعد (تندثر) وتقدير ما يقابلها من نقصان متوقع في منتج هذه السلعة.

وبالنسبة للسلع الزراعية يعتمد وضع الميزان على خطط المزارع التي تنطلق من المستويات الإنتاجية للطاقات المستغلة فعلا بالإضافة للنتائج المتوقعة في المستقبل من تقلص وإضافات جديدة.

الواردات والصادرات:

يجرى التعرف عليها من برامج الاستيراد والتصدير من الجهات المسؤولة عن التجارة الخارجية ويدخل استيراد أو تصدير هذه السلعة ضمن اختصاصها.

الاحتياطي:

كما تحدده السلطات المسؤولة بالنسبة للسلع الاستراتيجية ومن برامج الوحدة الإنتاجية ذاتها فيما يخصّ الاحتياطي الموجود لديها لغرض الموازنة أو الذي يفترض وجوده للفترة اللاحقة. وقد يكون هناك احتياطي آخر على مستوى الاتحاد النوعي أو التنظيم الإداري (المحافظة مثلا). والمعروف أن احتياطيات الدولة والمؤسسات من الموارد المادية والنقدية تتمتع بأهمية متزايدة في تحسين تخطيط الاقتصاد الوطني.

مستلزمات الإنتاج:

يستعان هنا بالمعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الميم الثانية) الفنية، وهي أداة هامة تستعمل في تركيب الموازين السلعية. وهذه المعاملات الفنية تصف كمية المستلزمات الإنتاجية (الاستهلاك الوسيط) اللازمة لإنتاج وحدة

واحدة من المنتج. فمعرفة كمية المستخدم من مادة معينة في صناعة معينة تمكن من تقدير المعامل الفني لاستخدام هذه المادة في تلك الصناعة. أي معرفة احتياجات الوحدة الواحدة من الناتج النهائي من هذه المادة.

وهذه المعاملات الفنية تعتبر كقاعدة أساسية للتخطيط والمتابعة والرقابة وتقييم الأداء وللإدارة الناجحة، ويجرى التفريق بين نوعين من هذه المعاملات.

الأول-المعاملات الفنية الإحصائية، وهي مستمدة من الواقع الفعلي الذي كان في الماضي أو القائم في الوقت الراهن عند حساب هذه المعاملات الفنية الإحصائية. إلا أن هذه المعاملات الأخبارية، توجد بعض الأسباب التي تحدّ من استعمالها عند التخطيط للمستقبل.

مثل التغيير في التركيب الاقتصادي، والتغيير في الأسعار وما يقدمه التقدم التقني وليد الثورة العلمية التكنولوجية المستمرة. ولهذا تكمل هذه المعاملات الفنية، الإحصائية الإخبارية بتصحيحها بشكل يعبر عن التعديلات التي يراد إدخالها في الفترة التي ستشمل بالتخطيط، وبالتالي نحصل على نوع جديد من المعاملات الفنية، هي:

الثاني-المعاملات الفنية التخطيطية، التي يمكن الوصول إليها من تجميع المعلومات حول حجم الإنتاج المستهدف للفترة المشمولة بالتخطيط. وحول حجم الإنتاج الفعلي في سنة الأساس وعن مستلزمات الإنتاج الفعلية التي كانت في سنة الأساس.

وأخيرا حول معامل التصحيح الذي يعكس أثر التغيير بالزيادة أو النقصان المتوقع في مستلزمات الإنتاج خلال الفترة المشمولة بالتخطيط التي يجرى من أجلها إعداد الميزان السلعي.

مخصص الاستثمارات:

يجرى تقديره على أساس حجم الاستثمارات في الخطة موزعا على مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني استنادا إلى المعدلات الإجمالية للاستخدام السلعي لكل تكوين للموجودات الثابتة (قيمته ألف أو مليون من وحدة عملة البلد المعني مثلا). والجزء المخصص لبناء الطاقة الآلية هو المعوّل عليه في زيادة الإنتاج السلعي أكثر من الجزء المخصص للتشييد، وهذا يجب الانتباه إليه عند توزيع المخصص للاستثمارات.

الاستهلاك النهائي الخاص والعام:

يتم تقديره استنادا للدراسات الخاصة بالسكان ومعدل زياداتهم وتركيبهم العمري وتوزيعهم في الريف والمدن ومن دراسة أوجه الإنفاق التي تبينها دراسات ميزانية الأسرة، وكذلك درجة مرونة الطلب على السلعة ارتباطا مع التطور الجاري في دخول الأفراد، وغيرها من العوامل المؤثرة الأخرى في هذا المجال.

موازنة الميزان:

عند العجز في تغطية الاستخدامات، تجرى دراسة كافة الإمكانيات المتاحة والمحتملة في زيادة الإنتاج أولا، ومن ثم بحث إمكانية التسوية عن طريق الاستيراد.

كما يمكن بحث إمكانية تقليص بعض البنود في خانة الاستخدامات. وهنا ينبغي تحديد الأولويات في الإشباع، اعتمادا على تحليل الآثار التي ستترتب عند تقليص أو عدم تغطية المطالب المقترحة في خانة الاستخدامات.

ومن الضروري الربط العضوي بين الموازين والخطط الإنمائية، وتحديد الحصص الملزمة (بكسر الزين). وفي حالة تعذر ذلك، فقد يتم هذا الربط بصورة غير مباشرة بواسطة آلية الأسعار والأدوات الاقتصادية الأخرى.

مثال تطبيقي:

ضمن نشاط دائرة الموازين الاقتصادية لدى هيئة التخطيط الوطني تم إعداد ميزان سلعي لمادة السكر عن سنة 1981 وهو ميزان سلعي تاريخي إحصائي كما سبقت الإشارة عند التعريف بالموازين السلعية، فقامت الدائرة المذكورة أولا بمراجعة المعلومات المتاحة في الجهاز المركزي للإحصاء عن إنتاج واستيراد واستهلاك وتصدير مادة السكر. وقد دلت هذه المعلومات على وجود أربعة مصانع تقوم بإنتاج السكر، ومن معاينة أوجه الاستعمال للسكر، تبين أنه إضافة لاستعماله في الاستهلاك العائلي في المنازل وفي أماكن الإقامة الاجتماعية، فإنه يدخل في صناعة الحلويات والمعجنات وغيرها من الصناعات الغذائية كمادة أولية.

ومن تدفق البيانات من هذه المصانع المنتجة للسكر، خلال سنة 1981 يتبين أن إنتاجها على التوالي، كان كما يلي: (316، 338، 440، 326) ألف طن.

وخلال هذا العام ذاته (1981) الذي يجرى إعداد الميزان عنه كانت موجودات هذه المصانع المنتجة من السكر في 1/ 1/1981 على النحو التالي (18، 168، 28) ألف طن، ثمنها 35000 وحدة من عملة البلد المعني (دينار مثلا) وفي العام الذي تم إعداد الميزان السلعي لمادة السكر خلاله، قامت هذه المصانع الأربعة المنتجة للسكر بالتعاقد على تصدير مليون طن سكر، كانت قد سلمت من هذه الكمية حتى 31/ 12/1981 كمية (240/ ألف طن) بسعر الطن الواحد/ 600/ وحدة من عملة البلد المعني (دينار مثلا) وقامت هذه المصانع المنتجة للسكر بتزويد محلات البيع بالتجزئة. للمستهلكين (تجار وتعاونيات ومؤسسات حكومية) بكمية (576) ألف طن ولمؤسسات التغذية الاجتماعية بكمية (244) ألف طن، كما باعت لوحدات الصناعات الغذائية كمية مقدارها (330) ألف طن، وكانت المعلومات قد أشارت إلى أن محلات البيع بالتجزئية للمستهلكين كانت تملك في مخازنها في 1/ 1/ 1981 (110) آلاف طن من السكر، والوحدات الصناعية هي الأخرى كانت تختزن في أول المدة بالنسبة لهذا الميزان السلعي مقدار (40) ألف طن سكر. وفي آخر المدة (31/ 12/1981) كان المخزون الأولى (150) ألف طن، والثانية (50) ألف طن من مادة السكر.

والمطلوب: هو تنظيم الميزان الاقتصادي السلعي (الإحصائي التاريخي) لموارد واستعمالات مادة السكر خلال عام 1981.

الخطوات التطبيقية لإعداد هذا الميزان السلعي لمادة السكر:

هذه الحالة يناسبها الميزان السلعي من النوع المادي البسيط، وذلك لأن منتجات المصانع الأربعة من مادة واحدة متجانسة، يمكن التعبير عنها بمؤشر واحد لتحديد مقادير المنتج منها أو المستورد، وكذلك المستعمل منها في مختلف أوجه الاستخدام وهذا التجانس يغنينا عن الالتجاء إلى التقدير النقدي لها، والاكتفاء بوحدة القياس المادي (الطن) كما هو الحال في هذا المثال، ثم يجرى استخدام المعلومات المتجمعة عن حركة السكر خلال عام 1981 لتنظيم هذا الميزان السلعي على النحو التالي:

الميزان السلعي لمادة السكر — **هيئة التخطيط الوطني**

وحدة القياس : الف طن — **دائرة الموازين الاقتصادية**

الفترة : خلال عام 1981 — **شعبة الموازين السلعية نموذج رقم . . .**

الكمية ألف طن	الموارد (+)	الكمية ألف طن	الاستخدامات (−)
220	1 – المخزون في أول الفترة 1981/1/1 : 70 لدى المصانع المنتجة للسكر	320	1 – لمستلزمات الانتاج : – للمصانع التي تستخدم السكر كمادة أولية .
	110 لدى محلات البيع للمستهلكين . 40 لدى المصانع المستخدمة للسكر كمادة أولية .	780	2 – الاستهلاك النهائي : 536 العائلي المحدد للبيع في السوق . 244 الجماعي .
1420	2 – الانتاج خلال عام 81 316 في المصنع أ 338 في المصنع ب 440 في المصنع جـ 326 في المصنع د	290	3 – مخزون آخر الفترة في 1981/12/31 : 90 في المصانع المنتجة للسكر 150 لدى محلات البيع بالتجزئة . 50 لدى المصانع المستخدمة للسكر كمادة اولية .
. . . .	3 – الواردات : (لا يوجد)		
. . . . .	4 – من الاحتياطي : (لم يسحب)	240	4 – الصادرات :
	5 – موارد اخرى : (لا توجد)	10	5 – الفاقد بانواعه المختلفة
1640	مجموع الكميات المتاحة	1640	مجموع الاستعمالات

ملاحظات حول إعداد الميزان السلعي لمادة السكر:

من المثال السابق عن حركة السكر خلال عام 1981 من حيث مختلف المصادر المساهمة في تكوين جانب الموارد المتاحة للاستعمال، وأوجه الاستخدام المختلفة لهذه المادة تظهر الملاحظات التالية:

إن الموارد المتاحة محليا كانت كلها من المصادر الداخلية، ولم يكن في مثل هذه الحالة مصدر خارجي، لا من الاستيرادات، ولا من المعونات أو الهبات الخارجية، كما أن بند الاحتياطي لما يحرك خلال هذا العام 1981 بالنسبة لمادة السكر.

وبالنسبة لموجودات أول الفترة جرى التمييز بين الجهات التي تمتلك هذه الموجودات، لغرض تسهيل التعرف على سلوك هذه الجهات المتعاملة مع مادة السكر، في السنة التالية. فالمخزون الذي يزيد عن المستوى المناسب يستدعي البحث عن سبل ترويج هذا المخزون الفائض، أو التخطيط لتقليص حجم الإنتاج إذا كان سيؤدي إلى تراكم فائض في مخزون آخر الفترة بمستوى غير مناسب. فيما نقص المخزون عن معدله المناسب فانه يتطلب تدابير معاكسة تتمثل أما بترشيد استهلاك مادة السكر، أو التخطيط لزيادة حجم المنتج منه، لا سيما أن المصانع المنتجة قد التزمت بجزء من إنتاجها للتصدير وفق الاتفاقية المعقودة بتصدير مليون طن سكر.

وفي هذا المثال قد اعتبرنا المستهلكين عائليا وجماعيا لا يمتلكون مخزونا من السكر في أول الفترة، وذلك لصعوبة حصر مثل هذا المخزون، وهو بنسبة قليلة في الغالب. وعليه فإن حساب الاستهلاك الخاص العائلي يمكن للسهولة أن يستند على أساس أن هذا الاستهلاك لعام 1981 يساوي (=) موجودات محلات البيع بالتجزئة (تجار وتعاونيات ومؤسسات حكومية تبيع بالتجزئة) في 1981/1/1 زائدا (+) مشتريات هذه المحلات خلال العام المذكور، ناقصا (-) موجوداتها في آخر الفترة في 31/ 12/1981. أي بالافتراض القائم على أن الاستهلاك الخاص العائلي في هذه السنة التي نعد لها الميزان السلعي لمادة السكر، يتمثل بمبيعات محلات البيع بالتجزئة لهؤلاء المستهلكين.

وفي حالة وجود اكثر من مستوى تجاري لإيصال السلعة التي نقوم بإعداد الميزان عن حركتها، من المنتج أو المستورد إلى المستهلك، فإنه ينبغي

تعديل الكميات المنتجة أو المستوردة بتغيير مخزون كل مستوى من المستويات التجارية، وصولا إلى تقدير الاستهلاك الخاص العائلي.

والاستعمال الوسيط للسكر كمادة أولية لدى المصانع المستخدمة له مثل مصانع المواد الغذائية أو غيرها يساوي (=) مشتريات هذه المصانع زائدا (+) مخزونها في أول الفترة في ١/ ١/ 1981، ناقصا (-) مخزونها في آخر الفترة وهي في مثالنا الحالي في 1981/12/31.

ومخزون موجودات آخر الفترة جرى تصنيفها وفقا للأسس المعتمدة في تصنيف مخزون موجودات أول الفترة.

ونجد في طرف الاستخدام فقرة تشير إلى كمية الفائدة، وهي في مثالنا عشرة آلاف طن من السكر تتمثل في العادم في الإنتاج مع التالف في التخزين، أو الهالك بالحريق أو غيره... والمهم التأكد في كل مرة من أن الكمية المهدورة دون الاستفادة منها، هي ضمن المعدلات المبررة، والعمل دائما على تقليصها إلى أقل حد ممكن.

في هذا الميزان لم يدرج السكر كمادة أولية تحت التشغيل لأن الميزان لسلعة السكر الجاهزة للاستعمال، وبالتالي فلا يتضمن المواد الأولية المستخدمة في إنتاج السلعة الجاهزة.

لقد سجلنا في فقرة الصادرات حوالي ربع الكمية المتفق عليها (240 ألف من أصل مليون طن) لأن الميزان السلعي التاريخي الإحصائي يجب أن يعكس الوقائع الفعلية الحاصلة في الفترة التي يغطيها الميزان، والكمية المتبقية تعتبر مؤشرا عند وضع الخطة الإنتاجية للسنوات التالية. والتعبير النقدي لسعر الطن من السكر المتفق على تصديره ليست ضرورية لإعداد مثل هذا الميزان السلعي بالمقادير المادية، ولكن بالتأكيد أن هذه المعلومة مفيدة جدا لحساب جدوى التصدير بالنسبة لمادة السكر عند حساب التكاليف ومقارنتها بالعائد الذي يوفره تصدير السكر.

ونظراً لطبيعة السكر باعتباره مادة غذائية لا تتوفر فيها صفات سلع الاستعمال المعمر، ولا تدخل في سلع التجهيز لبناء أو توسيع الطاقات الإنتاجية، وبالتالي فلم ندرج شيئا منها في البند المخصص للاستخدام في هذا المجال.

وكما سبقت الإشارة فان كل ميزان سلعي تذكر فيه البنود المناسبة

لطبيعة كل سلعة، ويعود لدائرة الموازين في هيئة التخطيط الوطني، أو للجهات المماثلة المكلفة بإعداد مثل هذه الموازين، حق تقدير البنود المعتمدة في تنظيم ميزان أي سلعة من السلع. وعلى سبيل المثال، فإن تعدد تشكيلة السلع ضمن النوع الواحد، مثل المحروقات (نفط، بنزين، 0000)، أو مواد البناء (إسمنت، طابوق، بلوك، 0000)، أو الخضار (طماطم، فاصوليا، باذنجان، باميا،...)، ومثلها الفواكه (برتقال، تفاح، ليمون،..)، من غير الممكن أن نعد ميزانا سلعيا بسيطا لكل مجموعة منها، وإنما نحتاج إلى إعداد الميزان السلعي المادي المجزأ، وهو يعكس بصورة أفضل حركة عدد من هذه السلع المحدودة المتقاربة، وفي هذا الميزان عمود مستقل في كل طرف (المصادر والاستخدامات) لكميات كل نوع جزئي من أنواع السلع موضوع الميزان مع الإشارة لوحدة قياسها. أي إن عمود المصادر والاستعمالات المخصصة لكميات كل سلعة جزئية مع مفردات المصادر والاستعمالات تشكل ميزانا سلعيا ماديا للسلعة الجزئية قائما بذاته، ولكنه متجاور مع موازين جزئية أخرى. لذلك لا يجوز الجمع الأفقي لكميات مختلف السلع الجزئية، ويكتفي بالجمع العمودي فقط، وعدا هذا فإن بقية الملاحظات على الميزان السلعي البسيط تنطبق على الميزان السلعي المجزأ، أو المركب لعدد من السلع المتقاربة.[3]

ملاحظات إضافية حول الموازين السلعية:

من العرض الموجز السابق للموازين السلعية تبين لنا بأن المعاملات الفنية، الإحصائية منها والتخطيطية، لها دور هام في بناء هذه الموازين، وكما سبقت الإشارة لمفهوم المعامل الفني لعنصر معين، بأنه المقدار الذي يستخدم في إنتاج سلعة معينة، ولهذا فهو تعبير عن العلاقة بين القدر اللازم من ذلك العنصر وبين ما يلزم لإنتاج وحدة واحدة من الناتج وفقا لفن إنتاجي معين، فإذا نظرنا إلى هذه العلاقة من ناحية ما تستهلكه وحدة واحدة من السلعة المنتجة من كمية المستخدم فإننا نكون أمام مقياس

---

(3) لمزيد من التفصيل راجع:

د. عبد القادر محمد بودقة: «التخطيط الاقتصادي-أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني»-مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر-بغداد 1980-ص 64-98.

الاستهلاك. أما إذا نظرنا إليها من ناحية كمية الإنتاج التي تنتجها وحدة واحدة من مستخدم ما فإننا نكون أمام مقياس الاستغلال.

والمعاملات الفنية تعتبر الأساس في وضع البرامج الإنتاجية المختلفة إذ يمكن بواسطتها معرفة الكمية التي يمكن إنتاجها من سلعة ما من إمكانيات الإنتاج التي تتضمنها موازين مختلف المواد اللازمة لإنتاج هذه السلعة.

ومن ناحية أخرى يمكن معرفة الكمية التي تدعو إليها الحاجة من سلعة ما من موازين مختلف المواد التي تستخدم هذه السلعة في إنتاجها. وهكذا يمكن الربط بين مختلف الموازين السلعية والتوصل إلى مقدار الزيادة اللازمة من مختلف مستخدمات إنتاج سلعة ما حتى يزداد إنتاج هذه السلعة بالقدر المطلوب لإقامة التوازن بين جانبي الميزان.

ويستخدم معيار المعامل الفني في التخطيط إذا كان متعلقا بمستوى الوحدة الإنتاجية، أما إذا تعلق العمل التخطيطي بمستوى من مستويات التصوير الجمعي فإن أساس الحساب يكون هو المتوسطات التخطيطية للمعاملات الفنية وهي متوسطات لكل فرع إنتاجي محسوبة على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تتمتع حاليا بإنتاجية أعلى من المتوسط الحالي لإنتاجية الوحدات الإنتاجية.

فهي تحسب على أساس المعاملات الفنية للوحدات التي تسمى في البلدان الأكثر تجربة في التخطيط الشامل، بالوحدات القائدة من الدرجة الثانية (وذلك لأن الوحدات من الدرجة الأولى تمثل الوحدات التي نجحت فيها التجارب المتعلقة بإدخال أحدث الوسائل الفنية، ومن ثم فإن دورها يقتصر على تبيان الاتجاه الذي يتعين اتباعه في الوحدات الأخرى).

وتبين المعاملات الفنية للوحدات القائدة من الدرجة الثانية المستوى المتوسط الذي يلزم ويمكن الوصول إليه في الفرع الإنتاجي محل الاعتبار خلال الفترة التالية.[4]

هذا وقد وجهت إلى الموازين السلعية بعض الانتقادات، من أهمها:

أن استخدام متوسطات المعاملات الفنية لا يمكن إلا من معرفة الكميات من مختلف الأنواع للمنتجات اللازمة مباشرة لإنتاج مقدار معين من سلعة

(4) د. مدحت عبد الحميد صادق «الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط-دار الجامعات المصرية-الإسكندرية 1977- ص 183.

معينة، أما المستخدمات اللازمة بصفة غير مباشرة لإنتاج هذه المستخدمات المباشرة فلا توضع كثيرا في الاعتبار رغم أهميتها. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه عند تغيير إنتاج أية سلعة فإن ذلك سوف يؤثر بالتالي على الإمكانيات الإنتاجية للسلع الأخرى. وأنه من الصعوبة بمكان متابعة آثار هذا التغيير في نظام الموازين بأكمله، بما يتضمن ذلك من وجوب إعادة تركيبها وتعديلها على ضوء التغيير المبدئي الذي وقع.

لذلك فإنه يكتفي عادة بحساب الآثار المباشرة للإنتاج حسابا دقيقا مع عمل تقدير تقريبي فقط للآثار غير المباشرة المترتبة على إنتاج بعض السلع الأساسية فقط دون غيرها.

وعدم التمكن من نقل المعلومات اللازمة أو الصحيحة عن متطلبات الإنتاج من المشروعات إلى هيئة التخطيط الوطني (أو ما يناظرها). فالمعاملات الفنية قد لا تتسم في الكثير من الأحيان بالواقعية، نتيجة تعذر إظهار ظروف إصلاح الآلات والمعدات وصيانتها بشكل دقيق. كما أن تغيير الفنون الإنتاجية أو تغيير مواصفات السلع المنتجة، أو وقوع أحداث غير متوقعة أثناء تنفيذ الخطط الاقتصادية، أو تجاوز بعض المشروعات لأهدافها يؤدي إلى إصابة الموازين السلعية بحالة عدم الاستقرار.

وأخيرا فإن الموازين السلعية يقتصر استخدامها على التعرف على شروط التناسب بتوازنات جزئية في الاقتصاد الوطني، أي بتوازن فروع النشاط الوطني وهذا يعني توازن فروع النشاط الاقتصادي كلا على حدة، فهي لا تبين شروط التوازن العام بين الإنتاج الكلي والاستخدامات المختلفة له، وهي الشروط التي تضمن تناسق الخطة في مجموعها.[5]

هذه الانتقادات مع وجاهة البعض منها وضرورة الاحتراز مما نبهت إليه من أوجه النقص في هذه الأداة التخطيطية التي نحن بصددها (الموازين السلعية) إلا أنها في تقديرنا لا تقلل من أهميتها في العمل التخطيطي.

وهذه الموازين السلعية إنما هي جزء من نظام الموازين وبوحدتها مع غيرها وبتحسينها المستمر يمكن أن نحصل على أداء أفضل باستخدامها في التخطيط الشامل لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

---

(5) انظر المرجع السابق، ص 186

موازين الفروع الإنتاجية:

المحاسبة القومية تختزل الفروع الإنتاجية ضمن قطاعات على مستوى عال من التجميع، وبالتالي تحصر كل فروع الإنتاج المادي في البلاد داخل القطاعات السلعية التي لا يتجاوز عددها أصابع اليدين العشرة، وكما هو معروف عمليا فإنه كلما ازداد عدد القطاعات، وفروع هذه القطاعات في خارطة الاقتصاد الوطني كلما كان التمثيل لخصائصها يظهر أمام المخططين بشكل أفضل، وصارت تعكس لهم الواقع الموضوعي وتشابكاته المتعددة الجوانب.

فالقطاع الزراعي، من الممكن أن نميز داخله فروع الإنتاج النباتي، وفرع الإنتاج الحيواني، وفرع إنتاج الغابات وفرع الصيد، وقد نفرد للصيد السمكي فرعا مستقلا... الخ.

وفي القطاع الصناعي يوجد تقسيم دولي متعارف عليه لفروع الصناعات الهندسية والكيميائية والغذائية والغزل والنسيج... الخ.

ولغرض تسيير مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد تقوم دائرة الموازين لدى هيئة التخطيط الوطني بإعداد موازين اقتصادية (تاريخية إحصائية) عن مدخلات ومخرجات كل فرع اقتصادي هام، ومع مرور الزمن يجري تحسين لهذه الموازين.

وفي الصفحة التالية نموذج مبسط لغرض الإيضاح لميزان الفرع الإنتاجي: غالبية البنود الواردة في هذا الميزان للفرع الإنتاجي ينطبق عليها ما جاء في الميزان السلعي، وكما في ذلك هنا أيضا يمكن القول بأنه ليس من الضروري أن توجد جميع بنوده في كل الفروع الإنتاجية. فبعض الفروع قد لا تقدم منتجات للاستعمال المعمر وبعضها قد لا يستورد أولا يصدر شيئا، وغيرها قد لا يتلقى إعانات إنتاج.. إلى آخر ذلك من الاحتمالات. إن دائرة الموازين لدى هيئة التخطيط الوطني بإمكانها تكييف بنود ميزان كل فرع إنتاجي طبقا لمعطيات الواقع المحسوس، على أن يتوفر التجانس في تصنيف مفردات جميع هذه الموازين القطاعية (وفروع القطاعات الإنتاجية) تسهيلا لإعداد جدول التشابك بين قطاعات الاقتصاد الوطني.

وكما سبقت الإشارة بالنسبة للاندثارات، أي مساهمة الأصول الثابتة المختلفة المستعملة في المكونات الكلية للفرع الإنتاجي، حيث توجد عدة

نموذج مبسط لغرض الإيضاح

لميزان الفرع الإنتاجي . . . .

بملايين وحدة عملة البلد المعني . . . .

بالأسعار . . . .

عن فترة . . . .

المدخـــــلات	المخـــــرجات
1 – موجودات اول الفترة في 1/1/ :	1 – مبيعات للاستهلاك النهائي :
أ – السلع الجاهزة .	أ – للاستهلاك الخاص العائلي
ب – منتجات تحت التشغيل .	ب – للاستهلاك الجماعي .
جـــ – مواد اولية .	2 – مبيعات للاستعمال المعمر :
د – خدمات مختلفة متعاقد عليها	أ – للاستهلاك الخاص العائلي
وتم دفع أثمانها و لم تنفذ بعد	ب – للاستهلاك الجماعي .
2 – مشتريات مواد أولية من الفروع	3 – مبيعات للفروع الانتاجية
الأخرى :	لغرض الاستهلاك الوسيط :
أ – من الفرع الأول .	أ – للفرع الأول .
ب – من الفرع الثاني .	ب –للفرع الثاني .
جـــ –	جـــ– . . . .
د –	د – . . . .
3 – اندثار وسائل الانتاج :	4 – مبيعات لتكوين الطاقة
	الانتاجية :
أ – الآلات والمكائن	أ – لغرض بناء طاقات انتاجية جديدة
ب – المباني .	ب – لغرض تطوير الطاقات الانتاجية
جـــ – أخرى	القائمة .
	جـــ – لزيادة الاحتياطات الاجتماعية .

تكملة ميزان الفرع الإنتاجي . . . .

المدخــــلات	المخـــــرجات
4 – عوائد الحكومة الموزعة :	5 –صافي التعامل مع العالم الخارجي :
أ – عوائد النشاط الاقتصادي مثل أرباح القطاع العام وضريبة رقم الأعمال وما شابهها .	الصادرات من ناتج هذا الفرع مطروحا منها مستورداته من مواد أولية ومنتجات نصف مصنعة (لا يشمل صافي التعامل مع العالم الخارجي مستوردات وصادرات الفرع الإنتاجي من الأصول الثابتة .
ب – عوائد النشاط التقليدي من رسوم زائدا الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ، ناقصا اعانات الإنتاج (إن وجدت) .	
5 – عوائد القطاع الأهلي الموزعة :	6 – موجودات آخر الفترة في 12/31
أ – الاجور والمرتبات .	أ – السلع الجاهزة .
ب – الريع والفوائد .	ب – منتجات تحت التشغيل .
جـــ– الأرباح الموزعة .	جـــ– مواد اولية .
د – المكافآت والحوافز وأقساط الضمان والتقاعد . . . الخ	د – خدمات مختلفة .
6 – العوائد غير الموزعة :	7 – الفاقد بأنواعه المختلفة إذا كان موجودا فعلا .
أ – عوائد القطاع الحكومي .	
ب – عوائد القطاع الأهلي .	
المجموع الكلي للمدخلات	المجموع الكلي للمخرجات

طرق محاسبية لتقديرها، أشهرها الطريقة المستقيمة أو طريقة القسط الثابت. والمهم في النشاط الاقتصادي هو الاندثارات بقيمتها الحقيقية الواقعية، وليس الاندثارات بقيمتها المحاسبية الدفترية.[6]

ميزان الاستهلاك النهائي:

هذا الميزان يمكن أن يعكس في قسمه الأول الاتجاهات الرئيسية للتغيرات التركيبية في داخل الاستهلاك النهائي، وفي المصادر المادية لتأمينه، وفي قسمه الثاني يمكنه أن يبين أشكال تصريف الاستهلاك النهائي، والتغيرات في أسلوب إشباع الحاجات.

كما أن هذا الميزان يساعد على معرفة العلاقة بين وتيرة نمو الاستهلاك النهائي كمجموعة، بنمو الإنتاج، وبنمو مستوى الحياة وتطوير أبرز التناسبات في التركيب المادي للاستهلاك النهائي ومنه وتيرة نمو إشباع المجموعات الرئيسية من الحاجات الأساسية، كما أنه يبين العلاقة المتبادلة بين تركيب محتوى الاستهلاك النهائي وبين تطور التركيب المادي للمصادر التي تغطي الاستهلاك النهائي.

ويبين هذا الميزان أيضا حصة الاستيرادات في تغطية جزء من الاستهلاك النهائي المادي بأسره، وفي كل فئة منه. ويكشف لنا كذلك تطور التغيرات في أسلوب تحقيق كل حقل من الاستهلاك النهائي والأهمية الاجتماعية لذلك.

وهذا الميزان للاستهلاك النهائي يتيح للمخططين التعمق في تحليل العلاقة بين توزيع الدخل الوطني وإعادة توزيعه بين الفئات الاجتماعية، وكذلك يساعد هذا الميزان على إيجاد التوافق بين الجانب المادي والجانب القيمي (النقدي) لعملية تجديد الإنتاج الموسع.

وأخيرا فإن هذا الميزان يسهل عملية البحث العلمي لمتابعة نمو الاستهلاك النهائي للمواطنين من حيث الكم والكيف. وتنظيم هذا الميزان ببنوده الرئيسية، يمكن أن يكون على النحو التالي:

---

(6) راجع د. عبد القادر «التخطيط الاقتصادي»-مصدر سبق ذكره، ص 117.

نموذج لميزان الاستهلاك النهائي للفترة فيما بين . . . . وحدة القياس . . . . .

التفاصيل / تركيب الاستهلاك	مصادر تأمين الاستهلاك النهائي						تحقيق (تصريف) الاستهلاك النهائي					
							شخصي		جماعي			
	الزراعة	الصناعة	البناء	النقل	الاستيراد	المجموع	استهلاك طبيعي	شراء من السوق	توزيع مباشر	خدمات عامة	مخزون احتياطي	المجموع
مجموع الاستهلاك النهائي ، ومنه												
أ – لاشباع الطلب الشخصي												
من الحاجات الاساسية للسكان :												
1 – الغذاء												
2 – الكساء												
3 – السكن .												
4 – العناية الصحية .												
5 – النقل والمواصلات .												
6 – التعليم والثقافة العامة .												
7 – حاجات أخرى . . .												
ب – لاشباع الطلب الجماعي :												
1 – جهاز الادارة الاجتماعية .												
2 – الدفاع الوطني												
3 – حاجات أخرى .												
المجموع الكلي												

15 الموازين المالية، ومنها ميزان الدخل الوطني

الموازين المالية:

هي جزء من نظام الموازين تعكس العلاقات الاقتصادية معبرا عنها بالنقود في المجالات التي توضع لها، وأهمها ميزان الدخل الوطني، وبالتالي فهي الجانب المقابل للجانب المادي العيني الذي تغطيه بعض الموازين المادية التي تحدثنا عنها بإيجاز في الصفحات السابقة.

وهذه الموازين المالية تقوم إلى جانب ربط التدفقات المالية بالتدفقات المادية العينية في الاقتصاد الوطني، بدور الأداة التخطيطية للمقادير المالية كالائتمان والضرائب والأرباح والأجور والحوافز.

ميزان الدخل الوطني

الدخل الوطني هو القيمة الجديدة التي يخلقها العمل المنتج لسكان بلد معين خلال فترة معينة (عادة سنة) وتمثل الفرق بين قيمة المنتوج الاجتماعي في هذه الفترة معبرا عنها بالنقود وقيمة المصروف لإنتاجها من مواد أولية ووقود ومواد مساعدة،

واندثار مباني الإنتاج ومكائنه وآلاته. إن الدخل الوطني من حيث شكله الطبيعي المادي يمثل كل المواد المنتجة للاستهلاك الشخصي، وذلك الجزء من وسائل الإنتاج المخصصة للتوسع اللاحق، إن طبيعة الدخل الوطني وتوزيعه تحددهما طبيعة النظام الاجتماعي[1] ويضاف لهذا التعريف بأن استهلاكه يجب ألا يقل من الثروة الوطنية. وهذا التعريف للدخل الوطني يستند على تعريف للعمل المنتج باعتباره العمل الجاري في نطاق الإنتاج المادي المعد بصورة مباشرة لإنتاج الخيرات المادية.

ولهذا فهو أي شكل اجتماعي تاريخي معين يكون دائما أساس حياة المجتمع.[2]

وميزان الدخل الوطني يعرفنا مستوى هذا الدخل ومكوناته، ومعدلات نموه تبين للمحلل والمخطط الاقتصادي خصائص عملية تجديد الإنتاج الموسع والمستوى المعاشي للسكان من المعدل الحسابي العام لمتوسط حصة الفرد من هذا الدخل، كما نتعرف منه على طاقة البلاد وتركيب بُنية الاقتصاد الوطني بفروعه المختلفة. إن مقدار حجم الدخل الوطني وتشكيلته يرتبطان قبل كل شيء بالظروف الطبيعية السائدة وبتقدم العلوم وبمدى الاستفادة منها، وكذلك بإنتاجية العمل المجتمعي، وبحجم السكان وعدد العاملين منهم في نطاق الإنتاج المادي والبحث العلمي، وبما يوفر لهم من تأهيل مستمر ومن وسائل العمل المادية المتقدمة، وأخيرا فالدخل الوطني يرتبط بالتقسيم الاجتماعي للعمل الذي يجب أن يقوم على أسس رشيدة.

كما أن ميزان الدخل الوطني بجانبه الذي يبين عائدية الملكية يشير إلى اتجاه التطور ولمصلحة مَن من الطبقات والفئات الاجتماعية. وهذا الميزان يبين أيضا حركة الدخل الوطني.

إنتاج الدخل الوطني-توزيعه الأولي وإعادة توزيعه-استخدامه النهائي.

وإنتاج أو توليد الدخل الوطني يتحقق في الفروع الإنتاجية المادية وفي فروع الخدمات الفعالة المكملة لها. وهي الزراعة والغابات والصيد

---

(1) مجموعة من المؤلفين: «القاموس السياسي»-تعريب عبد الرزاق الصافي, مكتبة النهاضة, بغداد 1973.

(2) مجموعة من المؤلفين: «موجز القاموس الاقتصادي»-تعريب د. مصطفى الدباس-دار الجماهير العربية-دمشق 1972.

والصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية الثقيلة والخفيفة والبناء والتشييد، والنقل والمواصلات اللذان يخدمان العمليات الإنتاجية، والتجارة بمقدار ما يحدث فيها من استمرارية لعملية الإنتاج في نطاق التداول للسلع، مثل إعداد السلع وتعبئتها وحفظها وإيصالها للمستهلك (واستبعاد العمليات المكررة غير الضرورية والمضاربة).

وتحسب كذلك ضمن المنابع المكونة للدخل الوطني، التغذية العامة في المطاعم وبعض الفروع الأخرى، مضافا إلى كل ما تقدم الصافي الإيجابي للتعامل مع العالم الخارجي، على النحو التالي:

الناتج الاجتماعي الإجمالي من جميع الفروع الإنتاجية التي سبق ذكرها		
الجزء المقتطع لتعويض المندثر من الموجودات الثابتة والمتداولة .		الناتج الاجتماعي الصافي المجسد بالقيم المضافة الجديدة ، وهو ما يسمى بالدخل الوطني . (الاجور ، والمرتبات ، الأرباح ، الريع ، الفوائد) .
مواد خام واولية ومساعدة وطاقة .	اندثار وسائل العمل (مباني ، مكائن ، معدات) .	

والحساب إما أن يكون بسعر السوق، وهو يتضمن الضرائب غير المباشرة مستبعدا منه الإعانات الحكومية التي تقدم للمنتجين لإنتاج بعض السلع، أو أن يكون الحساب بسعر تكلفة عناصر الإنتاج، حيث تستبعد الضرائب غير المباشرة التي تفرضها الدولة على إنتاج السلع، إلا انه تضاف له الإعانات الحكومية.

وهذا الميزان للدخل الوطني يحسب بالأسعار الجارية الفعلية لتوضيح العلاقات المتبادلة والتناسبات الفعلية في الاقتصاد الوطني بالأسعار الجارية خلال مراحل العملية الاقتصادية لتكوين الدخل الوطني وتوزيعه وإعادة

توزيعه واستخدامه النهائي.

ويحسب ميزان الدخل أيضا بالأسعار الثابتة لقياس معدل نموه المادي، وكذلك لقياس معدل نمو إنتاجية العمل الاجتماعي، ولمعرفة مستوى حياة السكان بصورة أدق عند المقارنة بين هذه المؤشرات خلال عدد من السنوات على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

في الممارسة العملية توجد مشاكل كثيرة في حساب الدخل الوطني وتوجد وجهات نظر متعددة للقطاعات التي تدخل في حساب توليد الدخل الوطني، كإدخال فروع الخدمات باعتبارها تخلق دخلا جديدا، أو باستبعادها باعتبارها تحصل على دخلها من عمليات إعادة التوزيع للدخل الوطني.[3]

وفيما يخص كل بند من بنوده توجد اجتهادات بتصنيف من هم منتجون أولون ومن هم منتجون غير أولين كما اصطلحت عليهم الدائرة الإحصائية للأمم المتحدة، ولكل هذا وغيره ينبغي على المختص الرجوع إلى المراجع المتخصصة بهذا الموضوع.

وبالنسبة للتوزيع الأولي للمداخيل الأساسية، فإنه يتحقق في القطاعات الإنتاجية لمن ساهم في إنتاج هذا الدخل المادي، على النحو التالي:

أ- نصيب الأهالي، ويشمل الأجور والمرتبات وجزء من الأرباح في هذه القطاعات المنتجة، سواء أكانت دخولاً عينية أو دخولاً نقدية، بما فيها دخول الحرفيين والتعاونيين الزراعيين، أو أصحاب المزارع الخاصة، المشاريع المنتجة الخاصة الأخرى.

ب- نصيب المجتمع، الذي يتمثل في الأرباح المتكونة في المؤسسات المنتجة العائدة للمجتمع، وضريبة رقم الأعمال (وهي ضريبة التداول المفروضة على السلع المنتجة وتدخل في تكوين السعر الذي يدفعه المستهلك للسلعة وهذه الضريبة تذهب إلى ميزانية الدولة العامة، وهي أداة لتحقيق التوازن بين الطلب النقدي وعرض السلع والخدمات، كما سبقت الإشارة إلى ذلك).

ويضاف إلى ما تقدم من نصيب المجتمع، صافي دخول التعاونيات الإنتاجية التي لم توزع على الأعضاء ومدفوعات التأمينات الاجتماعية المخصومة من الأجور والمرتبات.

---

(3) د. عز الدين جوني: «إحصاء إنتاج الدخل الوطني وتطبيقاته، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق 1975

أما التوزيع الثانوي للمداخيل المشتقة الفرعية خلال عمليات إعادة التوزيع للدخل الوطني، فهو يتضمن ما يلي:

أ- ما يحصل عليه الأهالي في الأنشطة المنتجة وغير المنتجة من إعادة توزيع الدخل، مثل أجور ومرتبات المشتغلين في القطاعات غير المنتجة، والتأمينات والمساعدات الاجتماعية، والمنح الدراسية وتحويلات الجهاز المصرفي ومؤسسة التأمين وما شابه ذلك. أما مدفوعات الأهالي في التوزيع الثانوي، فتتشمل ما يدفعونه لقاء خدمات الأنشطة غير الإنتاجية وضرائب الدخل للحكومة ومدفوعاتهم للجهاز المصرفي ولمؤسسة التأمين والمجالات المماثلة.

والفرق بين ما يحصلون عليه وما يدفعونه في هذا التوزيع الثانوي، وفي الغالب يكون إيجابيا يزيد في حجم الدخول الأساسية لا التوزيع الأولي، وهذا المجموع يشكل الدخل النهائي للأهالي.

ب- التدفقات المالية في القطاعات المنتجة، خلال التوزيع الثانوي للدخل مثل التحويلات الداخلية من هذه القطاعات المنتجة إلى القطاعات غير المنتجة في شكل أجور ومرتبات لشغيلة غير منتجين لقاء خدمات معينة كمدفوعات اجتماعية أخرى لقاء خدمات غير منتجة. وتحويلات هذه القطاعات المنتجة إلى ميزانية الدولة على شكل ضرائب، وكتسديد قروض للجهاز المصرفي ولمؤسسة التأمين وما شابه ذلك.

ومن الناحية الأخرى فإن القطاعات المنتجة تحصل في التوزيع الثانوي على قروض من الجهاز المصرفي وتحويلات من ميزانية الدولة ومن مصادر أخرى.

والفرق بين ما تدفعه وتحصل عليه هذه القطاعات المنتجة، في الغالب يمثل عجزا كنتيجة لزيادة المدفوعات على المقبوضات خلال إعادة التوزيع الثانوي للدخل. وتسوية هذا العجز تتحقق من فائض التوزيع الأولي الموجود فعلا في هذه القطاعات الإنتاجية.

جـ- التدفقات المالية في القطاعات غير المنتجة، حيث لا تشترك هذه القطاعات بصورة مباشرة في إنتاج الناتج المادي الاجتماعي، وبالتالي لا تشترك مباشرة في تكوين أو خلق الدخل الوطني، بل تحصل على نصيبها منه عن طريق التوزيع الثانوي. فتحصل هذه القطاعات غير المنتجة، وأغلبها

إدارات حكومية، على معظم دخولها من ميزانية الدولة كمخصصات لها. وذلك نظرا لأنها لا تستهدف الربح أصلا، بل إن كثيرا من الخدمات التي تقدمها قد تكون بدون مقابل (إدارة، دفاع وأمن، بحث علمي) وبالتالي لا يمكنها تمويل نشاطاتها ذاتيا مثل المؤسسات المنتجة. إلا إذا كانت تحصل على دخول لقاء الخدمات التي تقدمها (تعليم، صحة، ثقافة، إسكان، نقل ومواصلات... الخ).

أما نفقات القطاعات غير المنتجة فهي تنحصر في مدفوعاتها لميزانية الدولة (اشتراكات وتأمينات) وإلى الأهالي على شكل أجور ومرتبات ومعونات اجتماعية وما شابه ذلك.

إن عملية إعادة توزيع الدخل الوطني تتحقق بالدرجة الرئيسية من خلال ميزانية الدولة والموازنات التي تعدها الإدارات المحلية.

والاستخدام النهائي عند الأهالي وفي القطاعات المنتجة وفي القطاعات غير المنتجة يجري تفريقه على أساس:

أ- ما يستخدم نهائيا من هذا الدخل الوطني لغرض الاستهلاك النهائي.

ب- ما يستخدم منه لغرض التراكم الموجه للاستثمارات الجديدة لتوسيع عملية تكرار الإنتاج، وبالتالي لتأمين المستلزمات الضرورية لخلق دخل وطني جديد أكثر نموا وتنوعا من الدخل الذي جرى استخدامه. ولغرض توضيح ما تقدم عن ميزان الدخل الوطني نستعين بهذا المثال المعزز بأرقام افتراضية بملايين الدنانير عن إنتاج وتوزيع وإعادة توزيع ثم التوزيع النهائي والاستخدام النهائي للدخل الوطني، على الصفحات التالية:[4]

(4) هذا المثال مستمد-بتصرف-من د. محمد فكري شحاته: «الدخل القومي»، مذكرة رقم 886، المعهد القومي للتخطيط-القاهرة 1969.

انتاج الدخل الوطني	مليون دينار
قيمة مجمل الناتج الاجتماعي ناقصا مستلزمات الانتاج المادية .	1300 500
الدخل الوطني الصافي	800

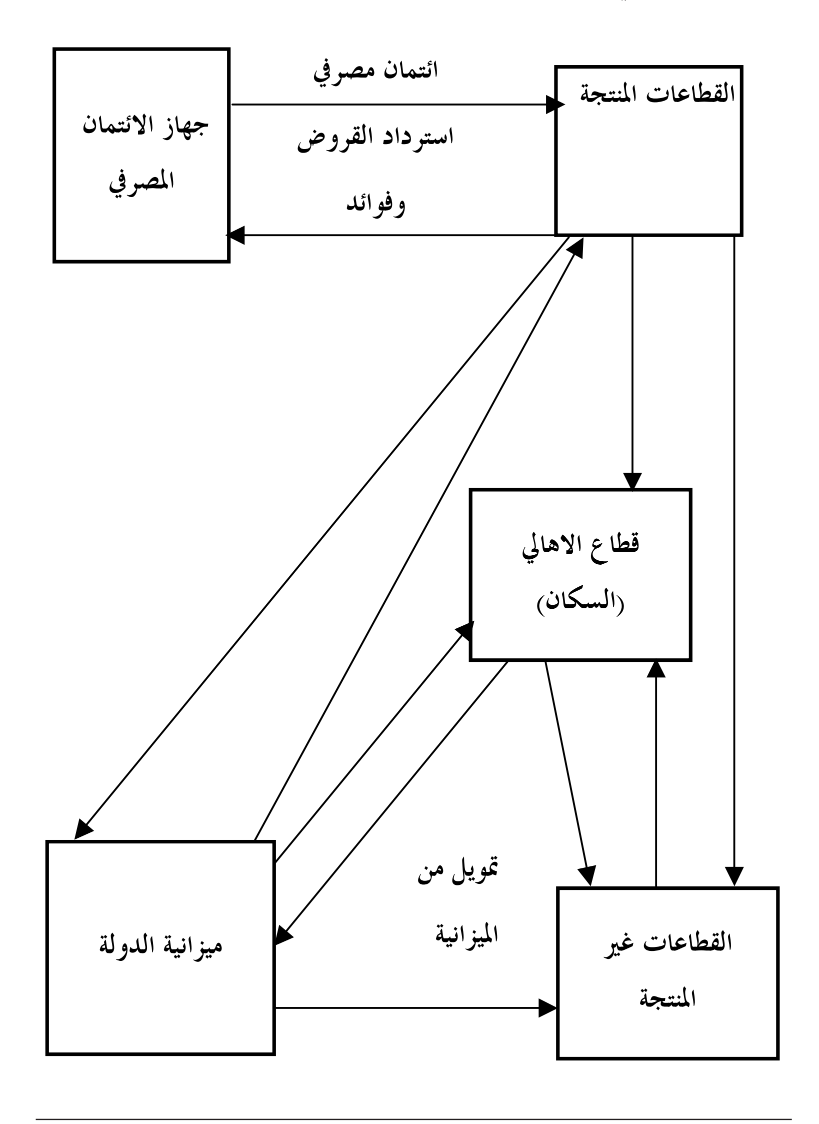
توزيعه الاولي	مليون دينار
1 – دخل الأهالي : – أجور عمال منتجين . – صافي إنتاج مزارعين فرديين . – دخل أعضاء التعاونيات . – صافي دخل أفراد القطاع الخاص في المؤسسات المنتجة غير الزراعية .	400
2 – دخل المجتمع : – أرباح المؤسسات المنتجة العامة . – ضريبة رقم الأعمال على المنتجات . – صافي دخل التعاونيات . – اشتراكات تأمينية اجتماعية .	400
3 – قطاعات غير منتجة : ليس لها دخل في التوزيع الأولي ، لأنها لا تنتج شيئا ماديا بصورة مباشرة .	. . .
الدخل الوطني	800

توزيعه الثانوي	مليون دينار
1 – صافي دخل الأهالي :	(+ 80)
أ – دخول :	(200)
– أجور عمل غير منتج .	135
– معاشات ومنح دراسية .	50
– مقبوضات من المصارف والتأمين .	15
ب – نفقات :	
– مقابل خدمات غير منتجة .	– 55
– ضرائب دخول ورسوم .	– 40
– مدفوعات للمصارف والتأمين .	– 25
2 – صافي دخل القطاعات المنتجة :	(– 280)
أ – دخول :	(80)
– من ميزانية الدولة للتراكم .	55
– من المصارف كائتمان .	25
ب – نفقات :	(– 360)
– الى ميزانية الدولة كضريبة رقم أعمال واشتراكات تأمين .	– 310
– للمصارف كتسديدات .	– 20
– للقطاعات غير المنتجة لقاء خدمات .	– 30
3 – صافي دخل القطاعات غير المنتجة :	(200)
أ – دخول :	(335)
– تخصيصات من ميزانية الدولة .	250
– من الأهالي .	55
– من القطاعات المنتجة .	30
ب – نفقات :	(– 135)
– أجور للأهالي .	– 135
الدخل الوطني خلال حركة إعادة توزيعه الثانوي	

توزيعه النهائي	مليون دينار
1 – الأهالي :	(480)
– الدخل من التوزيع الأولي .	400
– صافي الدخل من التوزيع الثانوي .	80 +
2 – القطاعات المنتجة :	(120)
– الدخل من التوزيع الأولي .	400
– صافي الدخل من التوزيع الثانوي .	280 –
3 – القطاعات غير المنتجة :	(200)
– الدخل من التوزيع الأولي .	. . . .
– صافي الدخل من التوزيع الثانوي .	200 +
الدخل الوطني في توزيعه النهائي	800

استخدامه النهائي	مليون دينار
1 – الدخل النهائي للأهالي :	(480)
– استهلاك فردي .	450
– ادخار للتراكم الخاص .	30
2 – الدخل النهائي للقطاعات المنتجة :	(120)
– ادخار للتراكم الخاص .	100
– احتياطيات .	20
3 – الدخل النهائي للقطاعات غير المنتجة بصورة مباشرة :	(200)
– استهلاك جماعي .	120
– ادخار للتراكم .	80
الدخل الوطني في استخدامه النهائي	800

ولغرض الإيضاح يمكن من هذا الشكل المبسط متابعة التدفقات المالية لتوزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل الوطني التي وردت في هذا المثال على النحو التالي:[5]



(5) د. مدحت صادق: «الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط، مصدر سبق ذكره، ص 205.

بعد أن تعرفنا على ميزان الدخل الوطني بمفاهيمه وبنوده وحركته ابتداء من توليده ومروراً بتوزيعه الأولي وتوزيعه الثانوي وتوزيعه النهائي وصولا إلى استخدامه النهائي، نكمل هذا الميزان بحسابات تسويات الموازنات المشتقة منه على النحو التالي:

حساب قطاع الأهالي (مليون دينار)

	الموارد (+)		الاستخدامات (−)
400	اجور العاملين في القطاعات المنتجة .	55	مصروفات للحصول على الخدمات .
		40	ضرائب دخل .
50	معاشات ومنح دراسية	25	مدفوعات للمصارف والتأمين .
15	دخول من المصارف والتأمين		
135	أجور العاملين في القطاعات غير المنتجة .	480	(رصيد) للاستخدام النهائي .
600	مجموع الموارد	600	مجموع الاستخدامات

حساب القطاعات المنتجة (مليون دينار)

الموارد (+)		الاستخدامات (−)	
400	فائض (للمجتمع)	310	مدفوعات لميزانية الدولة
55	مخصصات ميزانية الدولة للاستثمار .	20	مدفوعات لجهاز الائتمان
		30	مدفوعات خدمات غير منتجة .
25	ائتمان من الجهاز المصرفي	120	(رصيد) للاستخدام النهائي
480	مجموع الموارد	480	مجموع الاستخدامات

حسابات القطاعات غير المنتجة (مليون دينار)

الموارد (+)		الاستخدامات (−)	
55	متحصلات من السكان (خدمات مباعة) .	135	مدفوعات (أجور) للأهالي
30	متحصلات من القطاعات المنتجة (خدمات مباعة) .	200	(رصيد) للاستخدام النهائي .
250	مخصصات ميزانية الدولة		
335	مجموع الموارد	335	مجموع الاستخدامات

حساب ميزانية الدولة (مليون دينار)

	الموارد (+)		الاستخدامات (-)
310	من القطاعات المنتجة (فائض وضرائب واشتراكات وتأمينات اجتماعية) .	55	مخصصات للقطاعات المنتجة (استثمارات واحتياطات)
40	ضرائب داخل .	50	معاشات ومنح دراسية .
		250	(رصيد) لتمويل القطاعات غير المنتجة .
5	فائض جهاز الائتمان .		
355	مجموع الموارد	355	مجموع الاستخدامات

حسابات جهاز الائتمان (مليون دينار)

	الموارد (+)		الاستخدامات (-)
25	ودائع الاهالي .	15	مسحوبات الأهالي واقراض واشتراكات تأمين .
20	تحصيلات من القطاعات المنتجة	25	ائتمان للقطاعات المنتجة .
		5	رصيد) فائض ممول لميزانية الدولة .
45	مجموع الموارد	45	مجموع الاستخدامات

الصورة الإجمالية لتسوية الموازنات (مليون دينار)

الموارد (+)	الاستخدامات (−)	الحسابات الرئيسية
600	600	حساب قطاع الأهالي .
480	480	حساب القطاعات المنتجة .
335	335	حساب القطاعات غير المنتجة .
335	335	حساب ميزانية الدولة .
45	45	حساب جهاز الائتمان .
1795	1795	إجمالي الموارد تساوي إجمالي الاستخدامات

هذا ويمكن صياغة العلاقة التوازنية الإجمالية التي يتضمنها ميزان الدخل الوطني ضمن إطار ميزان الاقتصاد الوطني بأسره على النحو التالي:

الإنتاج الاجتماعي الإجمالي + الواردات:

يساوي الاستهلاك الإنتاجي الوسيط زائدا (+) الاستهلاك النهائي (+) الادخار للتراكم الرأسمالي للاستثمارات زائدا (+) الصادرات.

استنادا لمفهوم الدخل الوطني في إطار نظام الموازين الاقتصادية، الإحصائية منها والتخطيطية يمكن أن نتبين وجهين للدخل الوطني. أحدهما هو الوجه النقدي (المالي) كما أشرنا إليه في الصفحات-170- السابقة، والآخر وجه عيني (مادي) يتضمن:

- ناتج سلع الاستثمار الرأسمالي لتجهيز وسائل الإنتاج، ويطلق عليه الفرع (أ).

- ناتج سلع الاستهلاك النهائي ويطلق عليه الفرع (ب).

وهذا التصنيف قائم استنادا إلى طبيعة مستخدم الناتج، وتوجد بين الفرعين ألف وباء علاقة ضرورية جداً، وينبغي على المخططين إدراك هذه العلاقة والتعرف على النسب التي تحفظ التوازن فيما بينها وتؤدي إلى تطورها معا. وسوف نوضح هذه العلاقة الضرورية القائمة على أساس تقسيم عملية تجديد الإنتاج الموسع إلى فرعين، أحدهما ينتج وسائل الإنتاج (أدوات ومواد العمل)، والآخر ينتج مواد الاستهلاك النهائي بمثال يستند إلى أرقام افتراضية خلال سنوات خطة خمسية لأعوام 1986-1990.

إن هذا الميزان لتوليد وتوزيع وإعادة توزيع واستخدام الدخل الوطني منظورا إليه بوجهيه النقدي (المالي) والعيني (المادي) يتيح للمخططين إمكانيات تحليلية وتخطيطية هامة جدا. فهو يتيح على سبيل المثال إمكانية الربط على المستوى الإجمالي ما بين الخطة العينية والخطة المالية، كما أن هذا الميزان يكشف للمخططين هيكل الاقتصاد الوطني والوزن النسبي لقطاعاته المختلفة، مما يتيح إمكانية أفضل لتحديد اتجاهات التطور المستقبلية على ضوء اختيارات المجتمع للسير في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وذلك بالتأثير على التناسب لصالح الهيكل المنشود لمعالجة الهيكل المختل الموروث من السابق وتسوية أزمته التركيبية من خلال التوزيع المتناسب للدخل بين الأجيال. وهذا يرتبط بمعرفة العلاقة النسبية التي يوفرها هذا الميزان بين رصيد الاستهلاك النهائي ورصيد التراكم للاستثمارات، والإمكانيات المتاحة للتنمية الشاملة، بتعبئة الفائض الاقتصادي المتاح والمحتمل لتوسيع القاعدة الإنتاجية وتنمية الإنسان المواطن الإيجابي.

وفي مجال التوزيع يوفر الميزان إمكانية لمعرفة العلاقة النسبية بين عوائد العمل وعوائد التملك وسبل التأثير عليها، والعلاقة النسبية لتوزيع الدخل بين المجال المنتج والمجال غير المنتج (الخدمات)، من أجل الوصول إلى أفضل تناسب ممكن فيما بينهما ولصالح تطورهما المقبل.

إن تحليل نسب التوزيع للدخل بين الأفراد والمجتمع ذو دلالات اقتصادية

واجتماعية كبيرة، كما أن تحليل توزيع الدخل ضمن كل مجموعة هام عند صياغة سياسات الاستثمار والأجور والأسعار وغيرها من السياسات والإجراءات المؤثرة على مجرى التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

الموازين المالية الأخرى:

إضافة إلى ميزان الدخل الوطني، توجد موازين مالية مكملة نحاول هنا الإشارة إليها باختصار مع ذكر أهم ما تحتويه من بنود.

ميزان خزينة الدولة:

الموارد (+):

- من حقول الإنتاج (أرباح وضرائب على رقم الأعمال).
- من حقول الخدمات (أرباح وضرائب)
- موارد أخرى.

النفقات (–):

- نفقات استثمارية في حقول الإنتاج.
- نفقات استثمارية في حقول الخدمات.
- مرتبات وتقاعد وإعانات.
- نفقات أخرى.

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع العام:

(وبصورة مقاربة للقطاعين المختلط والتعاوني).

الموارد (+):

- ثمن مبيعات منتجات وتقديم خدمات.
- قروض وإعانات من الدولة.
- موارد أخرى.

النفقات (–):

- نفقات استثمارية.
- نفقات للمواد الأولية ولبقية مستلزمات الإنتاج.
- للأجور والمرتبات والمكافآت.
- نفقات أخرى.

ميزان موارد ونفقات مؤسسات القطاع الخاص:

الموارد (+):

- ثمن مبيعات.
- قروض من الجهاز المصرفي وغيره.

موارد أخرى.

النفقات (-)

نفقات استثمارية.

- نفقات لبقية مستلزمات الإنتاج.
- للأجور والمرتبات والمكافآت.
- لتسديد الضرائب والرسوم.
- نفقات أخرى.

ميزان الموارد والنفقات للمؤسسات الاجتماعية الحكومية:

الموارد (+):

- المبالغ المحولة من ميزانية الدولة.
- أقساط العضوية.
- موارد أخرى.

النفقات (–):

- نفقات استثمارية.
- رواتب.
- نفقات أخرى.

ميزان الموارد والنفقات لمؤسسات التأمين:

الموارد (+):

فوائد ودائع مالية لدى المصارف.

- تحويلات من الدولة.

تسديد أقساط التأمين.

- موارد أخرى.

النفقات (–):

- نفقات مكتبية ورواتب.
- تعويضات للمؤمن عليهم.
- نفقات اخرى.

ميزان الجهاز المصرفي:

المـوارد (+):

- رؤوس أموال المصارف.
- موجودات المؤسسات في حساباتها لدى المصارف.-تسديد أقساط قروض للمصارف.
- فوائد ورسوم معاملات مصرفية.
- موارد أخرى.

النفقات (-):

- قروض قصيرة الأجل.
- قروض متوسطة وطويلة الأجل.
- تسديد فوائد على الموجودات الخاصة.
- تسديدات ومصاريف أخرى.

ميزان موارد واستخدامات القطاعات المنتجة بملايين وحدة عملة البلد المعني . . . للفترة فيما بين . . .

القطاعات	الموارد			الاستخدامات	
	قيمة إجمالي النتاج	ناقصا قيمة مستلزمات الانتاج (−)	يساوي (=) القيم المضافة الجديدة	نصيب الأهالي من التوزيع الأولي	نصيب المجتمع من التوزيع الأولي
1 – الصناعة الاستخراجية					
2 – الصناعة التحويلية					
3 – الزراعة والغابات والصيد .					
4 – البناء والتشييد					
5 – النقل والمواصلات .					
6 – التجارة والتخزين					
7 – التغذية العامة .					
8 – القطاعات الأخرى المولدة للانتاج المادي .					
المجموع					

ميزان دخول ونفقات الأهالي

بملايين الوحدات النقدية للبلد المعني . . . . للفترة ما بين . . . .

دخول (+)	نفقات (−)
1 – دخول العاملين :	1 – مدفوعات لقاء خدمات
– أجور ومرتبات العاملين في	– ايجارات .
القطاع العام الاقتصادي	– استهلاك ماء وكهرباء وغاز
والاداري .	نقل مواصلات بما فيها الهاتف
– دخول نقدية للتعاونيين .	– أخرى
– دخول نقدية للمزارعين الفرديين	
– من مبيع منتجاتهم الخاصة	2 – مدفوعات لميزانية الدولة :
2 – دخول اجتماعية :	– ضرائب دخل
– معاشات تقاعدية	– رسوم وضرائب أخرى
– منح دراسية	– مدفوعات أخرى
– أخرى	3 – مدفوعات للجهاز المصرفي
3 – دخول من الجهاز المصرفي	وللتأمين :
والتأمين :	– ايداعات
– مسحوبات من ايداعات	– اقساط تأمين
– اقتراض	– سداد قروض وفوائدها
– أخرى	– أخرى
4 – دخول اخرى :	4 – للاستخدام النهائي :
–	– للاستهلاك من مواد الغذاء
–	والكساء وما شابه ذلك
	من حاجات
مجموع الدخول	(يساوي) مجموع الاستخدامات

ميزان المدفوعات

بملايين الوحدات النقدية للبلد المعني . . . . للفترة فيما بين . . . .

الفقرات الرئيسية	مقبوضات	مدفوعات	الرصيد
1 – حركة السلع (الميزان التجاري) :			
– قيم الصادرات			
– قيم الواردات			
2 – حركة الخدمات :			
– البعثات الدبلوماسية والتعليمية والخبراء			
– السياحة والسفر ورسوم المرور على الأشخاص			
– رسوم تجارة المرور (الترانزيت)			
– نقل الحمولات والتأمين			
– أجور نقل الركاب			
– الدخل الناتج عن الاستثمارات			
– بنود أخرى			
3 – حركة الرأسمال والذهب :			
– حركة الذهب والنقد والأجنبي والرأسمال والقروض وتسديد أقساطها وفوائدها .			
4 – تحويلات بدون مقابل :			
– مثل إرساليات أبناء البلد من وإلى الخارج أو الإعانات والهبات وما يماثلها .			
المجموع			

ملاحظة : يفضل أن يفصل هذا الميزان حسب التوزيع الجغرافي لمجموعات الدول عربية ، رأسمالية ، اشتراكية . . . ، وحسب عائدية الملكية : ما يخص القطاع العام (ومعه المختلط والتعاوني) وما يخص القطاع الخاص .

ميزان للمصفوفة المالية للاقتصاد الوطني

يستخدم هذا الميزان للمصفوفة المالية لمجمل تدفقات الأموال في الاقتصاد الوطني. وتكون القراءة الأفقية معبرة عن الموارد النقدية للقطاع المذكور. في حين أن القراءة العمودية في هذه المصفوفة المالية تدلنا على الإنفاق النقدي للقطاع المذكور على رأس العمود.

ومن الممكن أن تشمل هذه المصفوفة المالية القطاعات التالية:

1- مؤسسات القطاع العام (ومعها المختلط والتعاوني).

2- مؤسسات القطاع الخاص.

3- قطاع التجارة الخارجية:

- القراءة الأفقية تدل على الاستيراد.

- والقراءة العمودية تدل على التصدير.

4- الوحدات الحكومية التي تقدم خدمات غير منتجة مما ليس مشمولا بميزانية الدولة.

5- الوحدات الخاصة التي تقدم خدمات غير منتجة.

6- السكان (القطاع العائلي، أو كما يسمى أحيانا بالقطاع الأهلي).

7- ميزانية الدولة.

8- صناديق (أرصدة تمويل الاستثمارات ولزيادة المخزون في القطاع العام.

9- صناديق (أرصدة) تمويل الاستثمارات، والزيادة في المخزون لدى القطاع الخاص.

10- أفقيا، الزيادة في الاحتياطات النقدية.

11- عموديا، الزيادة في التسليف الممنوح لأجل قصير.

12- أفقيا، الزيادة في الودائع المصرفية.

عموديا، الزيادة في التسليف الممنوح للاستثمارات (تسليف طويل الأجل).

12- كميات للتوازن.

وهذه القطاعات يجري ترتيبها في إطار المصفوفة المالية للاقتصاد الوطني على النحو التالي:[6]

---

(6) د. عبد الوهاب خياطة: «تكنولوجيا التخطيط»، مطبوعات كلية التجارة، جامعة دمشق 1968.

ميزان المصفوفة المالية للاقتصاد الوطني بملايين وحدات عملة البلد المعني . . . . للفترة فيما بين . . . .

الموارد / الإنفاق	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	
1	200		100			280	60	330	30				1000
2	100	100											200
3	120												120
4						50	10						60
5													
6	180	100	10	20			80			5			395
7	320		10	40		30							400
8	80						190			50	10		330
9						15					15		30
10						20	60						80
11													
12													
	1000	200	120	60		395	400	330	30	55	25		2615
										80			

11 ميزان التشابك القطاعي

تمتد جذور هذا الميزان إلى الجدول الاقتصادي الذي وضعه كيناي وسبقت الإشارة إليه في التمهيد لهذا القسم. إلا أن الصورة الحالية لهذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات/المخرجات) تعود إلى جهود الاقتصادي فاسيلي ليونتيف الذي ولد في روسيا ومارس تجربته الأولى مع التجربة الوليدة للتخطيط الشامل بعد انبثاق النظام الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي. ثم هاجر إلى الصين أيام حكم الزعيم الوطني صن يات صن، وبعدها استقر به المقام في الولايات المتحدة الأميركية حيث اكتسب جنسيتها، وما زال يعمل على رأس فريق من مريديه مطورا هذه الأداة التحليلية التخطيطية الهامة.[1]

وهذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات/المخرجات) إما أن يكون على صعيد الاقتصاد الوطني بمجمله، أو أن يكون على الصعيد الإقليمي

---

(1) لمزيد من الإلمام بميزان التشابك القطاعي، راجع:

- مجموعة أساتذة: «أبحاث حول التشابك الاقتصادي، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة 1968.
- د. ذكريا احمد نصر: «اقتصاديات المستخدم-المنتج»، جامعة الدول العربية، القاهرة
- د. محمد محمود الإمام: «جداول المدخلات والمخرجات، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة 1965

أو فيما بين الأقاليم، وهو إما أن يكون بنموذجه المغلق أو المفتوح الذي يعني وجود عدد من المشيرات التي هي بالأساس مكونات الطلب التي يجري تحديدها خارج هذا النموذج المفتوح. وهذا الميزان من الممكن أن يكون بنموذجه الساكن مصورا للنشاط الاقتصادي الجاري خلال عام من حيث إنتاج واستخدام السلع، وبدون أخذ التراكم الرأسمالي الاستثماري عبر الزمن ضمن هذا النموذج الساكن المفتوح. وهو الذي وجد مجالا له في التطبيق العملي للسهولة النسبية لحساباته. ومن الممكن كذلك أن يكون هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات/ المخرجات) بنموذجه الدينامي الذي يتضمن زيادة عن الأول (الساكن) النشاط الاستثماري عبر الزمن. وهو أيضا إما أن يكون ميزانا إحصائيا معتمدا على البيانات الفعلية لفترة خاصة ماضية، أو يكون تخطيطيا مستندا إلى البيانات التخطيطية التقديرية لفترة مستقبلية، مستفيدا من تجربة تحليل الواقع وآفاق تطوره المقبل. كما أن هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات/ المخرجات) إما أن يوضع بوحدات نقدية، أو بوحدات عينية، عند تحديد خطط إنتاج السلع الرئيسية لغرض المزيد من الدقة والتفصيل ومن أجل استبعاد عوامل تضخم الأسعار. وأخيرا فإن هذا الميزان إما أن يوضع بالأرقام المطلقة أو بصورتها النسبية على أساس أن منتج كل قطاع يساوي واحداً صحيحاً وموزعاً استخدامه بأجزاء الواحد على جميع القطاعات المستفيدة، ليكون مجملها يساوي كذلك الواحد الصحيح، وهذه النسب تسمى بالمعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الفنية. وغالبا ما تحوّل أرقام هذا الميزان للتشابك القطاعي (المدخلات) إلى صيغة الرموز الرياضية لتسهيل مهمة القياس.[2]

إن هذا الميزان للتشابك القطاعي يوضح للمخططين الجهات المتعددة التي يتدفق منها ناتج كل قطاع، والتدفقات التي تنساب إلى كل قطاع، أي أنه يعكس العلاقة الجارية بين الفروع الاقتصادية المختلفة، ويبين الناتج والاستخدام المباشر وغير المباشر للسلع، مما يسهل عملية التخطيط للوصول إلى تحقيق التوازن الكلي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن عدد القطاعات المنتجة في ميزان التشابك القطاعي (المدخلات/

---

(2) د. جعفر عباس: «طرق قياس التشابك القطاعي»، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981.

المخرجات) يساوي عدد القطاعات المستخدمة، حيث يمثل **الخط الأفقي** لكل قطاع منتجات ذلك القطاع، التي تذهب إلى القطاعات الأخرى المستلمة، في حين يمثل **الخط العمودي** القطاعات المستخدمة أي المستفيدة.

وحسب تطور الإمكانيات الفنية وتطور الموازين السلعية باعتبارها الأساس الإحصائي لقاعدة البيانات الأولية لميزان التشابك القطاعي، يجري التوسع في عدد القطاعات التي يتضمنها على كل خط. حيث يمكن أن تزيد على مائة قطاع، أو باختزالها بتجميعها في مجموعات، وهذه الحالة الأخيرة هي المطبقة في بعض الأقطار العربية، كما يتبين من هذا النموذج الأساسي لميزان التشابك القطاعي (المدخلات/ المخرجات) بصورته المجمعة.(3)

وخلال الممارسة العملية لإعداد ميزان التشابك القطاعي تظهر مشاكل عديدة، جزء منها يتعلق بالوضوح المطلوب في تحديد القطاعات وتجميعها، والمشاكل الناتجة عن اختلاف جامع البيانات عن مستخدمها، فالأول يسجلها تبعا للوحدات الاقتصادية، في حين أن الثاني يحتاجها بحسب السلعة المنتجة وهذا يفرز مشكلة معالجة المنتجات الفرعية والجانبية والمشتركة.(4) مما يجعلنا نؤكد من جديد على ضرورة توفر المقدمات الإحصائية والتنظيمية والمفاهيمية التي سبق الإشارة إليها في القسم الأول من هذا الكتاب، ليس من حيث الكما وحسب وإنما من حيث نوعيتها الملائمة.

واستكمالا لهذا الميزان للتشابك القطاعي توضع مصفوفة المعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الفنية عن طريق قسمة كل مكون في المصفوفة على مجموع العمود الواقع فيه. وبالتالي فإن الإنتاج الذي قيمته دينار واحد في قطاع الزراعة مثلا، يتوزع على النحو التالي:

600 فلس للمستلزمات الوسيطة، منها:

100 فلس من الزراعة نفسها.

---

(3) لمزيد من الإلمام بهذا النمو الأساسي المعزز بالأرقام الفعلية بصوره المطلقة والنسبية وبالرموز الرياضية، عن اقتصاد جمهورية مصر العربية لسنة 66/ 1967 راجع: د. سعد حافظ محمود: «مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها»، مصدر سبق ذكره، ص 44-81.

(4) د. محمد سلطان أبو علي: «التخطيط الاقتصادي وأساليبه»، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1970 ص 53-64.

375 فلسا من الصناعة.

125 فلسا من الخدمات.

والباقي:

400 فلس تمثل القيمة المضافة، أي الأجور والمرتبات (عوائد العمل) والأرباح، والريع والفوائد (عوائد التملك)، وهو ما يسمى بفائض التشغيل. هذا ويمكن تفسير بقية أعمدة المصفوفة بالطريقة ذاتها.[5]

جدول التشابك الاقتصادي بين القطاعات الانتاجية

للفترة فيما بين . . . . . . بملايين وحدات عملة البلد المعني . . . .

المخرجات			المخرجات الوسيطة						الاستهلاك النهائي			الاستعمال المعمر				التراكم						صافي التعا مع الخار	
المدخلات			الصناعات النفطية	الصناعات غير النفطية	البناء والتشييد	الانتاج الحيواني	التجارة والخدمات	مجموع الاستعمال الوسيط	الاستهلاك الخاص	الاستهلاك الاجتماعي	المجموع	الاستعمال الخاص	الاستعمال	الاجتماعي	المجموع	بناء طاقات	انتاجية جديدة	توسيع الطاقات القائمة	تغير الاحتياطات	تغير المخزون	المجموع	الصادرات	(−) المستوردات
المدخلات الوسيطة		الصناعات النفطية																					
		الصناعات غير النفطية																					
		البناء والتشييد																					
		الانتاج النباتي																					
		الانتاج الحيواني																					
		التجارة والخدمات																					
		المجموع																					
الاندثار		مكائن وآلات																					
		أصول أخرى																					
		المجموع																					
عوائد الحكومة المدفوعة	النشاط الاقتصادي	أرباح قطاع الدولة																					
		عوائد أخرى																					
		المجموع																					
	النشاط التقليدي	الضرائب المباشرة																					
		الضرائب غير المباشرة																					
		(−) اعانات الأنتاج																					
		المجموع																					
		المجموع لكل العوائد																					
الأهلي المدفوعة	عوائد القطاع	أجور ورواتب																					
		ربح وفوائد																					
		أرباح																					
		المجموع																					
مدفوعة	عوائد غير	قطاع الدولة																					
		القطاع الأهلي																					
		المجموع																					
مساهمة عوامل الانتاج																							
مجموع المدخلات																							

ملاحظة : كلما ازدادت قيمة الاستعمال الوسيط ، وامتلأت خانات الربع الأول ، كلما دل ذلك على ازدياد اعتماد بعض القطاعات الانتاجية على بعضها الآخر ، مما يعني ارتفاع المستوى الاقتصادي وقدرته على تحقيق نسبة أكبر من الاعتماد على الذات ، بدلا من الاعتماد على المزيد من الاستيراد .

(5) نفس المصدر، ص 67.

ولزيادة الإيضاح حول هذه الأداة الهامة التي يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، نتابع هذا الشكل العام لجدول التشابك الاقتصادي القائم على التقسيم الثلاثي، على النحو التالي:[6]

الربع الاول :	الربع الثالث :
الاستعمال الوسيط	الاستهلاك النهائي التراكم صافي التعامل مع العالم الخارجي الهدر (إن وجد)
الربع الثاني : الاندثارات عوائد الحكومة عوائد القطاع الأهلي	

وكل ربع من هذه الأرباع الثلاثة يوزع إلى صفوف وأعمدة مرتبة، بحيث يكون عدد الأعمدة في الربع الأول مساويا لعدد الصفوف ويخصص صف واحد وعمود واحد منها بالترتيب لكل قطاع اقتصادي، بشكل يبين مشتريات كل قطاع من القطاعات الأخرى في العمود وفي الخانات المقابلة لباقي القطاعات، وتعرض مبيعات القطاع في الصف وفي الخانات المقابلة لباقي القطاعات، أما الربع الثاني فتخصص صفوفه للاندثارات ولعوائد الحكومة وعوائد القطاع الأهلي المختلفة، وتبقى أعمدته استمرارا لأعمدة الربع

(6) راجع: د. عبد القادر «التخطيط الاقتصادي» مصدر سبق ذكره.

الأول. أما الربع الثالث فتسمى أعمدته حسب مفردات الاستهلاك النهائي والاستعمال المعمر (وهو جزء مكمل للاستهلاك النهائي من السلع الاستهلاكية النهائية المعمرة كالثلاجة والسيارة الخاصة على سبيل المثال) والتراكم، وصافي التعامل مع العالم الخارجي (وهذا من الأفضل أن يقسم مع بقية أجزاء الوطن العربي، والعالم الأجنبي)، وأخيرا الهدر (إن وجد)، وتبقى صفوفه استمرارا لصفوف الربع الأول، على النحو التالي:

النموذج الأساسي لميزان التشابك القطاعي (المدخلات / المخرجات) بصورته الجمعة

	المستخدم / المنتج	الزراعة والصيد والغابات	الصناعة الاستخراجية	الصناعة التحويلية	البناء والتشييد	الكهرباء والغاز والمياه	التجارة والمال	النقل والتخزين والمواصلات	الخدمات	جملة الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة الاجمالية	اجمالي الإنتاج
الاستهلاك الوسيط	الزراعة والصيد والغابات											
	الصناعة الاستخراجية											
	الصناعة التحويلية											
	البناء والتشييد											
	الكهرباء والغاز والمياه											
	التجارة والمال											
	النقل والتخزين والمواصلات											
	الخدمات											
	جملة الاستهلاك الوسيط											
الطلب النهائي	الانفاق الاستهلاكي النهائي											
	التراكم للتكوين الرأسمالي											
	الصادرات											
	جملة الطلب النهائي											
	ناقصا الواردات											
	اجمالي الاستخدامات											

ملاحظة: في المفهوم المادي للإنتاج، كما سبقت الإشارة، تؤخذ الخدمات الإنتاجية فقط في الاعتبار.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جدول التشابك الاقتصادي بين القطاعات الإنتاجية الذي نحن بصدده ينظم باستعمال الموازين الاقتصادية القطاعية التي تعكس الفعاليات الإنتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وذلك وفقا للخطوات المبسطة التالية لسهولة الإيضاح:[7]

الخطوة الأولى:

تنظيم هيكل جدول التشابك الاقتصادي بين القطاعات مع وضع عنوانه والفترة التي ينظم لتغطيتها ووحدة القياس المستخدمة في إعداده.

الخطوة الثانية:

يؤخذ طرف المدخلات من كل ميزان اقتصادي قطاعي وتترك موجودات أول المدة مؤقتا وتنزل باقي القيم في العمود المخصص للقطاع الإنتاجي في جدول التشابك الاقتصادي وفي الخانات المناسبة وتجرى عمليات الجمع العمودية الجزئية فالكلية لكل عمود وصولا إلى مجموع المدخلات. بهذه الصورة تكون خانات الربع الأول والثاني قد امتلأت جميعا ما عدا خانات العمود الأخير من الربعين الأول والثاني والمخصص للمجموع. تملأ خانات عمود المجموع هذا بجمع خانات كل صف من صفوفها ووضع الناتج في خانة العمود الواقعة على الصف ذاته.

الخطوة الثالثة:

يؤخذ طرف المخرجات من كل ميزان قطاعي وتهمل مبيعاته لباقي القطاعات، لأنه سبق أن سجلت عندما فرغت مشتريات القطاعات المختلفة من بعضها في الخطوة الثانية.

تفرغ باقي مفردات طرف المخرجات أفقيا في الصف المخصص للقطاع في جدول التشابك الاقتصادي وفي الخانات المناسبة، على أن تطرح موجودات أول المدة من موجودات آخر المدة. ويوضع الناتج في خانة تغير المخزون للقطاع المعني.

ثم تجري عملية الجمع الأفقية الجزئية فالكلية حتى نحصل على مجموع المخرجات لكل قطاع. بعدها تجمع الأعمدة للحصول على خانات الصف الأخير من الربع الثالث المخصص للمجموع. وستساعد العلاقات التي

(7) راجع: د. عبد القادر -II- التخطيط الاقتصادي، مصدر سبق ذكره.

يجري استنتاجها من صياغة الجدول في إنجاز عمليات الجمع في الخطوتين الثانية والثالثة لهذه الأداة الهامة التي يستعان بها عند التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وفي العمل التخطيطي يستعان بهذه المصفوفة للمعاملات الفنية لجدول التشابك الاقتصادي فيما بين القطاعات الإنتاجية، في التنبؤ الاقتصادي. وكما سبقت الإشارة عند الحديث عن المعاملات الفنية التي تستخدم في الموازين السلعية التخطيطية، هنا أيضا ينبغي الاحتراس من الاعتماد عليها لوحدها. والسبب هو في كونها تفترض ثبات الأسعار لمختلف السلع والخدمات المنتجة المستعملة في بنائها.

وكذلك بافتراضها ثبات نمط الإنتاج وما يترتب عليه من ثبات نسب صرف مدخلات الإنتاج إلى بعضها، في مختلف القطاعات الإنتاجية. وكلا الإفتراضين لا نجد لهما في الحياة العملية المتغيرة ما يؤيدهما، فالأسعار تتحرك باستمرار، والتقدم التكنولوجي يترك آثاره المستمرة على مواصفات المدخلات المختلفة، بما فيها العمل البشري ومستوى إنتاجيته. ومن هنا لا بد من حساب آثار هذه العوامل المتغيرة عند الاستعانة بمصفوفة المعاملات الفنية في التنبؤ الاقتصادي..

الباب الثالث

التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم وتشخيص المشاكل التي تواجه تقدمه

12 الموارد البشرية والطبيعية والطاقات الإنتاجية المتاحة:

من المهمات الأساسية التي تواجه المخططين للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، مهمة توفير وتحليل المعلومات المتعلقة بطبيعة الاستراتيجية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، والطريق الذي اختاره المجتمع لمسيرته اللاحقة لتقدمها الاقتصادي والاجتماعي. وكذلك لمعرفة وتحليل طبيعة اتجاهات التعامل مع العالم الخارجي.

أولا: في إطار المنظور التكاملي مع بقية أجزاء الوطن العربي.

وثانيا: مع البلدان الأخرى واحتمالات التغير المطلوب في هذا المجال، وفقا للاحتياجات التي تحددها المرحلة. وهذا يتطلب بالضرورة التعرف على طبيعة تركيب السلطة السائدة وآفاق تطورها والأهداف العامة التي تسعى من أجل تحقيقها.

وعلى ضوء ما تقدم يجرى العمل لتوفير مجموعة المعلومات الخاصة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي الراهن وسماته الأساسية وتشخيص مشاكله وأهم المؤشرات المعبرة عن ذلك، وعن مكوناته وترابطاته العضوية ومفاصل ضعفه وقوته.

وبما أن عملية التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي تعتبر نشاطا دائما ومتطورا، لهذا فإن بعض هذه المعلومات تكون متوفرة يجرى استكمالها أو تجديد معطياتها واستخلاص النتائج التي تم التوصل إليها من عمل وتنفيذ للخطط السابقة. والبعض الآخر غير موجود، أي تتطلبه الظروف المستجدة فيجرى إعداده كتمهيد لمرحلة وضع الخطة الجديدة للفترة القادمة

ويساعد المخططين والمساعدين لهم في هذا العمل الواسع لوصف النشاط الاقتصادي والاجتماعي وصفا رقميا وبيان هيكل الترابطات بين القطاعات الرئيسية، والارتباط مع العالم الخارجي، يساعد في كل هذا كل من البيانات الإحصائية والمحاسبية القومية ونظام الموازين بما فيها الموازين السلعية وميزان التشابك القطاعي، الذي سبقت الإشارة إليه في الفصل الثاني.

إن الغرض من تشخيص الموارد الاقتصادية، هو التعرف على حجم المتاح منها ونوعيتها، وتحديد مواقع الخلل في تركيبها وتوليفها، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها، ونفس الهدف من متابعة التعرف على الوضع الاجتماعي لتشخيص العلل الكامنة فيه كالأمية والبطالة واللامساواة في توزيع الدخل وما تفرزه من عقبات في طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. لنتمكن من تعبئة جميع عناصر الإنتاج وتوليف استخدامها الرشيد من أجل الوصول إلى التقدم المتكامل الجوانب لمجموع السكان.

والملاحظ هو أنه رغم المحدودية النسبية للموارد فإننا نجد في الواقع أمثلة بارزة على سوء توزيع هذه الموارد، كما هو الحال في الفرق الواضح بين الأرياف والمدن. فالأرياف تفتقر إلى أكثر الاحتياجات ضرورة كمياه الشرب النقية، في حين نجد الكثير من السلع ومظاهر الترف الاستهلاكية البذخية في المدن تبدد الكثير من الموارد بدون مردود مناسب يعود على المجتمع وتنمية قواه الإنتاجية.

وبالإضافة إلى ما تقدم يمكن أن نتلمس ظاهرة البطالة الجزئية للموارد، مثل الطاقات البشرية المعطلة لأسباب متعددة. منها ما يعود لسوء استخدام الاستثمارات وبالتالي عدم خلق فرص العمل المناسبة لتشغيلها، ومنها ما يعود للخلل القائم في الجهاز التعليمي وبرامجه التي لا تتجاوب مع احتياجات أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، مما يعطل الكثير من متخرجيه عن

العمل المنتج والمثمر للمجتمع. يحدث هذا في الوقت الذي تعاني فيه بعض النشاطات الاقتصادية والاجتماعية من نقص حاد في القوى العاملة المؤهلة. يضاف إلى هذه الأمثلة وجود حالات البطالة لعدد كبير من النساء بسبب التقاليد والقيم الاجتماعية السائدة أو لسوء التدابير المتخذة والتي لا تراعي هذه الناحية ولا تعمل على إيجاد فرص العمل الملائمة لهن في هذه المرحلة من تطور المجتمع. على سبيل المثال إعدادهن للقيام بمهمة التعليم في جميع فصول رياض الأطفال والمرحلة الابتدائية للبنين أو البنات. أو تكوين جمعيات تعاونية إنتاجية تنظم توزيع العمل على البعض من هؤلاء النسوة دون اضطرارهن للخروج كل يوم خارج المنزل بعيدا عن مهمة الأم الأساسية في تربية أطفالها ورعاية شؤون الأسرة المنزلية.

ومع مظاهر البطالة الظاهرة، يمكن ملاحظة بعض معالم البطالة المقنعة بتكديس هذه الأعداد الغفيرة من المشتغلين في مكاتب ودوائر الدولة المختلفة في غالبية الأقطار العربية. وهذه الظاهرة المرضية أخذت تظهر حتى في المواقع الإنتاجية، لاسيما بعد إجراءات التأميم وتوسيع قطاع الدولة وبدايات القطاع التعاوني، بشكل يفوق حاجة الموقع المتواجدين فيه. وهذه الظاهرة للبطالة المقنعة قد أثرت على مستوى الإنتاجية حتى لدى العاملين فعلا، كما حصل على سبيل المثال في مزارع التسيير الذاتي في الجزائر، بالإضافة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى المترتبة على وجودها واستمرارها.

إن مستوى الأداة ومحصلة إنتاجية العمل نراها متدنية في غالبية عناصر الإنتاج من الموارد الاقتصادية المستخدمة. ويعود ذلك لانتشار الأمية الأبجدية والوظيفية ولضعف الحوافز المادية والمعنوية، وارتباك تنظيم النشاط الاقتصادي وتخلف الكثير من وسائل الإنتاج المادية وفنون استخدامها (التكنولوجيا).

كما أن بعض الطاقات الإنتاجية القائمة لا تشتغل بكامل طاقاتها الإنتاجية المتاحة للعمل على الورديات بكاملها، بل وأحيانا لا تعمل حتى بكامل طاقاتها ضمن الوردية الواحدة. وذلك بسبب إختناقات جزئية، أو نظرا لضيق السوق المحلية التي تنظمها آلية الأسعار وإشباع حاجات القادرين على الدفع، وليس الحاجات الأساسية الفعلية للسكان والمجتمع.

الموارد البشرية وقوة العمل:

التعرف على الموارد البشرية وبشكل خاص القوى البشرية القادرة على العمل، يمكن أن يحدد مسارات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، حسب فيض أو عجز هذه الموارد البشرية ونوعيتها. إن التقدير السليم للموارد البشرية يمكن أن يكون المدخل لضمان استخدامها بصورة رشيدة لصالح المجتمع بأسره. ولتأمين مصادر الوفاء باحتياجاتها الأساسية، أي معرفة وضع السكان المستهلكين، مثلا لخدمات محو الأمية للجميع وخدمات التعليم الإلزامي والمهني لكل المحتاجين إليه مهما كانت مستويات دخولهم.

يجرى التعرف على الموارد البشرية من الإحصاء العام للسكان والدراسات المكملة له لمعرفة عددهم ومعدل نموهم السنوي وتركيبهم الجنسي (ذكور وإناث) وتركيبهم العمري... الخ. وتستخدم في هذا المجال معدل الولادات (عدد المواليد الأحياء خلال العام على عدد السكان في نفس العام والنتيجة مضروبة بمائة) ومعدل الخصوبة (عدد المواليد خلال العام على عدد النساء في عمر الخصوبة، والنتيجة مضروبة بمائة) ومعدل الوفيات (عدد الوفيات خلال العام على عدد السكان في نفس العام، والنتيجة مضروبة بمائة) ومعدل زيادة السكان (عدد المواليد ناقصا عدد الوفيات خلال العام على عدد السكان في نفس العام، والنتيجة مضروبة بمائة) ومعدل الكثافة السكانية (عدد السكان في البلاد على مساحة البلاد بالكيلومترات المربعة) والنتيجة هي عدد الأفراد كمعدل وسطي بالنسبة للكيلومتر المربع الواحد.

ولمعرفة تركيب السكان العمري يجرى تقسيم عمر الإنسان إلى ثلاثة مراحل رئيسية، على النحو التالي:

المرحلة الاولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
من الولادة حتى اكمال الدراسة الالزامية لجميع من في عمر الطفولة والتكوين الاولي	العمر الانتاجي المقتدر على ممارسة العمل	العمر التقاعدي ما بعد الشغل
مستهلكين / غير منتجين	مستهلكين / منتجين	مستهلكين / غير منتجين

هذا هو الوعاء الداخلي لتحديد عرض قوة العمل، ولم نتطرق هنا إلى موضوع الهجرة كما هو حاصل على سبيل المثال في بعض الأقطار المستقبلة لقوة العمل المهاجرة، حيث ينبغي إضافتهم للموارد البشرية المحلية، أو طرح الهجرة المعاكسة في حالة البلدان الطاردة لجزء من قوة عملها إلى الخارج.

وهذه الحدود العمرية تختلف من بلد إلى آخر، فقد يكون سن التقاعد للنساء أقل من ستين عاما، بينما يكون أكثر من ذلك للرجال. كما أن سن استكمال مرحلة الدراسة الإلزامية قد يتراوح فيما بين 12-16 سنة حسب نظام التعليم والترخيص بالعمل في كل قطر.

إن مثل هذا التحليل للسكان يكشف للمخططين والمهتمين في هذا المجال الفئات العمرية التالية:

- فئة السكان دون سن العمل وهم من المستهلكين غير المنتجين، ويشكلون الاحتياطي المقبل لمصدر قوة العمل في المستقبل، وتبلغ نسبتهم في الوطن العربي أكثر من أربعين بالمائة من مجموع السكان، وهي نسبة تفوق مثيلاتها في البلدان المتطورة.

- فئة السكان ممن هم في سن العمل أو العمر الإنتاجي، ويشكلون المصدر الرئيسي لقوة العمل ومن الممكن أن يكونوا من المستهلكين والمنتجين. ومعرفة تخصصهم المهني وتوزيعهم في الفروع والقطاعات الرئيسية هام جدا.

- فئة السكان فوق سن العمل، أي في العمر التقاعدي وهم من المستهلكين غير المنتجين كالفئة الأولى من السكان، ومن الممكن أن يستمر بعضهم في العمل بعد أن يخفف عليهم.

إذن يتبين من هذا التحليل بأن ثمرة عمل فئة ممن هم في العمر الإنتاجي ويعملون فعلا يغطي:

- احتياجات من هم في عمر الطفولة والتكوين الأولى وكذلك من هم في العمر التقاعدي (السكان في المرحلتين الأولى والثالثة).

- واحتياجاتهم هما كمنتجين ومستهلكين في ذات الوقت.

- وتوفير فائض اقتصادي للتراكم لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

نتوصل من استخدام هذه المؤشرات لمعرفة قوة العمل البشرى وهي

القدرة على العمل عند السكان وتجمع قدراتهم البدنية وكفاءاتهم المهنية. أي أنها تعني ذلك القسم من السكان الذي يمارس الشغل في جميع المجالات لإنتاج الخيرات المادية أو لتقديم الخدمات الفعالة.

إن معرفة معدلات النمو السكاني ومعدلات الخصوبة ومعدلات الهجرة، تعتبر من العوامل المساعدة للتنبؤ العلمي بالنمو السكاني في المستقبل المنظور، وهو مقدمة ضرورية لمعرفة حجم وتركيب السكان والقوة العاملة للفترة التي يجرى التخطيط لها من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

إن حجم وتركيب ونوعية قوة العمل، يتوقف على عوامل عديدة منها، عدد السكان وتركيبهم الجنسي ومدى مشاركة المرأة بالعمل، وتركيبهم العمري، وعدد المتعطلين منهم جزئيا عن العمل للدراسة أو لأداء واجب الدفاع عن الوطن وغيرها من المجالات الأخرى)، وتأهيلهم المهني والعلمي وتأثير البيئة والكثافة السكانية... الخ.

هذا وتوجد ثلاثة احتمالات للتجديد الكمي لقوة العمل:

- التجديد البسيط، عند بقاء العدد كما كان في الفترة السابقة.
- التجديد الموسع، عند زيادة العدد عما كان عليه في الفترة السابقة.
- التجديد الضيق، عندما يقل عدد العاملين عما كان عليه في الفترة السابقة للفترة المعنية بالدراسة والتحليل والتخطيط، وذلك إما بسبب الهجرة إلى الخارج، أو بسبب معدل النمو السالب لعدد السكان، عندما يكون عدد الوفيات أكبر من معدل الولادات خلال نفس الفترة.

وفي الإحصاءات الديموغرافية تستخدم هذه المفاهيم:

السكان، وهم كل الساكنين في البلاد، وبعد طرح الأفراد غير القادرين على العمل، مثل الأطفال الذين هما في عمر التكوين الأولى، وكبار السن الذين لا يمارسون عملا، وكذلك ذوى العاهات فالمتبقي هو:

القوة البشرية وإذا طرحنا منها من هم خارج قوة العمل مثل ربات البيوت والطلبة المتفرغين للدراسة والمحالين على المعاش قبل سن التقاعد الاعتيادي والزاهدين في العمل، فالمتبقي هو:

قوة العمل، وعندما نطرح منها المتعطلين عن العمل، فالمتبقي هو:

المشتغلون، المستخدمون لدى الغير بأجر (أو مرتب أو بدونهما لحساب الأسرة)، سواء كان هذا الغير مؤسسة عامة أو خاصة، أو يعملون لحسابهم

الخاص، بما في ذلك أصحاب الأعمال الخاصة ومن يعاونهم.

وكما سبقت الإشارة في الفصل الثاني، يستخدم لأغراض المسح السكاني وقوة العمل ميزان موارد وتوزيع واستخدام قوة العمل في حالته الإحصائية، ومن ثم الاستناد إلى معطياته لوضع الميزان التخطيطي.

الموارد الطبيعية المستغلة والمحتملة الاستغلال

تتضمن الموارد الطبيعية، موارد الطاقة الطبيعية وجميع أنواع الوقود وخامات المعادن المختلفة، والموارد النباتية والموارد الحيوانية في البر وفي أعماق المياه، وكذلك موارد الأراضي الزراعية والغابات والمروج وللاستخدامات الأخرى، ومصادر المياه الصالحة للاستعمالات المختلفة.

يجرى تقدير هذه الموارد من حيث الحجم لكل ما هو موجود منها، بالنسبة لكل نوع، وتحديد النفقات اللازمة لجعلها قابلة للاستعمال، والتقدير الاقتصادي النسبي لهذه الموارد الطبيعية. وهذه التقديرات لا تعتبر ثابتة أو نهائية، فتقديرنا لمخزون الاحتياطي من النفط في أي قطر عربي منتج للنفط في بداية الستينات من هذا القرن قد اختلف عما كان عليه في بداية السبعينات، وعما هو عليه الآن في النصف الأول من الثمانينات. ولهذا يجرى تعديل للخرائط الجيولوجية باستمرار على ضوء تقدم العلم والتكنيك وفنون استخدامهم في هذا المجال. ومن المفروض أن يشمل تقدير الموارد الطبيعية النواحي التالية:

- تقدير حجم ذلك النوع من الموارد ومعرفة ندرته النسبية وفيما إذا كان من الموارد الناضبة كالنفط والغاز مثلا، أو من الموارد القابلة للتجديد كخصوبة الأرض الزراعية على سبيل المثال.

- تقدير النفقات اللازمة لجعل هذه الموارد قابلة للاستخدام خلال الفترة التي يجرى التخطيط لها من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والاحتراس من الإفراط في استنزاف الجهود على عمليات البحث والتنقيب.

- التقدير الاقتصادي النسبي للموارد الطبيعية من وقت اكتشاف المكمن إلى حين بداية العمل الاستثماري لاستغلاله، والفترة الزمنية المقبلة لعمر هذا المورد الطبيعي.

وعلى سبيل المثال إذا أردنا التعرف على مورد الأراضي فالمخطط يستعين

في هذه الحالة بميزان الأراضي لمعرفة المساحة الفعلية للبلاد، والمساحة الفعلية للحقول المزروعة، المروية منها والمطرية، ومعرفة الزيادة الممكنة لهذه المساحات خلال الفترة المعنية بالدراسة والتحليل والتخطيط، كنتيجة لاستزراع الأراضي البكر واستصلاح جزء من الأراضي البور أو لتجفيف المستنقعات كما هو الحال في جنوب العراق، أو طمر جزء من الساحل كما هو الحال في الكويت أو بعض أقطار عربية أخرى. وكذلك معرفة النقص المتوقع للمساحات المزروعة فعلا، إما بسبب ظهور الأملاح أو لشق الطرق والبناء وتوسيع المدن وإقامة المصانع الجديدة أو خزانات المياه وراء السدود..الخ.

وبالنسبة لتقدير آفاق مصادر المعادن والخامات، لا سيما تلك الأصناف من الموارد التي لا يلبي الاحتياطي المكتشف منها احتياجات الفروع المعتمدة عليها فإنها تستلزم المزيد من دراسات الجدوى الاقتصادية في إطار الاستراتيجية الشاملة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي في كل بلد.

وبشكل عام فإن تصوراتنا حول حجم الموارد الطبيعية، والنفقات اللازمة لاستخدامها، إنما تتوقف على نجاحات العلم والتكنيك ومدى استفادة البلاد المعنية من هذه النجاحات والمقدرة على تطبيقاتها العملية. هذا ويظل حجم المستخدم من هذه الموارد الطبيعية مرتبطا مباشرة بمدى استطاعة الإنتاج الاجتماعي التأثير عليه، والتوسع المخطط المنشود في هذه الحقول.

الطاقات الإنتاجية (والخدمية) القائمة، والمحتمل استكمالها والمحتمل آثارها.

ينبغي أن تتوفر المعلومات الإحصائية الدقيقة والحديثة عن الطاقات الإنتاجية وغير الإنتاجية (الخدمية) القائمة المتراكمة عبر السنين. ومعرفة درجة اندثارها، لأن ثروة المجتمع هذه تعتبر القاعدة المادية التي يرتكز عليها تطوره اللاحق لتحقيق أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن الإحصاءات المطلوبة في هذا المجال على سبيل المثال:

على صعيد القطاع الصناعي:

- جداول الهيكل الإنتاجي التي تتضمن حصرا شاملا للمؤسسات

الصناعية القائمة تبعا لفروع النشاط المتفق عليه دوليا، وبيان حجم المؤسسة استنادا لعدد العاملين فيها أو لحجم الإنتاج ورأس المال المستثمر فيها.

- جداول عائدية الملكية لهذه المؤسسات (قطاع عام، مختلط، تعاوني، خاص محلي حرفي، خاص محلي رأسمالي، خاص رأسمالي أجنبي).

- جداول العمالة وساعات العمل (عدد الورديات) والأجور والعلاوات التشجيعية، والحد الأدنى للأجر.

- جداول الموجودات الثابتة (مباني، مكائن وآلات)، وبيان عمرها الإنتاجي، لمعرفة درجة المندثر منها.

- جداول الاستثمارات الجديدة المحتمل استكمالها قريبا في المباني والمكائن والآلات والمعدات والتغير في المخزون من قطع الغيار والمواد الوسيطة.

- جداول الإنتاج الصناعي حسب مجموعات السلع المنتجة خلال العام، والمحتمل في سنة الأساس السابقة للسنة الأولى من الخطة، والرقم القياسي للإنتاج الصناعي.

- جداول بالاستهلاك الوسيط، أي كمية وقيمة المواد الأولية والوقود والطاقة الكهربائية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وقطع الغيار وتكاليف الصيانة وغيرها من البنود المكملة لهذا الاستهلاك الإنتاجي.

- المعاملات (بضم الميم الأولى وكسر الميم الثانية) الفنية.

- إنتاجية العمل في القطاع الصناعي بفروعه الهامة.

على صعيد القطاع الزراعي:

- جداول الهيكل الإنتاجي التي تتضمن توزيع الأراضي الزراعية تبعا لنوع التربة ودرجة خصوبتها، وتوزيعها المكاني وفيما إذا كانت مروية بالواسطة، أو بعلية.

والإمكانات المتاحة لاستصلاح الأراضي أو تحسين خصوبتها، ومعرفة المساحة المحصولية للأراضي المزروعة وهي عادة أكبر من المساحة الاعتيادية للأراضي الزراعية، حسب دورتها الزراعية وتكرار المحاصيل منها خلال العام.

- جداول هيكل الملكية الزراعية، مزارع دولة، مختلطة، تعاونية، فردية

خاصة، وبيان عمليات الإصلاح الزراعي.

- جداول الإنتاج المحصولي بالكمية والقيمة وتوزيع الناتج الزراعي بين الاستهلاك الوسيط والاستهلاك النهائي.

- الرقم القياسي للإنتاج الزراعي والنباتي والحيواني.

- إنتاجية الهكتار من المحاصيل الرئيسية، وإنتاجية الفلاح، وإنتاجية بعض الحيوانات كالأبقار الحلوبة.

- جداول العمالة في الزراعة، عاملين بأجر، بحصة من الإنتاج، لحسابهم الخاص، دائمين، مؤسسيين.

- جداول الموجودات الثابتة، مباني ومكائن ومعدات، وبيان عمرها الإنتاجي وطاقتها الحصانية ودرجة اندثارها.

- جداول بموارد المياه المختلفة واستخدامها.

- جداول بالمستخدم في العمليات الإنتاجية من بذور وتقاوى وأسمدة ومعدات ووقود وطاقة كهربائية. الخ.

- المعاملات الفنية للإنتاج الزراعي من المحاصيل الرئيسية.

- جداول تبين حجم الائتمان الزراعي، الفوائد المترتبة عليه، توزيعه المكاني، أو حسب نوع النشاط الإنتاجي.

- جداول تبين حجم ونوع الثروة الحيوانية والناتج منها، وحاجة هذه الحيوانات للعلف الأخضر والعلف الجاف.

- الرقم القياسي لتطور هذه الثروة الحيوانية بأنواعها المختلفة.

على صعيد قطاع النقل والمواصلات:

- حصر لجميع وسائل النقل والمواصلات من حيث معرفة أطوال الطرق ومواصفاتها والسكك الحديدية وقدرتها على نقل البضائع والركاب.

- النقل النهري والبحري (إن وجد) وعدد السفن والبواخر وطاقتها.

- عدد السيارات لنقل الركاب ولنقل البضائع وطاقتها.

- عدد الطائرات والمطارات التي تستخدمها في الداخل.

- أوضاع الموانئ ومحطات السكك الحديدية.

- المواصلات السلكية واللاسلكية. الخ.

على صعيد التعليم[1]:

- من تعداد السكان معرفة التوزيع العمري، والنوعي، والجغرافي، ووفقا للحالة التعليمية المهنية والنشاط الاقتصادي.

- إحصاء التعليم السنوي الجاري، الذي يتضمن إحصاءات الطلاب وتوزيعهم بمراحل التعليم والصفوف وفقا للنوع والعمر ونوعية المدرسة وموقعها وإحصاءات المدارس وصفوفها، وإحصاءات المدرسين والعاملين وفقا للعمر والنوع والمؤهل الدراسي ومدة الخدمة والتدريب.

- الإحصاءات المالية والتكاليف لمراحل التعليم المختلفة.

- بيانات الحالة التعليمية في الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن إحصاءات القوى العاملة ومستواها التعليمي. وإحصاءات الإنتاج وتوقعات تنميته مستقبلا وإحصاءات الخدمات الجارية والتنمية المستقبلية.

على صعيد الخدمات الصحية:

- جداول تبين الخدمات الصحية وبيان عدد المستشفيات وقدرتها الاستيعابية (عدد الأسرة) وعدد المراكز الصحية، وعدد الأطباء ومساعديهم والعاملين الآخرين فيها، وتوزيعها المكاني ومدى اندثارها، واحتمالات التوسع القريب فيها.

- الإحصاءات المالية والتكاليف في جميع هذه المستويات.

وهكذا بالنسبة لحصر بقية الموارد، وفي هذا المجال تستخدم بعض المفاهيم مثل:

- الطاقة الإنتاجية التصميمية، وهي الطاقة الإنتاجية القصوى طبقا لتصميم الأجهزة وبقية مستلزماتها إذا توفرت الشروط الأخرى اللازمة لذلك خلال مرحلة معينة.

- الطاقة الإنتاجية المتاحة، أي الطاقة الإنتاجية القصوى للتجهيزات في مرحلة معينة بعد اندثارها نسبيا، أو لأسباب أخرى.

- الطاقة الإنتاجية الفعلية، أي المستخدمة فعلا خلال الفترة المعنية

---

(1) د. صليب روفائيل: «مقدمة في الإحصاءات التربوية» استخداماتها في التخطيط التربوي»، نقلا عن د. محمد مرسي ود. عبد الغني النوري «تخطيط التعليم واقتصادياته»، دار النهضة العربية، القاهرة 1977 ص 63.

بالمسح.

- الطاقة الإنتاجية المخططة، أي المستهدف تحقيقها في الخطة. ومن الناحية العملية يستخدم في تقدير الطاقات الإنتاجية بالإضافة إلى الإحصاء والمحاسبة بمفاهيمها الموحدة على صعيد الاقتصاد الوطني والخرائط اللازمة والدراسات المتخصصة اللازمة لذلك بعض أنواع الموازين الملائمة لهذه الحقول، كما سبقت إليها الإشارة في الفصل الثاني.

13 حول معدلات النمو والتنمية:

بعض المهتمين بدراسة تطور الاقتصاد الوطني يتابعون تطور معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي أو معدلات نمو الدخل الوطني، بالتركيز على نمو حجم كل منهما. وكمثال مبسط لهذه الطريقة إذا افترضنا أن الفترة المدروسة قطر عربي ما هي خلال النصف الثاني لعقد السبعينات، وكانت سنة الأساس هي عام 1975. وكان حجم الدخل الوطني المفترض في ذلك العام لذلك القطر العربي يساوى ألف مليون دينار فإن النمو خلال سنوات 1980/76 كان قد بلغ بحجم الدخل الوطني إلى مقدار ألف وأربعمائة وستة عشر مليون دينار، وهذا يعني أن المعدل المتوسط المركب لنمو الدخل الوطني كان 7٫2٪ سنويا.

ولنفترض أن عدد سكان ذلك القطر كان في سنة الأساس اثني عشر مليونا ونصف مليون نسمة، ثم وصل في نهاية عقد السبعينات إلى أربعة عشر مليوناً ومائة وأربعين ألف نسمة.

إذن يمكن التوصل لمعدل نمو متوسط دخل الفرد خلال تلك الفترة على النحو التالي، بعد حساب

نمو حصة الفرد من الدخل الوطني:

من 80 دينار (1000 مليون دينار حجم الدخل الوطني عام 1975 / 12,5 مليون نسمة حجم السكان في نفس العام)

من 100 دينار (1416 مليون دينار حجم الدخل الوطني في عام 1980 / 14,14 مليون نسمة حجم السكان في نفس العام)

أي إن مجمل النمو لحصة الفرد من الدخل الوطني كان بنسبة 25٪ خلال فترة النصف الثاني من عقد السبعينات بأسرها، وبمعدل 7ر4 سنويا. ولا بد من الانتباه إلى نوعية الأسعار التي يجرى التعامل بها في حساب هذه المعدلات، فيما إذا كانت أسعاراً جارية، أو أسعاراً ثابتة، والأخيرة تقيس هذا النمو بشكل أفضل، حيث تستبعد آثار التضخم.

ولكن التحليل من منظار التخطيط الهيكلي لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، يتطلب تحسينا لهذا القياس لمعرفة آثار مدخلات التنمية ومخرجاتها. أي لا يكفي قياس حجم النمو وإنما محاولة إيجاد السبل لقياس بعض التغيرات الهيكلية الجارية في تطور الاقتصاد الوطني.

في هذا المجال حاول الاقتصادي فلاديمير كوسوف[1] تقديم تعريف لكل من النمو والتنمية مفاده أن النمو يشير إلى التغيير في حجم الاقتصاد. بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجمه، بل أيضا على التغيرات في هيكله القطاعي لصالح القطاعات الأكثر تعظيما لإنتاجية العمل الاجتماعي. أي لصالح القطاعات الأكثر تأمينا لتطوره، وهي القطاعات الأكثر حركية (ديناميكية) على امتداد أجل طويل. والقطاعات الأكثر حركية

(1) لقد نقل هذا المفهوم وطريقة القياس التي اقترحها، وطبقة لقياس تطور الناتج المحلي والقومي الإجمالي في عدد من الأقطار العربية، د. محمد رضا علي العدل وساعده في ذلك الباحث السيد إبراهيم ناصر احمد في البحث المعنون: «اتجاهات النمو والتنمية في العالم العربي-مقاييس للتغيرات الهيكلية» مطبوعات المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1979

تعني هنا بمعناها النسبي في الزمان والمكان. فإذا اعتبرنا الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية (القطاع الثانوي) في الأقطار العربية وفي هذه المرحلة من تطورها الإنمائي هي الممثلة للقطاع الأكثر ديناميكية،

فيمكن بالتالي تحسين القياس نوعا ما.

وبناء عليه يمكن استخلاص مؤشرين متميزين أحدهما لقياس النمو، والآخر هو مقياس في مجال التغيرات الهيكلية يسمى بمقياس التنمية الاقتصادية. وإن كنت أرى أن هذه التسمية مبالغ فيها حيث لا يمكن حصر التنمية بمقياس كهذا، مع التقدير لهذا التحسين النسبي في طرق القياس والاعتراف بإمكانية الاستفادة منه، إلا أن التنمية تظل تحتاج إلى مجهودات أكثر من أجل إيجاد عدة مقاييس لقياس جوانبها المتعددة ولبيان آثار العوامل المتداخلة في تحقيقها، وحل مشكلة الأسعار وتثبيتها، وتوضيح منهجية التصنيف القطاعي، وغيرها من المسائل التي تبرز في هذا المجال.

واستنادا إلى هذا المقياس المحسن، فان المقياس الأول أو التقليدي، يمكن أن يعبر عنه معدل نمو الناتج الاجتماعي كما أشرنا إليه في بداية هذا الحديث عن معدلات النمو والتنمية.

بينما المقياس الثاني (المحسن) تعبر عنه درجة التغيير في الهيكل القطاعي للاقتصاد الوطني ولصالح قطاعاته الأكثر حركية (ديناميكية). ووفقا لهذا التعريف من الممكن أن يتحقق نمو اقتصادي، دون أن تتحقق التنمية الاقتصادية. وهي الحالة التي يزيد فيها الناتج الاجتماعي (المحلي أو القومي) مع ثبات هيكل الاقتصاد الوطني، أي بقاء الوزن النسبي لقاعاته الرئيسية على وضعها السابق.

إذن وفقا لهذا التعريف يمكن قياس «درجة التنمية»، حسب تسمية كوسوف، أي درجة تحول الهيكل الاقتصادي (٪) لصالح التنمية. وذلك بقياس محصلة التغيرات الهيكلية، كما يعبر عنها في تغير الأوزان النسبية للقطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، لصالح القطاعات الحركية. وهي كما افترضناها لهذه المرحلة في الوطن العربي، الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية. وهي التي تدخل ضمن ما يسمى بالقطاع الثانوي في الهيكل الاقتصادي والثلاثي، حيث تشكل الزراعة والصناعات الاستخراجية القطاع الأولى، وما تبقى من الأنشطة التوزيعية والخدمية تدخل ضمن القطاع

الثالثي.

يمكن متابعة هذه الطريقة في القياس على النحو المبسط التالي لغرض الإيضاح:

جدول يبين الناتج المحلي الإجمالي (للبلد المعني) بتكلفة عوامل الإنتاج بالاسعار الثابتة لسنة أساس محددة (على افتراض عام 1970 = 100) بوحدة عملة البلد (مليون ....).

السنوات / القطاعات	1970	1975		1980		النمو في 1980 بالنسبة الى 1970	1985 تخمين	
	قيمة	قيمة	نسبة النمو الى 1970	قيمة	نسبة النمو لــ 1975		قيمة	نسبة النمو الى 1970
قطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية			%		%	%		%
باقي قطاعات الاقتصاد الوطني			%		%	%		%
الناتج المحلي الإجمالي			%		%	%		%

والفترة الزمنية كما هي مفترضة في هذا الجدول ليست ثابتة، وإنما حسب توفر المعطيات الإحصائية، ويمكن أن تكون محسوبة عن كل سنة بدلا من المعدل السنوي المتوسط لكل خمس سنوات كما هو موضح في الجدول أعلاه. ولكن كقاعدة عامة ينبغي أن تقاس درجة التغير خلال حقبة زمنية طويلة نسبيا لا تقل عن عقد من الزمان، وتكون الفترة أفضل إذا كانت تغطي حقبتين من الزمن أو أكثر لأن آثار التنمية تحتاج إلى فترة تفريخ الاستثمارات وظهور نتائجها خلال أكثر من خطة خمسية. وكما هو معروف في إعداد أي جدول يجب توثيقه بذكر المصادر التي تستمد منها

المعطيات الإحصائية في الجدول.

وهذا جدول آخر، يبين الأوزان النسبية بين قطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية، وهو القطاع الثانوي، القطاع الأكثر حركية (ديناميكية) حسب افتراضنا خلال هذه المرحلة من تطور أقطار الوطن العربي، والقطاعات الأخرى التقليدية (جملة القطاع الأولي والقطاع الثالثي)، وتغيرها على امتداد الفترة المشمولة بالدراسة والقياس، لبيان التغير بالزيادة أو النقصان بالنسبة لكل قطاع.

الفترات / القطاعات	1970	1975	1980	1985 تخمين	1975 إلى 1970	1980 إلى 1975	1980 إلى 1970	1985 (تخمين) 1980
الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية	%	%	%	%	±	±	±	±
باقي قطاعات الاقتصاد الوطني	%	%	%	%	±	±	±	±
الناتج المحلي الإجمالي	100	100	100	100				

والقسم الأول من هذا الجدول يبين الوضع النسبي لقطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية بالعلاقة مع بقية القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي (=100٪) خلال مفاصل زمنية خمسية (ومن الممكن متابعة التطور الهيكلي سنويا). أما القسم الثاني من هذا الجدول فإنه يبين درجة التغير (+) بالزيادة أو النقصان خلال نفس الفترات الزمنية المشمولة بمتابعة تطورها ولمعرفة القطاع الذي جرى التطور لصحاله.

وتلخيصا لهذه الفكرة في القياس، والتي ينبغي الاستمرار في تحسينها، فإن حساب هذه المؤشرات المحسنة للفترة المعنية بالقياس-حيث يمكن أن يكون هذا المعدل السنوي أو لمجموع الفترة المشمولة بالقياس-كما يلي:

معدل النمو العام = (الناتج المحلي الاجمالي (أو الصافي) في السنة موضع القياس / الناتج المحلي الاجمالي (أو الصافي) في السنة الاساس) - ١

معدل النمو التقليدي = (ناتج القطاعات التقليدية (الاولي والثالثي) في السنة موضع الاساس / ناتج القطاعات التقليدية (الاولي والثالثي) في سنة الاساس) - ١

معدل النمو التنموي= (ناتج قطاع الصناعات التحويلية والكهرباء في السنة موضع القياس / ناتج قطاع الصناعات التحويلية والكهرباء في سنة الأساس.) -١

درجة تحول الهيكل الاقتصادي لصالح التنمية

= يعبر عنها بالوزن النسبي لقطاع الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية في السنة موضع القياس، مقارنا بالوزن النسبي للقطاع ذاته في سنة الاساس. والنتيجة
= إما أن تكون إيجابية (+) وذلك بزيادة هذا الوزن النسبي (مع زيادة معدل النمو العام) وإما أن تكون النتيجة سلبية (-) حيث يحصل العكس.

هذا ومن الممكن الأخذ بالتصنيف القطاعي الثلاثي كما سبقت الإشارة إلى ذلك، حيث يتضمن النشاط الأولي الزراعة والصيد والغابات والصناعات

الاستخراجية المنجمية. في حين يضمن النشاط الثانوي الصناعات التحويلية والطاقة الكهربائية، ويدخل في النشاط الثالثي جميع الخدمات بكل أشكالها. أو الاعتماد على حساب ثلاثي من نوع آخر، الأول منه يتضمن الصناعات بأسرها، والثاني يتضمن الزراعة، في حين تظل بقية الأنشطة في القطاع الثالث. أو يكون الفرز بين القطاعات السلعية وبين الخدمات، أو بين الفروع الحديثة في الصناعة والزراعة وغيرها، والفروع التقليدية في الحرف والزراعة المختلفة وما شاكلها. وهذه الطرق أو المماثلة لها من التصنيفات لنفس الغرض، قد تكون مفيدة لمعرفة الجوانب المتعددة لتطور هيكل الاقتصاد الوطني. و في مقدمة المحاولات ينبغي التعرف على معدل نمو الناتج الاجتماعي الذي يعبر عن نمو الناتج بصورته الإجمالية، ومعدل نمو الدخل الوطني الذي يعبر عن نمو الناتج الاجتماعي بصورته الصافية. وكذلك معدل نمو الإنتاجية المتوسطة للمشتغل بتقسيم الدخل الوطني على عدد المشتغلين خلال مفاصل زمنية. ومعدل نمو إنتاجية كل دينار مستثمر بمعرفة العلاقة بين التراكم الاستثماري والدخل الوطني.. وغيرها من المعدلات المفيدة لأغراض التحليل واستخلاص الاستنتاجات لترشيد المجهودات المحققة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

14 تطور التعامل مع العالم الخارجي:

التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية لكل بلد، تعتبر جزءا مكملا لدورة الإنتاج فيه وشكلاً من أشكال التبادل السلعي. ولهذا فهي تتأثر بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في الزمان والمكان المعني بالدراسة والتحليل والتخطيط.

والمفروض أن تكون سياسة التجارة الخارجية، كما سبقت الإشارة في الفصل الأول، خاضعة لاستراتيجية التنمية الشاملة ومحققة لأهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ولمعرفة مكانة التجارة الخارجية (سلعا وخدمات) في مجمل الاقتصاد الوطني، يمكن الاستعانة بمؤشر عام في هذا المجال الذي يبين العلاقة بين حجم مجموع قيم الصادرات زائدا المستوردات من السلع والخدمات منسوبة إلى حجم الدخل الوطني، على النحو التالي:

جدول يبين درجة انكشاف الاقتصاد الوطني للعالم الخارجي

الفترات / التفاصيل	1970 سنة الاساس		1975/71		1980/76		1985/80 (تخمين)	
	المبلغ بملايين	%	المبلغ بملايين	%	المبلغ بملايين	%	المبلغ بملايين	%
الدخل الوطني		100		100		100		100
مجمل التجارة الخارجية استيراد + تصدير سلع وخدمات								

ومن الممكن التعمق في التحليل لمعرفة الوزن النسبي للقطاعات في التجارة الخارجية، على سبيل المثال للتعرف على كل من الصادرات والواردات في القطاع إلى ناتج القطاع أو إلى الدخل المتولد من القطاع.وكذلك لمعرفة نسبة التجارة الخارجية ((صادرات وواردات) بشكل عام إلى ناتج القطاع. كما يمكن التعرف على نسبة صادرات القطاع إلى وارداته، أي نسبة تغطية صادرات القطاع لوارداته. وهناك مؤشر آخر في هذا المجال يتطلب جهداً أكبر لحسابه، وهو الوزن النسبي للواردات في السلع المصدرة.

تطور الصادرات/ أو الواردات:

يمكن متابعة تطور الصادرات/ أو الواردات من حيث أرقامها الفعلية والمخططة، ولكل من السلع والخدمات، كما هو مبين في إطار الجدول التالي:

" جدول يبين تطور الصادرات / أو الواردات "

المخططة والفعلية (بملايين وحدة النقد للبلد المعني)

الفترات / التفاصيل	1975/71		1980/76		1985/80	
	سلع	خدمات	سلع	خدمات	سلع	خدمات
المخطط						
الفعلي						
% الفعلي للمخطط						

ثم تجري متابعة تحليل تطور الصادرات/ أو الواردات الفعلية وذلك بتصنيفها إلى مجموعات. وإذا كانت هناك سلعة أو أكثر مثل النفط والغاز، فيجري إبرازها بشكل واضح، نظرا لدورها الكبير في تركيب الصادرات. والشيء نفسه بالنسبة للسلع الهامة من المستوردات، وبشكل خاص يجري التفريق بين سلع الاستهلاك النهائي وسلع الاستهلاك الوسيط وسلع التجهيز التي يفترض أن تكون لها الغلبة للإسراع في بناء القاعدة الإنتاجية التي يتطلبها التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

جدول يبين تطور تركيب الصادرات الفعلية

أو المستوردات الفعلية بملايين . . .

الفترات / التفاصيل	1975/71		1980/76		1986/81 تخمين	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
مواد خام اولية						
مواد نصف مصنعة						
مواد مصنوعة						
مواد زراعية						
. . . .						
. . . .						
. . . .						
خدمات						
. . . .						
المجموع :		100		100		100

وكما سبقت الإشارة يمكن تصنيف المستوردات على أساس سلع الاستهلاك النهائي وسلع الاستخدام الوسيط وسلم التجهيز. كما يجري تحليل تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الفعلية/أو الواردات الفعلية إلى/ أو من الأقطار العربية الأخرى، وإلى/أو من أهم الكتل الدولية كما يلي:

جدول يبين تطور التوزيع الجغرافي للصادرات الفعلية/ أو الواردات الفعلية (بملايين . . .)

السنوات / المناطق الجغرافية	1975/71		1980/76		1985/81 (تخمين)	
	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%
الأقطار العربية						
السوق الأوربية المشتركة						
أميركا وكندا						
الدول الاشتراكية						
اليابان						
البلدان النامية						
المجموع :		100		100		100

وهذه النظرة الإجمالية لا بد أن تستكمل بتحليل لتطور أهم السلع المصدرة والمستوردة، من حيث كميتها والمبالغ التي يحصل عليها البلد مقابل تصديرها، أو يدفعها مقابل استيرادها والسعر الوسطي المبلغ على الكمية لكل من هذه السلع الهامة المصدرة والمستوردة.

جدول يبين أهم السلع المصدرة/ أو المستوردة سلعة . . .

الفترات / التفاصيل	1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)
الكمية بآلاف الأطنان أو الوحدات			
المبلغ بملايين . . .			
السعر الوسطي للطن أو للوحدة			

هذا الجدول يوضح لكل سلعة هامة كالسكاكر والشاي والأسمنت والنفط ... الخ

الميزان التجاري السلعي:

هو الميزان الذي يوازن بين الصادرات السلعية والمستوردات السلعية، ومن الممكن ألا يكون هذا الميزان التجاري السلعي متوازناً، أي انه يعكس عجزاً. وهو في الغالب في ظروف البلدان النامية وفي ظل التبادل غير المتكافئ المتمثل في الأسعار المرتفعة للسلع المستوردة والأسعار المنخفضة للسلع المصدرة. وبالتالي يكون نتيجة لزيادة حجم المستوردات على حجم الصادرات، وهذا العجز في الميزان التجاري السلعي، من الممكن أن يجد تسوية في ميزان المدفوعات أو أنه يزيد في حجم العجز في هذا الأخير.

وميزان المدفوعات كما سبقت الإشارة إلى نموذجه الأساسي في الفصل الثاني، إلى جانب السلع المصدرة والمستوردة (الميزان التجاري السلعي) تدخل في إطاره الخدمات المختلفة كالتجارة العابرة (الترانزيت)، وخدمات التأمينات ومردود السياحة (التجارة غير المنظورة)، وحركة الرأسمال وحركة الذهب. وهو يشمل بهذا المعنى الواسع جميع أنواع الموارد المالية من الخارج، وجميع أنواع الإنفاق المالي المدفوع إلى الخارج. وميزان المدفوعات هذا يوضع عادة على أساس العملة المحلية بما يعادلها من القطع الأجنبي للمعاملات التي يتضمنها الميزان المذكور. وهي المعاملات التي تجري بين المقيمين في البلد المعني ممن ترتبط مصالحهم الإنتاجية والاستهلاكية بهذا البلد، وبقية البلدان الأخرى في العالم الخارجي الذي يتعامل معه. وهذا الميزان يُفضل أن يوضع لنفس الفترات التي أشرنا إليها في الميزان التجاري السلعي.

ويفضل أن يغرز الميزان ما هو متعلق بالقطاع العام، والمختلط والتعاوني والخاص، الأمر الذي يتطلب تطويع المعطيات الإحصائية لتصب في هذه الحقول..

ومن المفيد لأغراض التحليل وكشف المصاعب التي تلازم التعامل مع العالم الخارجي، وضع ميزان المدفوعات بشكل مفصل يبين الدول التي يجري التعامل معها بصورة أساسية. أو على الأقل حسب المناطق والكتل الدولية التي يجري التعامل معها. وبهذه الطريقة يمكن تكوين فكرة أفضل عن الدائنية والمديونية تجاه منطقة نقدية ما، وربط الإجراءات اللازمة للتصحيح عند التخطيط لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

حالة الدين الخارجي وعبء المديونية:

في البلدان التي تكون فيها الموارد الداخلية المعبأة والمستغلة فعلا أقل من حجم احتياجاتها الجارية تضطر للاستدانة من الخارج. وهذه القروض يجب أن تكون كعامل مساعد مؤقت، وأن يكون عبؤها (الفوائد المترتبة عليها) مبررا.

على سبيل المثال في حالة استخدامها لتوسيع الطاقات الإنتاجية القائمة التي سيتولد منها فائض اقتصادي يغطي جزء منه هذه القروض زائدا فوائدها. فلا بد في مثل هذه الحالة من متابعة تطور حجم هذه الديون الخارجية ومعرفة نسبتها إلى مجمل الناتج القومي.

جدول يبين حجم القروض ونسبتها لمجمل الناتج القومي (بملايين وحدات نقد البلد المعني)

الفترات / التفاصيل	1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)
الناتج القومي الاجمالي			
النسبة %	100	100	100
حجم الدين الخارجي			
نسبته % إلى الناتج			

واستكمالا لهذا المؤشر ينبغي متابعة مؤشر آخر، وهو خدمة الدين الخارجي، أي الفوائد المترتبة على هذه القروض زائدا الأقساط التي يجب تسديدها في الفترة المتعاقد عليها في اتفاقية القرض. ولما كان المبلغ الذي يجري دفعه لأغراض الوفاء بخدمة الدين الخارجي يرتبط بقدرة البلد على التصدير ومحصلة ما يأتيه من دخل مقابل صادراته فإنه يتم الربط بين هذين المتغيرين كما يلي:

جدول يبين العلاقة بين خدمة الدين الخارجي وحجم الصادرات

(بملايين . .)

الفترات / التفاصيل	1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)
حجم الصادرات			
النسبة %	100	100	100
مدفوعات خدمة الدين الخارجي			
نسبة % خدمة الدين للصادرات			

في حالة ارتفاع هذه النسبة بشكل يؤثر على قدرة البلد المعني في تسديد قيم مستورداته، يلجأ هذا البلد إلى إعادة الاقتراض من الخارج، أو الحصول على مساعدات أو تحويلات أخرى.

ولزيادة الإيضاح تجري متابعة تحليل تطور التركيب الهيكلي للدين الخارجي، من حيث مصادره، فيما إذا كانت من دول عربية أو أجنبية. ونسبة القروض الرسمية للدولة، ونسبة القروض التي يحصل عليها القطاع الخاص في الأقطار التي ما زالت تسمح له بالحصول على القروض من الخارج. وفيما إذا كانت هذه القروض من دولة أو من مصارف أو مؤسسات غير حكومية. كما ينبغي معرفة هيكل استخدام هذه القروض وبشكل خاص في المجالات الاستثمارية أو الاستهلاكية.

ثم لا بد في متابعة تطور شروط الإقراض الخارجي، من حيث تطور سعر الفائدة، وفترة السداد، واشتراط طبيعة الاستخدام للقرض، وفترة السماح، وكيفية احتساب الآثار التضخمية للمبالغ المقترضة، وما يماثلها من شروط مرافقة للإقراض الخارجي.

وبالإضافة إلى ما تقدم تحتاج البلدان التي تعتمد التخطيط الشامل لأطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، إلى إعداد ميزانية (خطة) النقد الأجنبي، وهي بمثابة خطة للموارد وكيفية استخدامها من النقد الأجنبي في إطار خدمة التنمية الشاملة.

15 تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إشباعه:

ينبغي التعرف على حجم وتركيب الاستهلاك النهائي وأهم السلع الرئيسية، أو مجموعات السلع الرئيسية فيه لإشباع الحاجات الأساسية للسكان، والتعرف أيضا على مصادر إشباعها. وهيكل الاستهلاك يصب في قناتين:

الأولى: - لإشباع الحاجات الشخصية، بما فيه تكوين الرأسمال المتمثل بالسلع الاستهلاكية المحتفظ بها كمخزون لدى المؤسسات التي تخدم السكان وتؤمن حاجات الاستهلاك الشخصي.

الثانية: - لإشباع الحاجات الاجتماعية، بما فيها تكوين الرأسمال المتمثل بالسلع الاستهلاكية المحتفظ بها كاحتياطي للمؤسسات العامة والتقدم العلمي وللدفاع عن الوطن وأمنه الداخلي.

والمفروض متابعة تطور الاستهلاك النهائي ومصادر إشباعه ارتباطا بالمؤشرات المباشرة وغير المباشرة مثل:

- نمو السكان والتغير الحاصل في تركيبهم من حيث السن بشكل خاص.

- ارتفاع حصة الفرد من الدخل الوطني،

وإمكانات تخفيف التباين في توزيعه بين الشرائح الاجتماعية المختلفة، ومدى الآثار التي يتركها على زيادة الميل للاستهلاك عند ذوي الدخل المحدود. أي حساب مرونات الدخل للطلب على السلع الرئيسية أو مجموعات السلع الرئيسية، كما يمكن أن تبينها دراسات ميزانية الأسرة والمصادر الأخرى مثل ميزان موارد ونفقات السكان الذي أشرنا إليه في الفصل الثاني.

- تغير الأسعار والآثار التضخمية على الدخول الحقيقية، أي على القدرة الشرائية الفعلية.

- ظهور السلع البديلة وتغير أذواق المستهلكين، وغيرها من العوامل التي تساعد على الإلمام الجيد بالمستهلكين وحاجاتهم الأساسية، وبقية الحاجات الأخرى المكونة لهيكل الاستهلاك النهائي.

- وبالنسبة لمصادر الإشباع لبعض السلع أو مجموعات السلع الرئيسية، ينبغي متابعة أرقامها بالكميات والمبالغ والأسعار، خلال فترة زمنية لمعرفة اتجاهات تطورها. ولا سيما من حيث الإشباع من المصادر المحلية أو عن طريق استيرادها من الخارج وهنا ليس المقصود هو اتباع ما يسمى باستراتيجية إحلال الواردات والبقاء على نفس الهيكل للسلع التي تلبي حاجات فئات معينة مقتدرة على الدفع. وإنما النظر إليها من زاوية أوسع ترمي للوفاء بالحاجات الأساسية للسكان والمجتمع، أي تغيير هيكل الاستهلاك الموروث، ثم محاولة إشباع ما يمكن منه من الإنتاج المحلي والعمل الموجه لتطويره باستمرار، وتغطية المتبقي من الخارج.

المستوردات وأيضا بالكميات والمبالغ والسعر الوسطي، كما هو مبين بشكل مبسط لغرض الإيضاح في الجدول التالي:

هذا ومن الممكن بل ومن المطلوب، عمله تفصيل مثل هذه الجداول ووضع المعلومات المفصلة عن كل حقل منها. مثلا بالنسبة للحبوب بيان مكوناتها من القمح والشعير والأرز وبقية الأنواع الأخرى. وبالنسبة للحوم كذلك بيان أنواعها من لحم الغنم ولحم البقر وغيرها من اللحوم المستهلكة. ومعرفة حصة الفرد المستهلك من كل منها ومدى تطور هذه الحصة وعلاقاتها بتطور حصة الفرد من الدخل الوطني كمعدل متوسط عام لأغراض الدراسة والتخطيط.

وهكذا يمكن متابعة بقية مجموعات السلع المكونة لهيكل الاستهلاك

جدول يبين السلع الغذائية (كميات ومبالغ والسعر الوسطي)

مجموع الإنتاج المحلي ناقصا الصادرات زائداً المستوردات يساوي مجموع الطلب المحلي

مجموعات السلع / الفترات		1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)
الحبوب	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
اللحوم	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
الحليب ومشتقاته	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
السكر ومنتجاته	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
سلع هامة أخرى	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			

النهائي مثل المنتجات الكيميائية ومواد التنظيف. ومنتجات مواد البناء والتأسيسات الصحية، ومنتجات الوقود والطاقة لأغراض الاستهلاك النهائي (التي لا تدخل في بنود الاستثمارات)، ومنتجات المعادن من السلع المنزلية المعمرة وما شابه ذلك.

مثل هذه الكشوف والموازين السلعية تقرب المخططين من معرفة الحاجات المكوّنة للاستهلاك النهائي واتجاهات تطورها المقبل. وهذه مهمة ليست سهلة وليست محصورة في الفنيين فقط، وإنما تستلزم وجود دائرة خاصة في هيئة التخطيط الوطني تكون معنية بهذا الموضوع وتضم مجموعة من

مجموع السلع / الفترات		1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)
نسيج قطني	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
نسيج صوفي	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
نسيج حريري	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
نايلون وما شابهه	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			
ألبسة جاهزة	من الإنتاج المحلي			
	من الاستيراد			

المختصين من الاقتصاديين والاجتماعيين والأطباء وغيرهم ممن له دور في هذا المجال. وعند معاينة مصادر إشباع الطلب ينبغي أن نأخذ في الاعتبار إمكانية زيادة حجم الإنتاج المحلي في المشاريع القائمة بعد تشغيلها بكامل طاقتها الإنتاجية المتاحة، أو حتى بإجراء بعض التوسعات فيها. وكذلك عامل إنجاز المشاريع الموجودة في إطار الخطة موضع التنفيذ، والتي من المفروض أن تنجز وتدخل حيز الإنتاج الفعلي خلال الفترة القريبة القادمة. وبعد ذلك التفكير في إنشاء المشروعات الجديدة مع عدم الإفراط في خلق المشاريع لكل ما يحتاجه البلد المعني في إطاره القطري (ذهنية الاكتفاء الذاتي القطري) وهذا التوجه مرغوب وممكن في الإطار القومي العربي بالنسبة للكثير من السلع الاستهلاكية لإشباع الحاجات الأساسية للسكان والمجتمع.

١٦ تطور الحالة المالية وتوزيع الدخل:

الموارد المتاحة داخليا تتأتى من الدخل الوطني، حيث عندما نطرح منه الاستهلاك الضروري (إجمالي الاستهلاك في البلاد ناقصا الاستهلاك الترفي والتبذيري) فيكون المتبقي هو الفائض الاقتصادي. وقد سبقت الإثارة إلى منابعه في الفصل الأول عند الحديث عن المقدمات الاقتصادية. ويمكن أن يضاف إليها بعض المصادر الخارجية مثل المساعدات والهبات، والقروض والتسهيلات الائتمانية والقروض التجارية، أو الاستثمارات المباشرة من الخارج في داخل البلد المعني، وهذه مصادر مؤقتة ينبغي إعادتها في فترة لاحقة ما عدا المساعدات والهبات. كما يمكن أن يكون من بين المصادر الخارجية المالية تحويلات الأرباح من مؤسسات تعود للبلد المعني موجودة في الخارج، ومدخرات العاملين من أبناء البلد في الخارج والمحولة إلى موطنهم.

وهذا الرصيد المتراكم من المصادر المالية الداخلية والخارجية من الممكن أن يتسرب جزء منه على شكل أرباح إلى الخارج. أو على شكل

تسديد قروض وفوائد (خدمة الدين)، أو أن يتجسد في هروب للأموال إلى الخارج، أو تحويل مدخرات العاملين من غير أبناء البلد إلى الخارج.

وهذه الموارد المالية المتاحة في الداخل وهي الأساسية وكذلك المتاحة من الخارج وهي المساعدة يمكن أن تعكسها ميزانية الحكومة العامة لتغطية النفقات الجارية والاستثمارية. وموازين دخول ونفقات الوزارات والمؤسسات العامة والمختلطة والتعاونية والخاصة، وميزان دخول ونفقات السكان (القطاع العائلي)، وخطة الائتمان المصرفية وخطة بنك الدولة المركزي وميزانية (خطة) النقد الأجنبي وميزان المدفوعات، وقد سبقت الإشارة إلى البعض منها في الفصل الثاني.

تطور الادخار والتغطية المالية للاستثمار:

متابعة تطور الادخار بمنابعه الداخلية الأساسية والخارجية المساعدة لها أهمية كبيرة لمعرفة قدرة البلد المعني على تغطية الاستثمارات المطلوبة للخطط الإنمائية لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي، أو فيما إذا كانت فجوة بين الادخار والاستثمار. وهذه الفجوة إما أن تكون نتيجة عجز المدخرات عن تغطية الاستثمارات، وهو الوضع الغالب في أكثرية الأقطار العربية، فتضطر هذه الأقطار لسد هذه الثغرة بالقروض الخارجية. وإما أن يحصل العكس بفيض هذه المدخرات عما هو محدد لحجم الاستثمارات، وبالتالي إيجاد فرص لاستخدام هذه المدخرات الفائضة في خارج البلاد. كما هو الحال بالنسبة لبعض الأقطار العربية المنتجة للنفط والتي تسمى بدول الفائض، بحجة ضعف القدرة الاستيعابية للإنفاق الاستثماري فيها. والمنابع المحتملة للمدخرات المحلية والقومية يمكن أن تكون هي التالية:

- مدخرات الحكومة في ميزانيتها الجارية نتيجة فيض مواردها الضريبية ومن المصادر الأخرى المغذية للميزانية الجارية على نفقات الحكومة الجارية.

- مدخرات قطاع الدولة الاقتصادي، والجزء المشترك ضمن القطاع المختلط، نتيجة فيض موارده على نفقاته.

- مدخرات القطاع التعاوني، وهي ما زالت محدودة جدا، حيث إن هذا القطاع في بداية نشأته، وهو غالبا يقترض من الدولة.

- مدخرات قطاع الأعمال الخاص، ولا سيما مدخرات ذوي الدخول الريعية، والذين يعيشون على ريع الأراضي والمباني والأسهم والسندات.
- مدخرات العاملين في الداخل، أو مواطني البلد المعني العاملين في الخارج، والذين يحولون جزءا من دخولهم المدخرة إلى موطنهم.

إن معايير التفريق بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار القومي الإجمالي هي نفس معيار التفريق بين الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي حسب مفاهيم المحاسبة القومية، التي ترى عند إضافة مدفوعات عوامل الإنتاج مع العالم الخارجي (والتي يجوز أن تكون إيجابية أو سلبية) إلى الناتج المحلي الإجمالي، عندها نحصل على الناتج القومي الإجمالي. أما المقصود بمعدل الادخار المحلي الإجمالي فانه يساوي نسبة المدخرات الإجمالية إلى الناتج المحلي الإجمالي. في حين يكون معدل الادخار القومي الإجمالي مساويا لنسبة المدخرات القومية الإجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي. والمفروض أن يعكس المعدل الحدي للادخار مدى جدية البلد المعني في تعبئة الفائض الاقتصادي المدخر لأغراض التنمية الشاملة من أجل تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

جدول يبين تطور المدخرات (بملايين . . .)

المؤشرات / الفترات	1975/71		1980/76		1985/81	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
1 – معدل الادخار المحلي الإجمالي						
2 – معدل الادخار القومي الإجمالي						
3 – نسبة (1) إلى (2)						
4 – المعدل الحدي للادخار						

وبالنسبة للتغطية المالية للاستثمارات تجري متابعة تطور حجمها الإجمالي ومتوسطها السنوي ومعدل نموها السنوي، ونسبة الاستثمارات إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي. وكذلك متابعة مؤشر نسبة هذه الاستثمارات إلى الادخار المحلي والقومي الإجماليين. وذلك لمعرفة نسبة ما يغطى منها بالمصادر المحلية، ونسبة ما يغطى منها بقروض خارجية وتكاليف خدمتها، كما سبقت الإشارة إليها عند الحديث عن عبء وخدمة الدين الخارجي.

جدول يبين تطور الاستثمارات الإجمالية

بملايين وحدات نقد البلد المعني

الفترات / المؤشرات	1975/71		1980/76		1985/81	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	تخمين
إجمالي الاستثمارات						
نسبتها للناتج المحلي الإجمالي						
نسبتها للناتج القومي الإجمالي						
نسبة الاستثمارات إلى المدخرات						
الفجوة بين الاستثمار والادخار						
الفجوة بين الصادرات والواردات						

في نموذج الفجوتين (فجوة الادخار-الاستثمار، وفجوة الصادرات-الواردات) لا سيما في مجال توضيح أهمية عجز حصيلة النقد الأجنبي كقيد على عملية النمو، يبدو العجز في المدخرات عن تغطية الاستثمارات أنه الشكل البارز. وهو ما نجده كذلك في بعض الأقطار العربية غير

المنتجة للنفط، ومعها الجزائر أيضا مع أنه بلد منتج للنفط، كما دخل العراق في السنوات الأخيرة ضمن هذه المجموعة. في حين نجد الفجوة المعكوسة في بعض البلدان المنتجة للنفط تتمثل بفيض مدخراتها عن حاجتها للاستثمارات في إطار خططها الإنمائية، بعدة أضعاف. حيث كانت على سبيل المثال في منتصف السبعينات من هذا القرن في السعودية أكثر من (8,5) أضعاف، وفي الكويت حوالي (6,8) أضعاف. في حين كان الحال في نفس الفترة في السودان يقل عن النصف (40,5٪)، وفي مصر يزيد قليلا عن النصف (58,8٪)، أي إن كلاً من السودان ومصر مضطرتان للبحث عن تمويل خارجي لاستكمال التغطية المالية المحلية لاستثماراتهما.

هذا ويجري احتساب الفجوة بين الادخار-الاستثمار، لمزيد من الدقة لأغراض التحليل والتخطيط، على أنها تساوي نسبة الادخار القومي إلى الناتج القومي الإجمالي مقسومة على نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج القومي الإجمالي. ومن المفيد في هذا المجال متابعة تطور الفجوة بين الادخار والاستثمار لمعرفة مدى الاستقرار والتذبذب الموجود في مسارها.

تطور ميزانية الدولة الجارية:

يحتاج المخططون من أجل توضيح صورة الوضع المالي إلى مجموعة من البيانات والاستعانة بجداول التدفقات المالية والموازين المالية وبشكل خاص لميزانية الدولة الجارية (والاستثمارية كذلك) ولميزان المدفوعات خلال كل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المفيد متابعة المعدل السنوي لنمو هذه الإيرادات الجارية، والآثار التضخمية على قيمتها الشرائية ارتباطا بتطور المعدل العام للأسعار خلال نفس الفترة المشمولة بالدراسة والتحليل والتخطيط.

وبنفس الطريقة نتابع تطور الإنفاق الجاري ومعدل نموه السنوي، وهيكل هذا الإنفاق ونسبته إلى الدخل الوطني، وذلك لمعرفة مدى الدور الذي تقوم به ميزانية الدولة باعتبارها أداة لتوزيع وإعادة توزيع (التوزيع الأولي والتوزيع الثانوي) واستخدام الدخل الوطني.

ومن مقارنة الإنفاق الجاري بالإيرادات الجارية (التقديرية والفعلية)

جدول يبين تطور هيكل الإيرادات الجارية

بملايين وحدات نقد البلد المعني

الفترات / التفاصيل	1975/71		1980/76		1985/81	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	تخمين
إجمالي الإيرادات الجارية						
الموارد الضريبية						
الموارد من حصة الدولة من الأرباح						
الموارد الأخرى						
حصة الفرد من الإيرادات الجارية						

نتوصل إلى معرفة الفجوة التي تمثل الفائض أو العجز وفي الحالة الأخيرة التعرف على سبيل تسوية هذا العجز، فيما إذا كان من مصادر داخلية أو خارجية، أو بتقليص بنود الإنفاق قدر الإمكان. وقد تبين من متابعة تطور وقائع بعض الميزانيات الجارية لدول عربية معينة أنها كانت تعالج العجز في ميزانيتها الجارية بـ «الاقتراض» من المخططات الاستثمارية، وبذلك تضيف عقبة جديدة أمام محاولاتها الإنمائية بعرقلتها تنفيذ ما تضعه في إطار خطتها الإنمائية من جراء العجز في تغطية الاستثمارات وقد استخدمت بعض هذه الدول العربية توحيد ميزانيتها (الجارية مع الاستثمارية مع الميزانيات المستقلة للمؤسسات العامة) لتغطية هذا الواقع للإنفاق الجاري المتزايد على حساب الإنفاق الاستثماري الحقيقي لتوسيع القاعدة الإنتاجية في البلاد.

وعند التعمق في تحليل الإنفاق الجاري على ما هو ضروري وأقل ضرورة، يمكن البحث عن سبل ترشيد هذا الإنفاق ليحقق عدالة توزيع الدخل وينسجم مع التوجهات التي يتطلبها التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

جدول يبين تطور هيكل النفقات الجارية

بملايين وحدات نقد البلد المعني

الفترات / التفاصيل	1975/71		1980/76		1985/81	
	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	تخمين
إجمالي النفقات الجارية						
النفقات على التعليم						
النفقات على الصحة						
النفقات على الأمن والدفاع						
النفقات الأخرى						
حصة الفرد من الإنفاق الجاري						
نسبة الإنفاق الجاري إلى الدخل الوطني						

وهنا أيضا من المفيد متابعة تطور المعدل السنوي للنفقات الجارية الإجمالية، ولكل بند من بنودها الرئيسية. وحساب الميل الحدي للنفقات الجارية، ومقارنة هذا المؤشر بمثيله في النفقات الاستثمارية الإنمائية. وبجمع الاثنين معا (النفقات الجارية زائدا النفقات الاستثمارية) نتوصل إلى جملة الإنفاق العام، ومن المفيد متابعة تطور نسبة هذا الأخير إلى الدخل الوطني خلال نفس الفترات المدروسة لأغراض التحليل والتخطيط.

تطور توزيع الدخل:

توجد علاقة متبادلة بين نمو الدخل الوطني وتوزيعه على تعويضات المشتغلين (عوائد العمل) وفائض العمليات (عوائد التملك) من جهة، وتأثير نمط توزيعه على الخارطة الاجتماعية ومستوى معيشة السكان والتقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى.

في مطلع القرن الماضي دعا الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو إلى أن يكون الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي منصبا على المبادئ التي تحدد توزيع مجمل الدخل (الناتج القومي) بين مختلف الفئات المساهمة في توليده (عناصر الإنتاج). ومن هنا يمكن اعتبار هذا المفكر من أوائل المهتمين بمعالجة ما يسمى بالتوزيع الوظيفي للدخل، استنادا للحقوق المترتبة على الإنتاج الوطني والناجمة عن ملكية الموارد الاقتصادية. فالعملية الإنتاجية تستلزم خدمات هذه الموارد الاقتصادية، وللحصول عليها لا بد من دفع أثمانها لأصحابها. ومن هنا ينبثق التوزيع الوظيفي للدخل الوطني، بين تعويضات المشتغلين بصورة أجور ومرتبات ومكافآت (عوائد العمل) ودخول المالكين للأرض بصورة ريع، والمالكين للمعدات بصورة أرباح، والمالكين للأموال بصورة فوائد وكلها تشكل عوائد تملك. وهذا التوزيع الوظيفي للدخل يفرز بالتالي ما يسمى بالتوزيع الشخصي للدخل، استنادا لكمية وسعر الموارد الاقتصادية التي في حوزته (بما في ذلك قوة العمل البشري بمهاراته)، ويوظف هذه الموارد في العملية الإنتاجية (بصورة مباشرة أو غير مباشرة). ونظرا للتفاوت الكبير الموروث والموجود في ملكيات هذه الموارد الاقتصادية، نجد هذا التفاوت الكبير أيضا في توزيع الدخل. وهناك عوامل تزيد في هذا الدخل الشخصي المكتسب، مثل الدفعات التحويلية، أو ما يمكن أن تخفضه، مثل الدفعات لتسديد الضرائب. وهذا الأمر ينطبق على المؤسسات التعاونية والمؤسسات العامة كذلك.

وفي هذا المجال ينبغي أن يتعمق التحليل لمعرفة الدخل الحقيقي، أي الدخل النقدي مقوما بالسلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها مقابل هذا الدخل النقدي ارتباطا بتغير الأسعار المستمر في تاريخ معين مقارنا بالدخل في مكان أو زمان يعتبر أساسا للمقارنة.

بالنسبة لدخل عوامل الإنتاج المتسربة من الدخل إلى الخارج، أوضح مثال لها هو الدخل الذي كانت تستحوذ عليه شركات النفط الأجنبية قبل تأميمها في بعض الأقطار العربية المنتجة للنفط. حيث كانت هذه الحصة تخرج على شكل أرباح لاستثماراتها في حقول النفط وفقا للامتيازات المنصوص عليها في العقود القديمة. وبالإضافة لهذه الطريقة المباشرة، فهناك الفروق في سعر النفط المحاسبي الذي كانت تتم بموجبه حسابات

جدول يبين تطور المكانة النسبية لكل من عوائد العمل وعوائد التملك في التوزيع الوظيفي للدخل الوطني (بملايين . . .)

الفترات / المؤشرات	1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)
تعويضات المشتغلين (عوائد العمل)	%	%	%
فائض العمليات (عوائد التملك)	%	%	%
عوائد عوامل الإنتاج المحلية	100	100	100
ناقصا أو زائداً دخل عوامل الإنتاج للخارج أو من الخارج			
الدخل القومي بكلفة عوامل الإنتاج			

الأرباح والسعر الحقيقي الذي يدفعه المستهلك لهذه الشركات أو لمن ينوب عنها في سوق المستهلكين. وفي الحالة المعاكسة عندما يكون للبلد المعني استثمارات أو إبداعات أموال في البنوك في الخارج تدر عليه ربحا يحوله من الخارج إلى الداخل فيزيد بذلك في حجم دخله الوطني المحلي.

بالإضافة إلى هذه الصورة الإجمالية كما تقدمها المفاهيم والمعطيات الإحصائية للمحاسبة القومية، التي ينبغي معرفتها عند تطور توزيع الدخل، لا بد من التعمق في تحليل التوزيع للدخل ضمن القطاعات حسب الشرائح الاجتماعية. وهي مهمة في ظل نظام الحسابات السائدة في الأقطار العربية الأكثر صعوبة من الأولى، حيث تحد منها قلة الإحصائيات المتاحة في هذا المجال. ولكن يمكن متابعة تطور حجم ومتوسط الأجور والمرتبات، في كل من القطاع العام والمختلط والقطاع الخاص على سبيل المثال في الصناعة، أو في بعض الأنشطة الأخرى. وكل بداية في هذا الحقل مفيدة، ثم يجري

جدول يبين المعدل الوسطي السنوي لتطور التوزيع الوظيفي للدخل

بالأسعار . . . وبملايين . . .

الفترات / المؤشرات	سنة الاساس 1970	1975/71	1980/76	1985/81 (تخمين)	معدل النمو الوسطي السنوي
تعويضات المشتغلين (عوائد العمل)	100				%
فائض العمليات (عوائد التملك)	100				%
عوائد عوامل الإنتاج المحلية	100				%
(±) صافي دخل عوامل الإنتاج إلى الخارج/ أو من الخارج	100				%
الدخل القومي بكلفة عوامل الإنتاج	100				%

العمل على تطويرها رغبة في توضيح الصورة وتشخيص معالم الخلل، من أجل رسم السياسات العملية للوصول إلى عدالة توزيع الدخل كحافز أساسي للمشاركين في صنع التنمية ولتحقيق هدف من أهداف التقدم الاقتصادي والاجتماعي لصالح المجتمع بأسره ولصالح كل فرد منه.

هذا وقد سبقت الإشارة لبعض مؤشرات ومكونات توزيع الدخل الأولي والتوزيع الثانوي (عملية إعادة توزيع الدخل) واستخدامه النهائي، عند الحديث عن حركة الدخل الوطني وميزانه في الفصل الثاني وهي مكملة لهذا الموضوع، ومازال باب الاجتهاد مفتوحا للعاملين في هذا الحقل لتطويع كل من المحاسبة القومية وميزان الدخل الوطني للوصول إلى المنهجية الملائمة للتطبيق العملي المحقق لأغراض التقدم الاقتصادي والاجتماعي، والتخطيط لكل طور من أطواره في المرحلة التي يجتازها البلد المعني، وبالتنسيق مع

بقية أقطار الوطن العربي. وقد تم عقد ندوة علمية للعاملين في هذا المجال في البلدان العربية، في عام 1982 في عمان للتباحث والحوار حول هذه المسائل المحاسبية القومية وسبل تطويعها لأغراض التخطيط للتنمية، وفي خطة عمل المعهد العربي للتخطيط لعام 1984 تنظيم اجتماع خبراء حول الموضوع نفسه.

الباب الرابع
نموذج إطار عام لتخطيط
التقدم الاقتصادي والاجتماعي

17 تحديد الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية والقطاعية

ينبغي تحديد الأهداف على أساس الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال التعرف على الوضع الاقتصادي والاجتماعي القائم، ومن تشخيص المشاكل التي تواجه تقدمه، وعلى ضوء التفضيل الاجتماعي، ليس كرغبة ذاتية لقيادة هذا المجتمع بعيدا عن واقع المرحلة التي تجتازها البلاد المعنية، وإنما بعد تحديد دقيق لطبيعة هذه المرحلة في كل طور من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي.

ومن معاينة الواقع المعاش في الكثير من الأقطار العربية يمكن القول بأننا نحتاج إلى تحقيق نقلة كمية وكيفية تتمثل في المجال الاقتصادي بالتحوّل من سياق الإنتاج البسيط المبعثر المهيمن بشكل خاص في الزراعة والحرف، إلى سياق الإنتاج الموسع الممركز الموجه، وذلك لغرض الوصول إلى تحقيق إنتاجية عمل مجتمعي في جميع القطاعات الإنتاجية والأنشطة الفعالة الأخرى، بمعدل يتزايد باستمرار ويفوق معدل زيادة نمو السكان ومعدل

زيادة الاستهلاك. وتخصيص كل الفائض الاقتصادي المتاح (والمحتمل) للتراكم الاستثماري من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية وتأمين عدالة توزيع ثمراتها، بين المنتجين المباشرين والمشتغلين في المجالات الأخرى، وكذلك فيما بين الأجيال.

ولتحقيق مثل هذا الهدف النوعي المركزي لا بد من تشخيص وصياغة الأهداف الأولية مثل تحقيق زيادة معينة خلال سنوات الخطة في الدخل الوطني وتنوع مصادره، وزيادة الاستهلاك النهائي مع تغيير هيكله لصالح إشباع الحاجات الأساسية للجماهير الواسعة، وزيادة الاستثمارات مع تغيير تركيبها لصالح توسيع وتجديد الطاقات الإنتاجية وزيادة فرص العمل المنتج، إلى آخره من الأهداف الأولية المماثلة في الأهمية لمجمل الاقتصاد الوطني والمجتمع. وكذلك تشخيص وصياغة الأهداف المشتقة، أي المنبثقة من الأهداف السابقة، حيث يمكن ترتيب كل هذه الأهداف على النحو التالي:

- أهداف إجمالية لمجمل الاقتصاد الوطني.

- أهداف قطاعية ا للوزارات النوعية المتخصصة)، وتبعا للملكية (قطاع عام، مختلط، تعاوني، خاص)، وإقليمية.

- أهداف للتعامل مع العالم الخارجي، أولا على الصعيد العربي القومي، ومن ثم على صعيد البلدان النامية، ومع البلدان الرأسمالية والبلدان الاشتراكية.

ومن ناحية أخرى يمكن ترتيب هذه الأهداف إلى أهداف نوعية تتطلب العمل الفني المحاسبي لتحويلها إلى أهداف كمية واضحة ومحددة بأرقام قابلة للتنفيذ والمتابعة ومنسجم بعضها مع البعض الآخر. ويمكن الفرز بين أهداف مُلزمة موجهة معنونة لمؤسسات معينة وبشكل واضح في مؤسسات قطاع الدولة والقطاع المختلط والقطاع التعاوني، وبين أهداف تأشيرية ترافقها محفزات وروادع من أجل التأثير للتوجه نحو هذه الأهداف التأشيرية، لا سيما من قبل القطاع الخاص، والمؤسسات التعاونية والمختلطة والعامة المتمتعة باللامركزية في عملها. وكذلك تشخيص الأهداف الطويلة الأمد وذات الأمد المتوسط والأمد القصير، وفيما إذا كانت أهداف محددة أو مرنة.

إذن نقطة البداية في إعداد الخطط الإنمائية بعد إجراء المسح والتحليل

للوضع الاقتصادي والاجتماعي السابق والحاضر القائم، هي صياغة الأهداف لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وهذا العمل يشارك فيه إلى جانب السلطة السياسية والتنظيمات الجماهيرية، المختصون الاقتصاديون والاجتماعيون والفنيون من الكوادر المخططة.

وهذه الأهداف يمكن أن يوجد فيما بينها تعارض بسبب المصالح الاجتماعية المتباينة، ومصالح الأجيال المتعارضة أحيانا، ومصالح الدول المختلفة التي قد لا تكون منسجمة. وكذلك بتأثير القيود الآتية من المحدودية النسبية للموارد البشرية من حيث الكم والنوع والموارد المادية والمالية. وهذا كله يتطلب البحث عن التناسبات بين هذه الأهداف، في إطار التفضيل الاجتماعي السائد. أي أن السلطة السياسية بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية في المجتمع، هي التي تبين الاتجاهات والمنطلقات العامة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. وعلى ضوئها يجرى تحديد الإجماليات للاقتصاد الوطني بأسره وللمجتمع. ومن هذه المؤشرات الإجمالية تصاغ الأهداف القطاعية، والتي بدورها تتجزأ إلى تفاصيل للمؤسسات (المشروعات). والمفروض هو أن يظل تبادل الرأي والمناقشات بين هذه المستويات مستمرا من أجل الوصول إلى المواءمة بين هذه المصالح والقيود. وقد يثمر هذا الحوار عددا من البدائل مما يغير بعض الأهداف الأولية واستنتاج الأهداف المشتقة منها حتى يتم الاستقرار ضمن خيار متفق عليه ويعتمد كإطار عام للخطة. ويرفق بهذا الإطار العام للخطة كل ما يلائم لتحقيقه من تدابير وإجراءات وسياسات لمختلف المستويات.

وهنا يقوم نظام الموازين الاقتصادية التخطيطية بدور منهجي وعلى كافة المستويات، لتقدير موارد واحتياجات كل مستوى، وتحديد الأوزان المعطاة للأهداف عند كل مستوى. وكذلك عند رسم إطار الخطة لكل مستوى، وتحقيق التناسق والتوازن بين الخطط المختلفة. وذلك من خلال الربط بين مدخلات ومخرجات كل مستوى من المعلومات التخطيطية.[1]

---

(١) للاستزادة حول هذه المنهجية راجع:

د. سعد حافظ محمود: «مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها» مصدر سبق ذكره.

وكذلك مؤلف الدائرة الإحصائية في الأمم المتحدة: «المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد القومي»، تعريب د. أحمد مراد وهو الآخر مصدر سبق ذكره.

ولتسهيل عملية أعداد مثل هذه الموازين يجرى التركيز على مجموعة محددة من السلع الاستثمارية والسلع الإنتاجية للاستهلاك الوسيط، والسلع المخصصة للاستهلاك النهائي الشخصي والجماعي لإشباع الحاجات الأساسية للسكان والمجتمع. وهي السلع التي يسبب النقص فيها نتائج سلبية تعوق المجتمع من الوصول إلى أهدافه الاقتصادية والاجتماعية السياسية والعسكرية. وهذه السلع الأساسية (الاستراتيجية) من الممكن ترتيب سلم أولوياتها حسب الأوزان الترجيحية لها في إطار الاختيار الاجتماعي في زمان ومكان محددين. وقد سبقت الإشارة إلى بعض مقاييس هذه الأولويات في الترتيب، في القسم الثاني من هذا الكتاب.

إن تحديد الأهداف على جميع المستويات يتبين مما تقدم أعلاه أن، له جانبين، أحدهما يعكس ما نحتاجه للاستخدامات المتعددة، والأخر يؤمن مصادر الحصول عليها. وارتباطا بهذا الموضوع يجرى تحديد أهم القطاعات حسب أولويات يتم وفقا لها التمييز في الوزن النسبي من حصص الموارد المتاحة، البشرية والمادية (الاستثمارات). وهناك عوامل متغيرة، اقتصادية واجتماعية سياسية وعسكرية، تؤثر على تحديد الوزن النسبي لهذه الأولويات القطاعية وتبلور المعايير التي تعتمد في هذا المجال، في إطار اختيارات المجتمع المعني لكل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي. ومن هذه المعايير على سبيل المثال، الوزن النسبي للقطاع في زيادة فرص العمالة وبشكل خاص المنتجة والحد من البطالة الموسمية والدائمة وصولا للتخلص منها. والوزن النسبي للقطاع في توفير السلع الضرورية لاستمرار في تقليل الاعتماد على الواردات من السلع المنتجة في خارج الوطن العربي. والوزن النسبي للقطاع في توفير الخدمات عملية تكرار الإنتاج الموسع وتأمين التشابك القطاعي، وبشكل خاص تشابك القطاع النفطي في البلدان المنتجة له مع بقية قطاعات الاقتصاد الوطني، والتشابك القطاعي على الصعيد العربي القومي. والوزن النسبي للقطاع في توفير السلع الضرورية للقاعدة الشعبية الواسعة للقضاء على مظاهر الجوع والفقر ومسببات الكثير من الأمراض المنتشرة في البلاد خلال مرحلة زمنية منظورة، وتأمين استهلاك الفئات الأخرى بعد ترشيده. والوزن النسبي للقطاع الاجتماعية الضرورية المفقودة أو المحدودة في الظرف الراهن. وأخيرا الوزن النسبي للقطاع في

توفير السلع الضرورية للاستخدامات العسكرية لتأمين الدفاع عن الوطن. وعمل حساب الأوزان الترجيحية لهذه الأولويات القطاعية والمماثلة لها، والتنسيق فيما بينها استرشادا بدالة اختيارات المجتمع المعني عند التخطيط لكل طور من أطوار تقدمه الاقتصادي والاجتماعي، أمر ممكن في إطار الأدوات الفنية المتاحة في الوقت الحاضر للمخططين، وقد سبقت الإشارة إلى بعضها، لا سيما في القسم الثاني وفي قائمة المراجع.

تحديد الأهداف القطاعية:

تعتبر أهداف النمو القطاعي، أهدافا مشتقة من الأهداف الأولية المحددة لمجمل التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي أن تضع هذه الأهداف القطاعية في إطار الخطة الشاملة، من منظور التغير الهيكلي المنشود لمساهمة كل قطاع (زراعة، صناعة استخراجية، صناعة تحويلية ثقيلة، صناعة تحويلية خفيفة... الخ). وكذلك من منظور عائدية الملكية (قطاع عام، مختلط، تعاوني، خاص حرفي محلي، خاص رأسمالي محلي... الخ). أو من منظور التقسيم الثلاثي للأنشطة الأولية (زراعة وصيد وغابات وصناعة استخراجية)، والثانوية (الصناعة التحويلية والطاقة)، والثالثية (بقية الفروع التوزيعية والخدمات المختلفة). أو من منظور التقسيم الثنائي للإنتاج الاجتماعي الإجمالي فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج، وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي. وذلك من حيث العمالة والاستثمارات ومساهمتها في تكوين الناتج الاجتماعي الإجمالي والدخل الوطني كجزء منه.

وهذه بعض المؤشرات التي تسهم في تحديد الأهداف القطاعية

- **الاستثمارات**: حيث يجرى تقدير لحجم الاستثمارات المطلوبة للقطاع المعين، مع إشارة للمشروعات المنقولة من الخطة السابقة والمطلوب استكمالها، والمشروعات الجديدة المقترحة بالإضافة للتوسعات الإضافية على ما هو موجود فعلا.
- **الانتاج**: تقدير لحجم الإنتاج مع الزيادة المخططة في إنتاج القطاع المعين بالأرقام المطلقة والنسب بالمقارنة مع سنة الأساس المعتمدة. ونصيب العامل من الإنتاج ومقدار زيادته خلال سنوات الخطة.
- **العمالة**: تقدير لحجم العمالة وأنواعها التخصصية والزيادة المتوقعة

في فرص العمل الجديدة بالأرقام المطلقة والنسب، بالمقارنة مع سنة الأساس. وكذلك بالنسبة لتطور الإنتاجية المجتمعية لكل عامل، والأجور والمرتبات والمكافآت، ومعدل ارتفاع متوسط الأجر خلال سنوات الخطة، وسنوضح هذا المؤشر في جدولة التشغيل للقوى العاملة.

- **الواردات:** تقدير لسلع الاستهلاك الوسيط اللازمة للإنتاج في القطاع المعين، والمبالغ اللازمة لتغطيتها من العملات الأجنبية.

- **الصادرات:** تقدير لحجم الصادرات من سلع منتجات القطاع المعين، والمبالغ المتولدة عنها بالعملات الأجنبية.

- **الدخل:** تقدير لحجم مساهمة هذا القطاع في توليد الدخل الوطني بالأرقام المطلقة والنسب. ونصيب المشتغل في القطاع من الدخل المتحقق ومقدار زيادته في آخر سنة للخطة مقارنة مع سنة الأساس.

- **إشباع الطلب:** نسبة إشباع الطلب المحلي من ناتج هذا القطاع (استهلاك نهائي وخاص وجماعي، للاستهلاك الإنتاجي الوسيط، وللاستثمارات ولزيادة المخزون الاحتياطي) خلال سنوات الخطة ومعدل زيادتها السنوية.

- أي أهداف أخرى، حيث يمكن أن تكون لكل قطاع أهداف خاصة مميزة قد لا تظهر في القطاعات الأخرى، لاسيما قطاعات الخدمات المختلفة. ويجري التوصل لهذه الأهداف القطاعية من تجميع الأهداف الجزئية للمؤسسات الموجودة في داخل كل قطاع.

إن تحديد هذه الأهداف القطاعية في حقول الإنتاج والتوزيع والتبادل ولتصريف المنتجات، لا يمكن أن تكون له فائدة في العمل التخطيطي الشامل، إلا من خلال تأمين الترابط المتوازن بين حركة الموارد المادية والبشرية والمالية واستخداماتها في الاقتصاد الوطني بأسره.

ونظرا لأهمية الجانب البشري وما يرتبط به من مسائل اجتماعية، فإننا سنشير إلى بعض الأهداف الخاصة بهذا الجانب.

أهداف تنمية الموارد البشرية وتشغيل القوة العاملة بها:

هذا العنصر الإنتاجي مصدره الموارد البشرية في المجتمع بالإضافة لحركة الهجرة، وهو صانع التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ويجب أن يكون

هو المستفيد الأول من ثمراته. والأهداف التي ينبغي أن تصاغ في هذا المجال ترمي إلى تأمين فرص العمل لكل القادرين عليه والباحثين عنه من السكان. وترشيد توظيف هذه القوى العاملة وتسوية الفائض أو النقصان في مواقع العمل المختلفة، على أساس وضع المهارة المناسبة في موقع العمل المناسب لها. والعمل على رفع إنتاجية العاملين، عن طريق الاهتمام بتأهيلهم المهني وبالنواحي الثقافية والاجتماعية، وما يرتبط بها من ضرورة تعديل نظام القيم السائدة لصالح تعزيز العمل المنتج للرجل والمرأة على السواء أو مكافأة العمل بالأجر الملائم والمتوازن مع الجهد، ولتأمين مستوى معيشي جيد بالمفهوم المعاصر للعاملين وأفراد أسرهم والاستفادة القصوى من الخبرات الوطنية وتوفير الجو الديمقراطي والعملي لها.

ينبغي أن ننظر للموارد البشرية عند صياغة هذه الأهداف لتنميتها وتشغيل قوة العمل منها، على أنها مفهوم اقتصادي اجتماعي، وأنها الأساس للرخاء ولثروة المجتمع المادية.

وعند صياغة الأهداف في هذا المجال ينبغي أيضا أن ننظر للموارد البشرية من خلال تحركها المقبل على خارطة مواقع العمل. والتعرف على أسباب ذلك التحرك، مثل دخول أعداد جديدة من السكان إلى العمر الإنتاجي وخروج البعض منهم إلى سن التقاعد وزيادة حجم قاعدة الإنتاج وتنوعها، الذي يتطلب زيادة في عدد العاملين، وتنوعا في اختصاصاتهم المهنية. وظهور فائض أو نقصان في بعض مواقع العمل نتيجة لتقلص أو لتوسع فرص العمل فيها، بعد الانتهاء من إكمال سد مثلا أو استنفاذ مورد طبيعي، وما شابه ذلك. وعندما تزداد إنتاجية العمل بصورة أسرع من زيادة حجم الإنتاج، حيث تؤدى إلى تقليص الحاجة لعدد العاملين، وتتيح هذه الزيادة في إنتاجية العمل الفرصة إلى تحريك الفائض منهم إلى أماكن الحاجة إليهم، أو قد يحدث العكس. وقد يكون التحرك بدافع ذاتي للعاملين، بعد ازدياد تخصصهم أو وصولهم لسن تجعلهم بحاجة إلى عمل غير مرهق. أو قد يتطلب التوسع في العمران استحداث مواقع جديدة للعمل، كما قد يكون التحرك لدوافع أخرى.

وهذه الحركة للموارد البشرية التي نؤكد على ضرورة متابعتها عند الإعداد للأهداف في هذا الميدان، تجرى مترابطة مع ميدان سياق عقلية

تكرار تجديد الإنتاج الموسع. أي أن الجانب البشرى يتحرك مؤثرا ومتأثرا بالجانب الآخر المادي للقوى المنتجة في المجتمع (وسائل الإنتاج).

فكما نتحدث عن عملية تجديد الإنتاج الاجتماعي المادي نتحدث عن عملية تجديد إنتاج الموارد البشرية، حيث تتناول تجديد قوة الحياة لدى العاملين ومقدرتهم على ممارسة النشاط العملي والتعويض عن الفاقد الطبيعي وإنماء العاملين في مواقع الأنشطة الاقتصادية وغير الاقتصادية (الخدمات)، وتأهيلهم النظري والعملي الملائم لهذه المواقع، عند توزيعهم الأولى المرافق لدخولهم سن العمل (العمر الإنتاجي)، وإعادة توزيعهم التي ترافق حركة الموارد البشرية لمختلف الأسباب التي ذكرنا قسما منها.

وعند تحديد هدف كفاءة توظيف القوة العاملة من هذه الموارد البشرية، فإن المؤشر العام في هذا المجال يقاس بمستوى إنتاجية العمل المنجز في كل فرع أو نشاط اقتصادي وغير اقتصادي، على نطاق المجتمع بأسره.

ومن الأهداف التي تستحق التحديد في هذا المجال، مقدار نمو إنتاجية العمل، محسوبا بالنسبة المئوية بالقياس لمرحلة الأساس المحددة في مثالنا هنا عام 1985. وذلك حسب الفروع المختلفة (زراعة، صناعة استخراجية، صناعة تحويلية ثقيلة، صناعة تحويلية خفيفة، بناء.. الخ). وهذا الهدف يحدد أهدافاً أخرى مثل مقدار نمو الأجور والإنتاج وعدد العاملين وما شابه ذلك. وهدف رصيد ساعات العمل التي تتيحها الموارد البشرية، وتوزيعها حسب الحاجة إليها بين الفروع المختلفة، ونسبة المستخدم منها فعلا، ونسبة الطاقات البشرية الكامنة. وهدف رصيد أجور ومرتبات العاملين، الذي يتحدد بالمقدار المخطط المتوسط للأجور والمرتبات مضروبة بعدد العاملين المخطط حسب الفروع والقطاعات التي يحتويها الاقتصاد الوطني بمجمله. وهذا الهدف يرتبط بهدف حجم الدخل الوطني وتوزيعه بين الاستهلاك والتراكم الاستثماري. وكذلك يوجد هنا مكان لهدف إعداد الكوادر العمالية باجتثاث بقايا الأمية، وبالتدريب والتأهيل المهني، واستمرار التزود بالمهارات والمعارف خلال العمل. وهدف تحسين إدارة وتنظيم ظروف العمل وتقليص وقت العمل المهدور، وهدف الانتفاع بأوقات الفراغ خارج العمل. ووضع نظام مبرر علميا للحوافز المادية والمعنوية، والاهتمام بمكان العمل وصحة العاملين، وما شابه ذلك من أهداف في هذا المجال لتنمية الموارد البشرية

وتشغيل القوة العاملة منها. ومن بين الطرق المتبعة في التخطيط للقوى العاملة، طريقة تقوم على معرفة عدد المشتغلين أولا عند إعداد الخطة. ثم باستخدام تقدير مناسب لمعدل رأس المال اللازم لتشغيل كل عامل إضافي، يمكن استنتاج حجم العمالة المترتبة على هذه الاستثمارات، كما سترد في المثال المذكور في الصفحات التالية عند الحديث عن حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار عام لمعدل النمو المستهدف خلال سنوات خطة خمسية لأعوام (1986-1990). وبمقارنة هذا العدد للعمال الذين ستحتاج إليهم الخطة بالهدف المحدد من قبل الجهات المختصة عن التشغيل للقوى العاملة، يمكن إجراء التسويات بعد ذلك، بعد إعادة الحسابات للتقديرات السابقة لغرض التوليف فيما بينها. أو أن يكون التقدير نابعا من أماكن التشغيل التي تحدد حاجتها للعمالة على صعيد كل مؤسسة ومشروع، ومن ثم تجميع هذه الأرقام على صعيد الوزارة النوعية والقطاع النوعي، وبعدها على صعيد مجمل الاقتصاد الوطني كما سيتبين ذلك من جدولة التشغيل للقوى العاملة في ملحق الجداول. وعندما يكون في البلاد المعنية فائض في القوى العاملة، فينبغي أن يكون اختيار المشروعات الجديدة مضجعا لبعض المشروعات المكثفة للعمالة على حساب المشروعات المكثفة لرأس المال، مع مراعاة نمو إنتاجية العمل المجتمعي في الأمد المتوسط والبعيد كما سبقت الإشارة إلى ذلك عند الحديث في القسم الأول، عن المنطلقات لتخطيط التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

18 حالة تطبيقية بأرقام افتراضية لنموذج إطار عام لمعدل النمو المستهدف خلال سنوات خطة خمسية 1986-1990 بالتأكيد على أولوية النمو للقاعدة الإنتاجية.

إن مجموع الحاجيات المادية والخدمات الفعالة المكملة لها التي يخلقها المجتمع في فترة زمنية محددة، سنة واحدة مثلا، تساوي الإنتاج الاجتماعي الإجمالي الذي يتجدد كل عام. وهذا الإنتاج الاجتماعي من حيث القيمة التبادلية يتكون من مجموع الرأسمال الثابت لمواد العمل والاندثار اللذان يدخلان في العملية الإنتاجية زائدا القيم المضافة الجديدة من عوائد العمل وعوائد التملك (أجور+ أرباح وريع وفوائد). ومن حيث الشكل الطبيعي، أي القيم الاستعمالية لهذا الإنتاج الاجتماعي، يجري تقسيمه إلى وسائل إنتاج ومواد استهلاك. والمعيار الذي يستند إليه هذا التقسيم للإنتاج الاجتماعي الإجمالي هو طبيعة الاستخدام لهذه المنتجات.

مما تقدم يتضح بأن فرعي الإنتاج الاجتماعي اللذين يتجددان، هما: فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج. فرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك.

وللسير على طريق التقدم الاقتصادي والاجتماعي ينبغي أن ينمو أولا وبأكبر المعدلات الممكنة إنتاج وسائل الإنتاج في الفرع (أ)، وبعده

يأتي نمو إنتاج مواد الاستهلاك النهائي في الفرع (ب).

والأهداف الاقتصادية والاجتماعية الإجمالية والقطاعية التي سبقت الإشارة إليها من الممكن توليفها ليتضمنها مثل هذا النموذج لمعدلات النمو خلال سنوات الخطة، انطلاقا من سنة أساس معينة.

والنموذج كما هو مستعمل في هذا السياق «هو الشكل المبسط لنمط تسيير الاقتصاد الوطني، حيث يجرده من وحداته القائمة فيه على انفراد ويعطيه صفاته العامة الأساسية المحددة لطبيعة آليته الإقتصادية».[1]

وينبغي تأمين التوازنات الضرورية الداخلية في هذا النموذج، فيما بين عرض السلع (إنتاجي+ استيراد)، والطلب عليها (استهلاك إنتاجي + إستهلاك نهائي + تراكم استثماري + تصدير).

ونفترض في هذا المثال (لبلد ما وبملايين وحدات عملته) بأن حجم الاستثمارات خلال سنوات الخطة الخمسية 1986/ 1990 في الفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج، سيكون أكبر من حجم الاستثمارات في الفرع (ب) لإنتاج مواد الإستهلاك النهائي، خلال نفس الفترة.

أي أن: $\frac{\text{ث (أ)}}{\text{ث}} > \frac{\text{ث (ب)}}{\text{ث}}$

حيث أن:

ث (أ) تساوي مستلزمات الإنتاج المادية من الاستهلاك الوسيط زائدا قيمة الجزء المندثر من الموجودات الثابتة في الفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج.

ث (ب) تساوي مستلزمات الإنتاج المادية من الاستهلاك الوسيط زائدا قيمة الجزء المندثر من الموجودات الثابتة في الفرع (ب) لإنتاج مواد الإستهلاك النهائي وبالتالي فإن ث هي ناتج جمعهما معا.

والافتراض الثاني، لسهولة هذا التمرين، هو تساوي عوائد العمل مع عوائد التملك. وأن عوائد العمل أي تعويضات المشتغلين، من أجور ومرتبات ومكافآت نقدية وعينية أو ما يحتسب ضمنا كما هو الحال بالنسبة لصاحب العمل الصغير، الذي يمارس العمل بنفسه ويستحق ما يوازي الأجر نظير عمله، وما هو في حكم ذلك، جميعا تتحول إلى قيمة شرائية لامتصاص

---

(1) د. هاميل فرانت: «محاضرات في التخطيط الاقتصادي.» تعريب د. مجيد مسعود، مطبوعات المعهد العربي للتخطيط-الكويت 1975

جزء من المواد الاستهلاكية النهائية المتاحة. وإن عوائد التملك (أرباح + ريع + فوائد) للمالكين لوسائل الإنتاج والتوزيع، كأفراد أو دولة. جزء منها يتحول إلى قوة شرائية تمتص الجزء المتبقي من مواد الاستهلاك النهائي المتاحة والفائض من هذه الدخول يدخر ليضاف في السنة التالية إلى التراكم (الاستثمارات الجديدة). وذلك لزيادة وتوسيع مستلزمات الإنتاج المادية في الفرعين (أ) و (ب). وسيكون التوسع في الأجور والمرتبات فيهما كتحصيل حاصل من القيم المضافة الجديدة خلال السنة التالية.

والافتراض الثالث في هذا التمرين للحالة العملية بأرقام افتراضية هو أن الإنتاج يتضمن المنتج محلياً زائداً المستورد في الفرعين (أ) و (ب)، وتصريف ناتج الفرعين المذكورين ألف وباء لتغطية الطلب المحلي زائداً الصادرات. ولكن لغرض التبسيط وتسهيل هذا المثال لن نتحدث عن التجارة الخارجية كمتغير مستقل، وإن كان في الواقع لا يوجد أي قطر عربي ليست له علاقات تعامل مع العالم الخارجي.

أما الافتراض الرابع في هذا المثال، فهو أن الناتج السنوي للفرع (أ) يجري تصريفه كاستثمارات إستيعاضية زائداً استثمارات جديدة في السنة التالية في إطار الخطة. بحيث يوزع فيما بين الفرع (أ) نفسه معوضا المندثر وموسعا الموجود، والفرع (ب) أيضا معوضا المندثر فيه وموسعا للموجود. أي بتوزيع التراكم الاستثماري بصورة تجعل الطلب على الاستثمار يستوعب إنتاج السلع الرأسمالية المتحققة في الفرع (أ). وهذا الافتراض ذاته ينطبق على الفرع (ب) المنتج للمواد الاستهلاكية النهائية. أي بتوزيع القيم المضافة بشكل يؤدي بجزء منها إلى زيادة استهلاك العاملين وأرباب العمل لامتصاص المواد الاستهلاكية المنتجة في الفرع (ب). ويجدد التنبيه هنا إلى أنه في الحياة العملية يجري ادخار جزء من هذه القوة الشرائية بصفة اختيارية، أو غير اختيارية كما في حالة الاحتجاز لجزء من الدخل لأغراض التأمين الاجتماعي ولتسديد الضرائب وبالتالي فإن الفائض من المواد الاستهلاكية يعتبر في مثل هذه الحالة كمخزون.

معاني الرموز في هذا المثال:

(أ) فرع إنتاج وسائل الإنتاج.

(ب) فرع إنتاج مواد الإستهلاك النهائي.

(ث) مستلزمات الإنتاج المادية + جزء من الموجودات الثابتة.

(م) تعويضات المشتغلين، أي عوائد العمل من أجور ومرتبات ومكافآت، بما فيها ما يحصل عليه أصحاب الأعمال الصغيرة كمقابل لعملهم نقداً وعينا كما هو الحال في الزراعة.

(ف) فائض التشغيل، أي عوائد التملك من فائض العمليات على شكل أرباح وريع وفائدة لمالكي وسائل الإنتاج والتوزيع كأفراد أو دولة.

(م + ف) القيم المضافة الجديدة، أي الدخل الوطني الصافي.

(ك) التراكم للاستثمارات الجديدة، لتوسيع ث (أ) وث (ب). أي المدخر من دخل مالكي وسائل الإنتاج بعد اقتطاع الجزء الذي يخصصونه لمواد الاستهلاك النهائي (الفردي والجماعي).

(ث: م) التركيب العضوي للرأسمال، أي نسبة مخصص وسائل الإنتاج المادية من الموجودات الإنتاجية من وسائل العمل ومواده، إلى مخصص الأجور والمرتبات وما في حكمهما.

(ع) مجموع الرأسمال المستخدم، أي: ث + م.

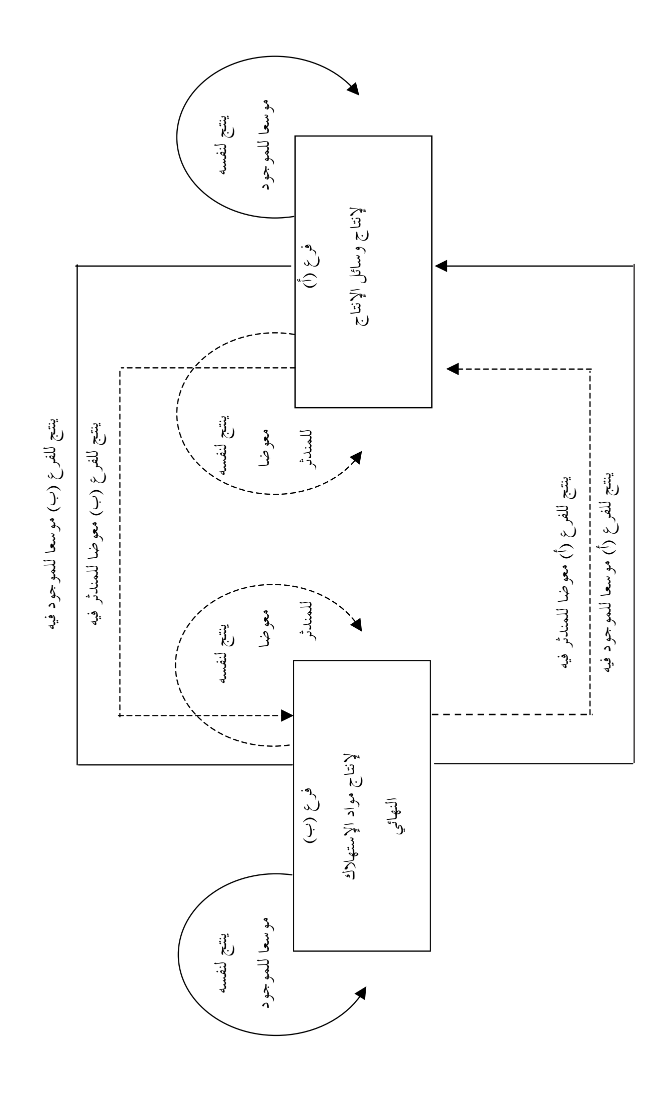
إذن هذا المثال يستند إلى مفاهيم منهجية عملية تكرار الإنتاج الموسع،[2] حيث كما سبقت الإشارة قبل قليل، يقسم الإنتاج الاجتماعي الإجمالي من حيث القيمة التبادلية النقدية إلى ث + م+ ف. ومن حيث القيمة الطبيعية الاستعمالية إلى فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج، وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي.

وهذا رسم تخطيطي مبسط لغرض الإيضاح يبين العلاقة الضرورية بين فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي.

تتبين من هذا الشكل التخطيطي المبسط العلاقة العضوية الضرورية بين فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج وفرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي خلال عملية تجديد الإنتاج المجتمعي الموسع. وهذه العلاقة الضرورية ينبغي إدراكها بصورة علمية دقيقة حتى لا تحدث تجاوزات لها تنعكس في الحياة العملية باختلالات تعرقل مسيرة التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فإذا

---

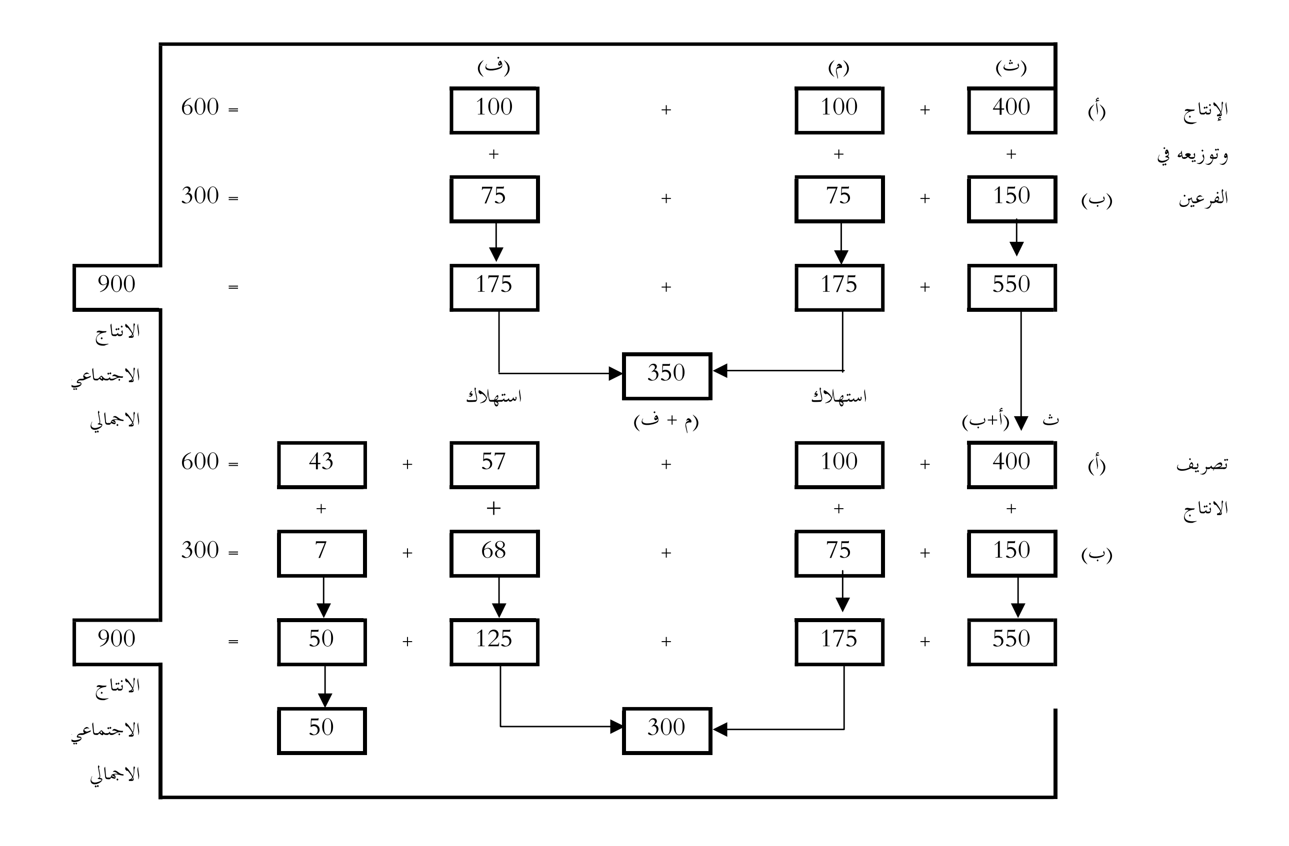
(2) للاستزادة حول هذه المنهجية يمكن مراجعة: مجموعة من المؤلفين «الرأسمالية»، تعريب د. داود حيدو، مطبوعات مكتبة الزهراء الحديثة، دمشق 1976.

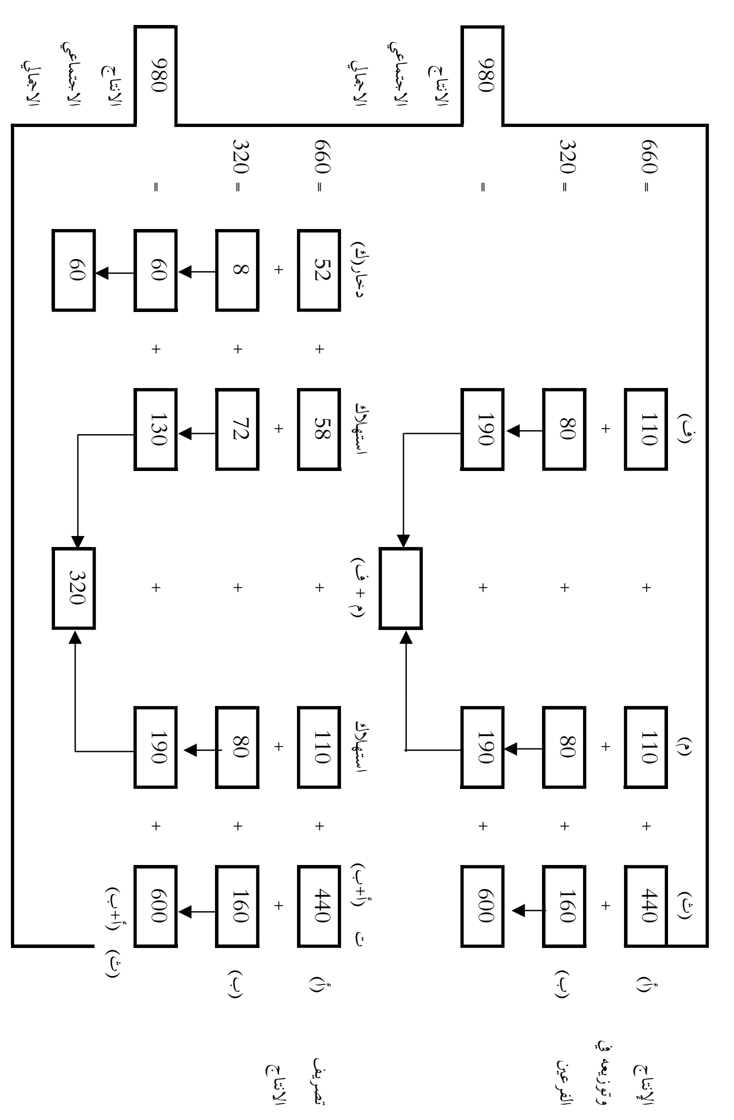

العلاقة الضرورية بين فرع (أ) وفرع (ب) في عملية تجديد الإنتاج
المجتمعي الموسع
ينتج للفرع (ب) موسعا للموجود فيه
ينتج للفرع (ب) معوضا للمندثر فيه
ينتج لنفسه
موسعا للموجود
فرع (أ)
لإنتاج وسائل الإنتاج
ينتج لنفسه
معوضا
للمندثر
ينتج لنفسه
معوضا
للمندثر
فرع (ب)
لإنتاج مواد الإستهلاك
النهائي
ينتج للفرع (أ) معوضا للمندثر فيه
ينتج للفرع (أ) موسعا للموجود فيه
ينتج لنفسه
موسعا للموجود

حصلت مبالغة في تغليب زيادة معدلات نمو فرع (أ)، فهذا يعني توسعه بسرعة وتشغيله لعدد كبير من العاملين الذين تتحول الأجور والمرتبات بأيديهم إلى قوة شرائية ينزلون بها إلى السوق. فإذا كانت معدلات نمو فرع (ب) بدرجة مبالغ في تخفيضها فإنه لا يستطيع هذا الفرع تقديم مواد الاستهلاك النهائي اللازمة لتصريف القدرة الشرائية المطروحة بأيدي المستهلكين مما يؤدي إلى زيادة التضخم، أي ارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية للسكان. وإذا كانت الأسعار مثبتة وتخضع لرقابة مشددة، فنجد ظاهرة الطوابير في انتظار الحصول على المواد الاستهلاكية وكلتا الحالتين تضعف الحوافز لدى المنتجين وهذا يؤدي إلى انخفاض إنتاجية عملهم ويكون الخاسر هو المجتمع بأسره.

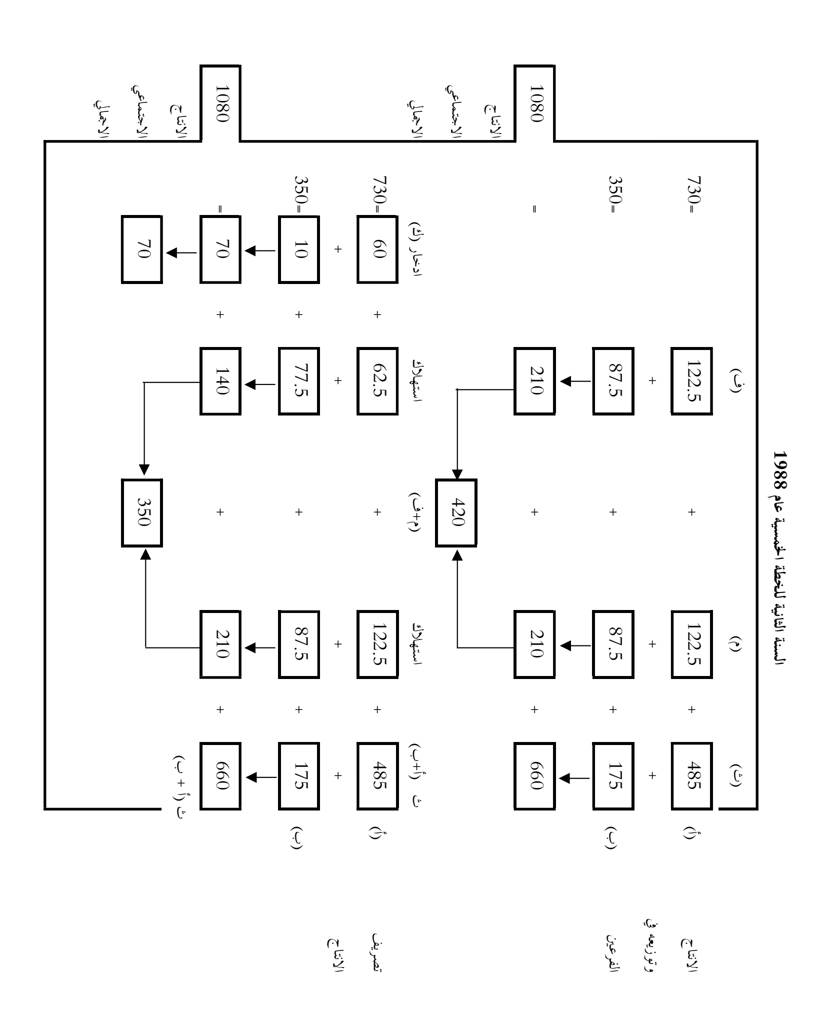
وعندما يحصل العكس في هذه العلاقة الضرورية ويبالغ في معدلات نمو الفرع (ب) مما يؤدي إلى توسعه وحاجته المتزايدة لطلب التجهيزات والسلع الوسيطة من الفرع (أ)، وعندما لا يكون هذا الأخير قادراً على تلبية الطلب تظهر الاختناقات في الفرع (ب) ولا يتمكن من الاستمرار في تحقيق معدلات نموه المرتفعة.

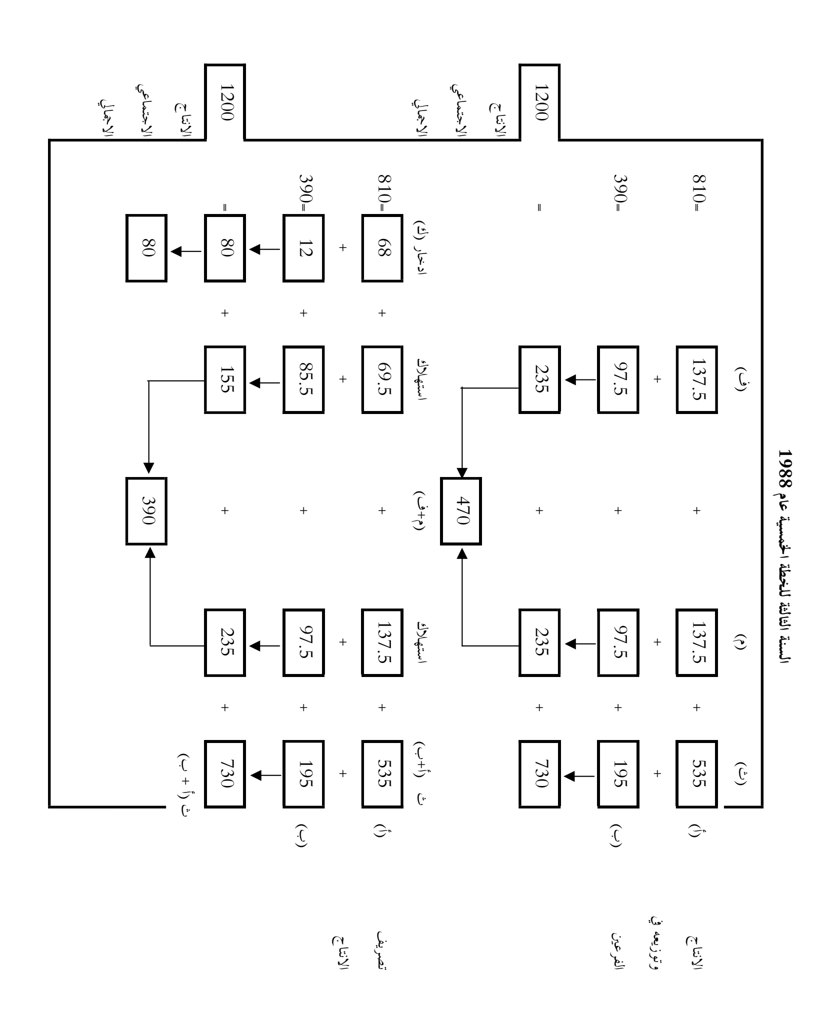
في الصفحات التالية نتابع هذا المثال لمعدلات النمو خلال سنوات خطة خمسية لسنوات 1986/ 1990 بأرقام وبملايين وحدات نقدية افتراضية لبلد ما، ملكية وسائل الإنتاج والتوزيع فيه، ملكية مختلطة للأفراد وللدولة، وهو وضع مقارب إلى ما هو عليه الحال في الأقطار العربية خلال هذه المرحلة من تطورها.

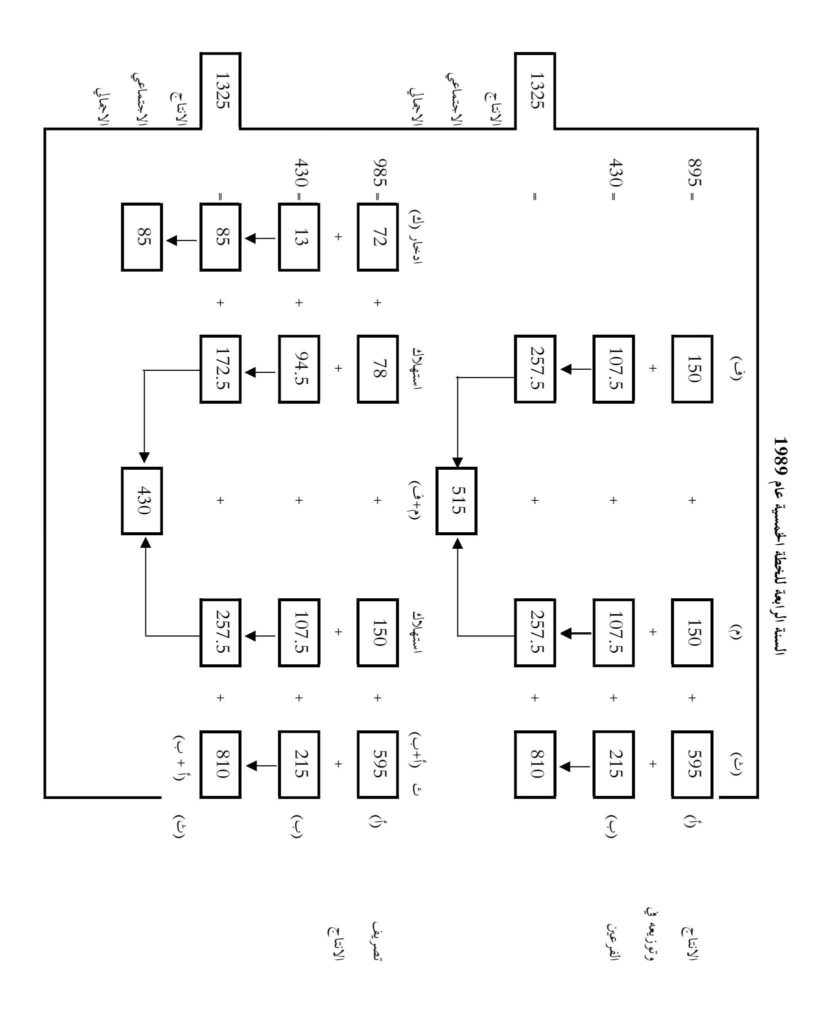

الإنتاج وتوزيعه في الفرعين
(أ)
(ب)
(ث)
(م)
(ف)
400
100
100
600 =
150
75
75
300 =
550
175
175
900 =
الانتاج الاجتماعي الاجمالي
استهلاك
350
(م + ف)
ث (أ+ب)
تصريف الانتاج
400
100
57
43
600 =
150
75
68
7
300 =
550
175
125
50
900 =
300
50
الانتاج الاجتماعي الاجمالي



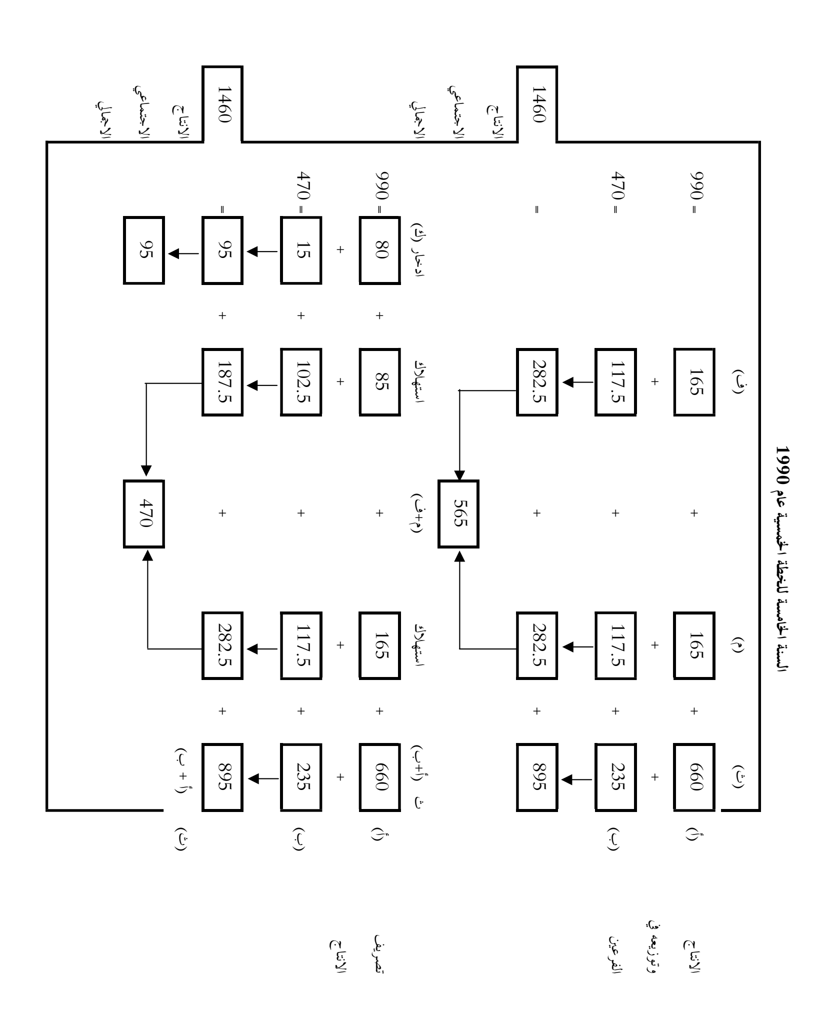
السنة الأولى للخطة الخمسية عام 1986
الإنتاج وتوزيعه في الفرعين
تصريف الإنتاج
الإنتاج الاجتماعي الإجمالي
980
660
320
(أ)
(ب)
(ث)
(م)
(ف)
(م + ف)
(أ+ب)
استهلاك
دخار(ك)
440
160
600
110
80
190
52
8
60
58
72
130
320


السنة الثانية للخطة الخمسية عام 1988
(ث)
(م)
(ف)
الانتاج
وتوزيعه في
الفرعين
(أ)
(ب)
485
175
660
122.5
87.5
210
122.5
87.5
210
730=
350=
=
1080
الانتاج
الاجتماعي
الاجمالي
420
تصريف
الانتاج
ث (أ+ب)
استهلاك
(م+ف)
استهلاك
ادخار (ك)
485
175
660
ث (أ + ب)
122.5
87.5
210
62.5
77.5
140
60
10
70
70
350
730=
350=
=
1080
الانتاج
الاجتماعي
الاجمالي


السنة الثالثة للخطة الخمسية عام 1988
1200
1200
810=
390=
137.5
97.5
235
470
535
195
730
68
12
80
80
69.5
85.5
155
390
137.5
97.5
235
535
195
730



السنة الرابعة للخطة الخمسية عام 1989
(ث)
(م)
(ف)
الانتاج
وتوزيعه في
الفرعين
(أ)
(ب)
595
150
150
895 =
215
107.5
107.5
430 =
810
257.5
257.5
=
1325
الانتاج
الاجتماعي
الاجمالي
515
ث (أ+ب)
استهلاك
(م+ف)
استهلاك
ادخار (ك)
تصريف
الانتاج
595
150
78
72
985 =
215
107.5
94.5
13
430 =
810
257.5
172.5
85
=
1325
(ث)
(أ + ب)
430
85


السنة الخامسة للخطة الخمسية عام 1990
(ث)
(م)
(ف)
الانتاج
وتوزيعه في
الفرعين
(أ)
(ب)
660
165
165
990 =
235
117.5
117.5
470 =
895
282.5
282.5
=
1460
565
الانتاج
الاجتماعي
الاجمالي
ث (أ+ب)
استهلاك
(م+ف)
استهلاك
ادخار (ك)
تصريف
الانتاج
660
165
85
80
990 =
235
117.5
102.5
15
470 =
895
282.5
187.5
95
=
1460
(ث)
(أ + ب)
470
95

جدول يبين تطور كل من الدخل الوطني والاستهلاك والادخار للتراكم الاستثماري خلال سنوات الخطة

المؤشرات / السنوات	الدخل الوطني الصافي (القيم المضافة)		جملة الاستهلاك للعاملين باجر ومرتب (م) ولمالكي وسائل الانتاج أفرادا أو دولة (جزء من ف)							الادخار للتراكم (الجزء المتبقي من ف)		
	(م + ف)	الرقم القياسي	المبلغ	الرقم القياسي	نسبته إلى الدخل الوطني %	استهلاك العاملين (م)	نسبته إلى الدخل الوطني %	إستهلاك المالكين (جزء من ف)	نسبته إلى الدخل الوطني %	المبلغ	الرقم القياسي	نسبته إلى الدخل الوطني %
سنة الأساس 1985	350	100	300	100.0	85.7	175	50	125	35.7	50	100	14.3
السنة الأولى للخطة 1986	380	108.6	320	106.7	84.2	190	50	130	34.2	60	120	15.8
السنة الثانية للخطة 1987	420	120.0	350	116.7	83.3	210	50	140	33.3	70	140	16.7
السنة الثالثة للخطة 1988	470	134.3	390	130.0	83.0	235	50	155	33.3	80	160	17.0
السنة الرابعة للخطة 1989	515	147.1	430	143.3	83.5	257.5	50	172.5	33.5	85	170	16.5
السنة الخامسة للخطة 1990	565	161.4	470	156.7	83.2	282.5	50	187.5	33.2	95	190	16.8
جملة السنوات الخمسة للخطة	2350		1960			1175		785		390		
نسبة الزيادة %	61.4		56.7			61.4		50		90		
معدل النمو السنوي %	10		9.4			10		8,4		13.7		

جدول يبين ميزان التشابك في الاقتصاد الوطني في سنة الأساس 1985

المؤشرات		المخرجات (أ)	المخرجات (ب)	المجموع	الطلب النهائي * استهلاك العاملين	استهلاك المالكين	ادخار للتراكم	الانتاج الاجتماعي الإجمالي
المدخلات	(أ)	300	100	400	100	57	43	600
	(ب)	100	50	150	75	68	7	300
المجموع		400	150	550	175 +	125 (300)	50	
القيم المضافة **	عوائد عمل	100	75	175	الطلب = القيم المضافة 350			
	عوائد تملك	100	75	175				
الانتاج الاجتماعي الإجمالي								900

* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الصادرات .

* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الواردات .

جدول يبين ميزان التشابك في الاقتصاد الوطني في السنة الأخيرة للخطة عام 1990

المؤشرات	المخرجات (أ)	المخرجات (ب)	المجموع	الطلب النهائي * استهلاك العاملين	الطلب النهائي * استهلاك المالكين	الطلب النهائي * ادخار للتراكم	الانتاج الاجتماعي الإجمالي
المدخلات (ا)	495	165	660	165	85	80	990
المدخلات (ب)	165	70	235	117.5	102.5	15	470
المجموع	660	235	895	187.5+282.5 / 470		95	
القيم المضافة ** – عوائد عمل	165	117.5	282.5	الطلب = القيم المضافة 565			
القيم المضافة ** – عوائد تملك	165	117.5	282.5				
الانتاج الاجتماعي الإجمالي							1460

* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الصادرات .

* في حالة حساب التعامل مع العالم الخارجي يضاف إلى ما هنا بند الواردات .

من تحليل المؤشرات التي توصلنا إليها في الجداول السابقة التي جرى حسابها من تطور الإنتاج الاجتماعي الإجمالي بفرعيه (أ) و (ب) وميزان تشابك الاقتصاد الوطني، يمكن أن نستنتج ما يلي:

- لقد تحقق وفق الأرقام الافتراضية لهذا المثال أحد الأهداف المفترضة لهذه الخطة، وهو نمو فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج بوتيرة أعلى من نمو فرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي. حيث كان المعدل السنوي لنموها على التوالي هو 10,5٪ لفرع (أ) و 9,4٪ لفرع (ب). وذلك بسبب تخطيطنا بتخصيص حجم أكبر من الاستثمارات الجديدة للفرع (أ) مقارنة مع الفرع (ب)، وبالتالي فإن النمو للتركيب العضوي في (أ) كان أكبر من مثيله في (ب).

- كما أن الهدف الثاني، وهو تأمين التناسبات الداخلية (الاتساق الداخلي للخطة)، ما بين عرض السلع الإنتاجية الاستثمارية والطلب عليها، وكذلك عرض السلع للمواد الاستهلاكية النهائية والطلب عليها، قد تحقق هو الآخر.

- يلاحظ أن معدلات نمو الإنتاج الاجتماعي الإجمالي كانت متزايدة باستمرار بالنسبة لسنة الأساس 1985 وذلك يعود إلى أن:[3]

$$\frac{\text{ث (أ)}}{\text{ع (أ)}} > \frac{\text{ث (ب)}}{\text{ع ب}} \quad \text{وكذلك} \quad \frac{\text{ث (أ)}}{\text{ع (أ)}} > \frac{\text{ث}}{\text{ع}}$$

أي أن نسبة الاستثمارات الموجهة للفرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج $\frac{\text{ث (أ)}}{\text{ث}}$ كانت أكبر من نسبة رأس المال المستخدم في هذا الفرع---ث بالمقارنة مع الرأسمال الكلي $\frac{\text{ع (أ)}}{\text{ع}}$

- كما هو معروف أن المتوسط الحسابي لدخل الفرد هو خارج قسمة الدخل الوطني على عدد السكان لكل سنة من سنوات الخطة 1986/1990. ولذلك فإن معدل النمو هو على وجه التقريب عبارة عن معدل زيادة الدخل الوطني مطروحا منه معدل تزايد السكان خلال كل سنة من سنوات الخطة

(3) للاستزادة حول هذا الموضوع راجع: د. عمرو محي الدين: «التخلف والتنمية» الجزء المتعلق بالتخطيط دار النهضة-بيروت 1975.

الخمسية في مثالنا هذا لسنوات 1990/1986. وحيث إننا لم نفترض رقما لعدد السكان فإنه لا يمكن الحديث من هذه المعطيات المتاحة في هذا المثال عن معدل زيادتهم السنوية خلال سنوات الخطة، لكي نستخلص منه المتوسط الحسابي لدخل الفرد. ولهذا نكتفي هنا بالإشارة إلى هذه الناحية التي يجب أن تحسب في الواقع العملي عند صياغة الخطة، وقد جرى تجاوزها في هذا المثال لغرض التبسيط وعدم تعقيد هذا التمرين. لأن تحقيق التنمية الشاملة، بل وحتى لكي يحدث مجرد النمو، فإن الأمر يتطلب أن يزيد معدل نمو الدخل الوطني عن معدل نمو السكان خلال كل طور من أطوار التقدم الاقتصادي والاجتماعي المشمول في الخطة.

- نلاحظ من أرقام تطور الاستهلاك النهائي أنها مع نموها المطلق خلال سنوات الخطة 86/ 1990، إلا أن معدل نموها السنوي كان أقل من معدل النمو السنوي لكل من الإنتاج الاجتماعي الإجمالي وللدخل الوطني الصافي. كما أن نسبتها إلى مجموع الدخل الوطني الصافي كانت في تنازل من 7,85٪ في سنة الأساس عام 1985 إلى 2,83٪ في آخر سنة للخطة عام 1990. وبذلك فقد أتاحت الفرصة لنمو الادخار للتراكم الاستثماري. وهذا التنازل في الوزن النسبي للاستهلاك لم يكن المعني به استهلاك العاملين بأجر ومرتب وما يماثلهما من دخل لأصحاب الأعمال الصغيرة، وإنما جاء على حساب الوزن النسبي لاستهلاك مالكي وسائل الإنتاج والتوزيع كأفراد أو من الاستهلاك البذخي لبعض مؤسسات الدولة. وهذا الاستهلاك يمكن أن يضغط لصالح الاستهلاك الجماعي الذي يخدم الجماهير الواسعة على شكل خدمات تعليمية وصحية وما شابه ذلك، بدون دفع أو بأسعار مخفضة. وكذلك من الممكن أن يصب على شكل دعم لتخفيض أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية. وبذلك نكون قد زدنا الادخار للتراكم الاستثماري لتوسيع القاعدة الإنتاجية، دون أن يكون على حساب استهلاك القاعدة الشعبية العريضة من السكان، لحاجتها الأساسية هؤلاء الذين يعتبر استهلاكهم محدوداً من البداية وبالتالي سيكون عندهم حافز لزيادة الإنتاج الذي ينعكس مردوده عليهم بزيادة استهلاكهم من ثمراته،

(4) د. سعد حافظ محمود: «مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها ص 204» مصدر سبق ذكره.

أي تحقيق النمو مع عدالة التوزيع في المجتمع. وهذا النموذج يمكن أن يتحقق بعد توفير المقدمات الضرورية التي سبقت الإشارة إليها في الفصل الأول.

ومما تقدم يتبين وجود ترابط عضوي بين الأهداف المحددة للخطة والطاقات الإنتاجية اللازمة لتحقيق هذه الأهداف. وعند مقابلة هذه الأخيرة بالطاقات الإنتاجية القائمة سيقودنا هذا لمعرفة الفجوة في الطاقة الإنتاجية، وهي التي ستحدد حجم الاستثمارات المطلوبة. ومن هذا ينتج أن تقدير حجم الاستثمارات الجديدة يتوقف على عوامل من أهمها:[4]

- مستوى الزيادة المطلوبة في الناتج الصافي (الدخل الوطني) وهي تتوقف على مجموعة عوامل أحدها معامل الرأسمال/الناتج.
- قدرة الطاقات الإنتاجية الحالية على تحقيق هذه الزيادة في الناتج الاجتماعي الصافي، أي الدخل الوطني.
- مستوى تشغيل الطاقات الحالية.
- مخصص الاندثار، أي الاهتلاك السنوي للموجودات الثابتة المنتجة.
- التركيب الهيكلي للموجودات الإنتاجية الثابتة.
- اتجاهات معدلات الاستثمار في السنوات السابقة للخطة.

ثم يجري تفصيل مكونات الرقم الإجمالي للاستثمار بين زيادة الموجودات الإنتاجية الثابتة ومقابلة الاندثار السنوي لاهتلاك هذه الموجودات (= الاستثمارات الاستيعاضية والاحتياطات مع التغير في المخزون).

ويجري التمييز بين ما يخصص من هذه الاستثمارات لتغطية وسائل العمل من الموجودات الثابتة (الأصول الرأسمالية) وتغطية مواد العمل من مستلزمات الإنتاج. ويجري التفريق في وسائل العمل بين الآلات والمعدات وبين المباني والإنشاءات وما يكملها من سكك حديدية وأعمدة كهرباء وتلفون وما يماثلها. وكذلك التفريق داخل هذه الموجودات الثابتة (الأصول الرأسمالية، فيما بين المستخدم منها في المجال الإنتاجي المادي المباشر، والمستخدم منها في المجال غير الإنتاجي المادي (الخدمات).

وهذه التقسيمات هامة جداً عند توزيع الاستثمارات وترشيد أوليات استخداماتها من أجل توسيع القاعدة الإنتاجية باعتبارها الأساس الحقيقي للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للشعب بأسره.

وفي هذا المجال يوجد مؤشر لقياس التجديد في القاعدة الإنتاجية نتوصل إليه من نسبة الموجودات الإنتاجية الجديدة (التكوين الرأسمالي) التي دخلت التشغيل لأول مرة إلى القيمة المتوسطة خلال العام لإجمالي هذه الموجودات الثابتة القائمة. وكلما ارتفعت هذه النسبة، فهذا يعني ارتفاعاً في معدل التوسع والتجديد في قاعدة الطاقات الإنتاجية للبلاد. وهذا يمكن أن يتبين من دراسة العلاقة بين التراكم، أي الإضافات الرأسمالية الجديدة وهو ما يسمى بالتكوين الرأسمالي، والاندثار لاهتلاك الموجودات الرأسمالية الثابتة، خلال الفترة موضع التحليل والقياس.

وهذه إحدى الطرق المبسطة لتقدير حجم الاستثمارات المطلوبة للخطة الخمسية لسنوات 1986/ 1990، استكمالاً للمثال الذي نحن بصدده وبأرقامه الافتراضية بملايين وحدة عملة البلد المعني، انطلاقا من الافتراض المحدد لهدف زيادة الإنتاج الاجتماعي الإجمالي وبالتالي لزيادة القيم المضافة الجديدة (الدخل الوطني الصافي). وفي مثالنا هذا، نتبع الخطوات التالية:

1- معرفة مُعامل (بضم الميم الأولى وكسر الثانية) الرأسمال الذي هو مقلوب إنتاجية الاستثمار (إنتاجية كل دينار مستثمر). وبمعنى آخر لكي نحقق زيادة دينار واحد في الدخل، كم نحتاج من الدنانير التي يجب أن نستثمرها للوصول إلى هذا الهدف. وهذا المعامل يختلف من قطاع إلى آخر بل يختلف داخل كل قطاع من مشروع إلى آخر.

2- معرفة القيم المضافة الجديدة، أي تقدير الزيادة في الدخل الوطني في آخر سنة للخطة عام 1990، وهي كما جاءت في المثال: 565

نطرح منها الدخل الوطني في سنة الأساس

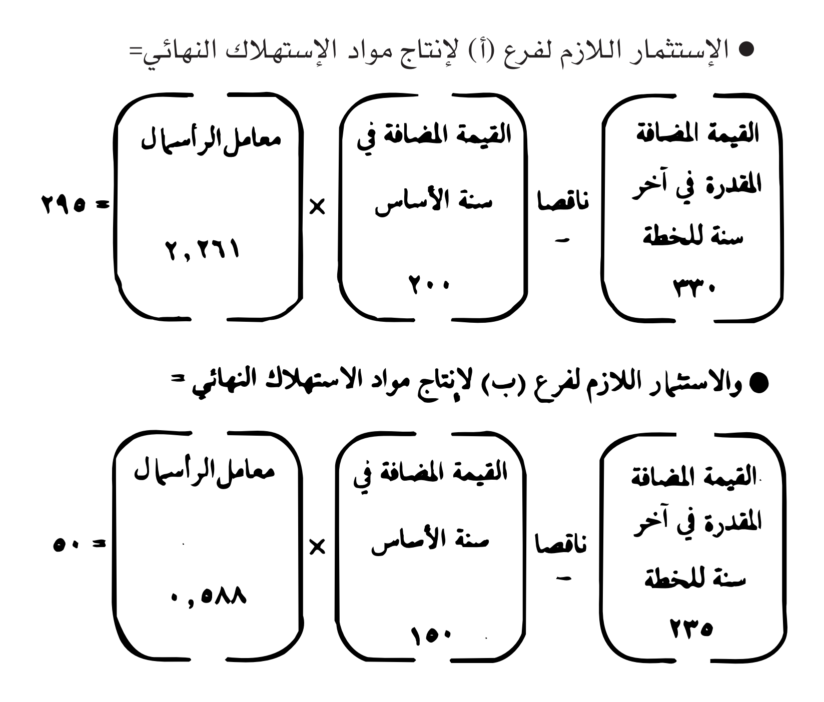
أي في عام 1985 وهو 350

المتبقي هو الزيادة المخططة للقيم المضافة الجديدة 215

بملايين وحدة عملة البلد المعني (مليون دينار مثلا).

-إذن جملة الاستثمارات المطلوبة تكون بجمع كل من الاستثمارات اللازمة للفرع (أ) وللفرع (ب)، وهي في هذا المثال تساوي = 295 + 50 = 345 مليون بوحدة عملة البلد المعني.

* معامل رأس المال في مجمل الاقتصاد الوطني سيكون وفقا لمعطيات هذا المثال، حاصل تقسيم جملة الاستثمارات المطلوبة على الزيادة المقدرة



في الدخل الوطني خلال هذه الفترة للخطة الخمسية لسنوات 1986/ 1990.

وحسب افتراضنا في هذا المثال، فإن المدخرات كانت في سنة الأساس عام 1985 تساوي 50 مليون من وحدة عملة البلد المعني. وباعتبار استثماراتها تؤدي إلى زيادة الإنتاج خلال السنة الأولى للخطة عام 1986 فنحسبها في حين مدخرات السنة الخامسة للخطة عام 1990 ستظهر نتائجها في السنة التالية للخطة أي في عام 1991، ولهذا نستبعدها في حساب معامل الرأسمال لهذه الفترة، وبذلك تكون جملة المدخرات للتراكم الاستثماري كما يلي:

$$345 = \left[85 + 80 + 70 + 60\right] + \left[50\right]$$

ومعامل الرأسمال في الاقتصاد الوطني= $\frac{345}{215} = 1,6$

والتعرف على معامل الرأسمال مهمة ليست سهلة، وتحتاج إلى مجموعة دراسات على مختلف المستويات تجميعا لها للمؤسسات الهامة في كل قطاع ولمجموع القطاعات وداخل فرعي الإنتاج الاجتماعي الإجمالي، مع أخذ آثار التقدم التكنولوجي التي يمكن أن تحصل خلال سنوات الخطة 1986- 1990 عند الحساب.

التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، «إنما هو تطبيق مباشر لمفهوم التفكير العلمي المنهجي من أجل حل مشكلات المجتمع البشري. ولقد أصبح من المألوف في عالمنا المعاصر أن نسمع تعبيرات كالتخطيط الاقتصادي أو الخطة الاقتصادية والتخطيط الاجتماعي... وكلها تعبيرات تدل على اعتراف المجتمع الحديث بأن ميادين أساسية للنشاط البشري، أصبحت توجه بطريقة علمية منظمة، بعد أن كانت تترك لتنمو على نحو تلقائي، أو تخضع لتنظيمات مؤقتة تغيب عنها الصورة الشاملة للميدان بأكمله، وتسري خلال وقت محدود فحسب. وكل نجاح يحرزه التخطيط في عالمنا المعاصر إنما هو نجاح للنظرة العلمية في تدبير شؤون الإنسان».[1] ومن الممكن أن نشير بإيجاز إلى الخطوط العامة لملامح تجربة التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، أو محاولات الأخذ به، في ثلاث مجموعات من الدول.

أولا: في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا:

لقد ظهر التخطيط لأول مرة لمجمل الاقتصاد الوطني في الاتحاد السوفييتي، حيث كانت البداية

(1) د. فؤاد زكريا: «التفكير العلمي»، سلسلة كتب عالم المعرفة، رقم (3) إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1977، ص 14.

في مطلع العشرينات من هذا القرن، عندما تم تأسيس «المجلس الأعلى للاقتصاد الوطني» ومن ثم «هيئة تخطيط الدولة» بلجانها القطاعية والإقليمية وشروعها بالممارسة التخطيطية، حيث وضعت أول خطة في ذلك الوقت لكهربة البلاد وكان أمدها خمسة عشر عاماً، باعتبار قطاع الكهرباء كان يشكل الحلقة المركزية للتقدم، لأنه يوفر الطاقة اللازمة للنهوض بالصناعة والزراعة والنقل والمواصلات، وفي بقية المجالات الأخرى للحياة.

وفي عام 1928 تم إعداد أول خطة خمسية لتطوير الاقتصاد الوطني، ثم أخذت تتعاقب الخطط الخمسية، وأحيانا لفترات اقل أو أكثر حسب الظروف المستجدة. وعلى هذا الطريق سارت بلدان المنظومة الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية. وفي مرحلة متأخرة ظهر عمل تخطيطي مشترك فيما بين هذه المجموعة من البلدان الاشتراكية في إطار خطط طويلة الأجل.

ورغم التنوّع الموجود في الممارسة التخطيطية الذي فرضته خصوصيات هذه البلدان والتباين في مستوى تطورها الاقتصادي والاجتماعي الذي انطلقت منه، فإن هذا النوع من التخطيط الشامل يستند على أسس عامة مشتركة. إنه يؤكد أن وسائل الإنتاج والتوزيع وعموم الثروة في البلاد لا بد أن تستخدم من أجل المنفعة العامة ولتحقيق غايات المجتمع بأسره. وأن يكون التوزيع للدخل الوطني استناد إلى مقياس أساسي موحد هو العمل المنجز، من حيث كميته ونوعيته وأهميته الاجتماعية. وهذا يعني سيطرة الملكية الاجتماعية (القطاع العام) والملكية الجماعية (القطاع التعاوني) على وسائل الإنتاج والتوزيع الرئيسية في كافة القطاعات، وأن تكون السلطة السياسية صاحبة القرار وصاحبة المصلحة في يد الفئات الشعبية فعلا. وأن تستخدم هذه السلطة التخطيط الشامل كأداة لتنمية وتنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني، بجوانبه المادية والمالية ولقوة العمل البشرية، كوحدة واحدة متكاملة عضويا.

وذلك بالاعتماد على مبدأ المركزية الديمقراطية، وهو المبدأ الذي يشتمل، في ذاته، على إدارة الاقتصاد المخططة المركزية، وعلى مبدأ الديمقراطية المعتمد على مبادرة جماهير الشغيلة الواسعة وعلى نشاطها المبدع، وعلى ضوء مفعول قانون التطور المنهاجي المتوازن لمختلف فعاليات الاقتصاد

الوطني ارتباطاً مع بقية الحركة في المجتمع.[2]

ثانيا- في البلدان ذات الاقتصاد المرسل:

الاقتصاد المرسل الرأسمالي يقوم على أسس، منها الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والتوزيع وما ينتج عنها من تعدد واسع لمراكز إصدار القرارات الإنتاجية والتوزيعية، والتبادل السلعي في السوق بدافع تحقيق أقصى ربح ممكن لصاحب المشروع. ومن بين المظاهر الجديدة في هذا الاقتصاد ظهور الشركات الاحتكارية العملاقة، ورأسمالية الدولة الاحتكارية وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، ونتيجة للأزمات الدورية التي تعرض لها هذا الاقتصاد ودمرت الكثير من قواه المنتجة، فقد برزت دعوات (على سبيل المثال الاقتصادي الألماني هيلفردنغ في العشرينات، والاقتصادي الإنجليزي جون كينز في الثلاثينات، ومن سار على دعوتهما من بعدهما مع التجديد فيها)، إلى ما يسمى بالرأسمالية المنظمة أو الموجهة أو المخططة. وقد بينت هذه الأفكار أن الاستخدام الواعي للسياسة المالية والنقدية يمكن أن يؤثر على مسار تطور الكليات الاقتصادية، مثل الاستثمار الكلي و الدخل الكلي، والأسعار والتشغيل، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الإجمالية. وتنفيذا لهذه الأفكار ظهرت محاولات الحسابات القومية وإعداد الموازنات القومية عن توليد الدخل القومي واستخدامه، بل وحتى إعداد البرامج والخطط الاقتصادية. كل ذلك من أجل تجنب الكساد وتحقيق الانتعاش في الحياة الاقتصادية في ظل الرأسمالية.

إننا نتفق مع الرأي القائل بأن طبيعة وخصائص هذا النوع من التخطيط الرأسمالي تتسم بما يلي:[3]

- إنه تخطيط جزئي، سواء على مستوى المشروع أو على مستوى الفرع، يصطدم باللاتخطيط في المجتمع.

- إنه تخطيط وظيفي، أي إنه يهدف إلى الحفاظ على العلاقات الاقتصادية الرأسمالية السائدة والاستفادة من هذه العلاقات لتصحيح

---

(2) د. محمود احمد الشافعي: «التخطيط الاشتراكي وتطوره»، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب، الذي انعقد خلال شهر آذار (مارس) في الكويت 1973

(3) د. احمد مراد «مبادئ التخطيط الاقتصادي» ص 111-127 مصدر سبق ذكره

الخلل الذي يعرقل نمو الرأسمالية.

- إنه تخطيط تأشيري بشكل أساسي يقوم على إقناع أصحاب الفعاليات الاقتصادية لتوجيه نشاطهم في إتجاهات معينة عن طريق توفير المؤشرات المتوقعة أو عن طريق إجراءات معينة لتحريضهم للتوجه نحو اتجاه معين. وهو تخطيط توجيهي في المواقع التي يكون للدولة فيها إمكانية فعلية لإدارة النشاط، كما هو الحال في المؤسسات الحكومية.

ثالثا: في البلدان الأكثر حاجة للتنمية:

إن أشكال ومحتوى المحاولات التخطيطية الإنمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في البلدان الأكثر حاجة للتنمية ومنها الأقطار العربية تتحدد بالتأثيرات المتشابكة، بين نشاط الدولة الهادف والعمليات العفوية الجارية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتختلف نتائج تنفيذ تدابير الدولة عما هو مقرر في برامجها الإنمائية بنسب متباينة تتأثر بمكانة ودور كل من القطاع الخاص المحلي والأجنبي وقطاع الدولة، التي تتباين في هذه البلدان.

والملاحظ هو أن نشاط الدولة يتجه في الكثير من هذه البلدان إلى تكوين وإقامة العلاقات الإنتاجية الرأسمالية التي تتعمق تبعيتها للنظام الرأسمالي الدولي. وفي مثل هذه البلدان لا تمارس عمليا مهام التخطيط الشامل، ولا يبنى له أساس حقيقي، ويكتفي بمظاهره الشكلية. ولكن في عدد آخر من هذه البلدان الأكثر حاجة للتنمية والتخطيط لها، تحاول الدولة لجم العمليات والظواهر العفوية ومقاومتها وإخضاعها، بقدر الإمكان، إلى حاجات التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولكن حتى في مثل هذه البلدان لم تكتمل بعد المقدمات الموضوعية والذاتية الضرورية الجارية فيها، غير قادرة على تأمين رقابة قاصرة في أحسن الأحوال، على إحداث بعض التطورات في بنية الاقتصاد الوطني. وسوف تدوم هذه الحالة ما دام سائداً الإنتاج الصغير المبعثر والعلاقات الإنتاجية العفوية والتبعية للنظام الرأسمالي الدولي.[4]

إن النتائج المحدودة لهذه المحاولات التخطيطية كما نراها في أقطارنا

(4) كولنتاي: «التخطيط في البلدان النامية»، مصدر سبق ذكره.

العربية، يجب أن تحثنا على تفهم ضرورة إعادة بناء الهيكل الاقتصادي الاجتماعي الموروث والعمل على تحرره من جميع أشكال التبعية ونتائجها السلبية. وضرورة تحقيق مثل هذه التحولات الجذرية فيه وتمهيد السبل لتكامله على الصعيد القومي، ومعالجة مشاكله كلها من وجهة نظر المصالح الوطنية في إطار الاختيار الاجتماعي، وليس من زاوية مصالح ضيقة لفئة محدودة. ومثل هذا التوجه يتطلب توسيع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، واستثارة الجماهير الشعبية وجذبها للمشاركة المباشرة الواعية في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي، لأنها في الأساس هي صانعة هذا التقدم.

إننا نشارك الرأي الذي يؤكد أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المخطط لن يتحقق بالانصراف عن تطوير الإنتاج والإقبال على النشاطات غير الإنتاجية أو التي تقع على هامش العملية في الإنتاجية، وبالإصرار على الجهد القطري. وكذلك لن يتحقق بتركيز الاهتمام على نوع معين من التصنيع المرتبط بالأسواق الخارجية وزيادة الإنتاج بنهج يفصل التنمية عن رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية. مما يجعل زيادة الإنتاج تتحول إلى زيادة في أرباح الشركات الرأسمالية الأجنبية ولأصحاب الدخول الطفيفة في الداخل.

إن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المخطط يمكن أن يتحقق انطلاقا من منظور آفاق التكامل الاقتصادي العربي ومن مصلحة الجماهير الشعبية. وذلك بالربط العضوي بين التنمية وما تستدعيه من إعادة بناء للهيكل الاقتصادي وتنوعه واندماج النفط فيه وزيادة فرص العمل المنتج فيه مع عدالة التوزيع، التي تتجسد بالمزيد من إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع وللجماهير الشعبية من غذاء وكساء وسكن وصحة وتعليم وثقافة ومواصلات، وغيرها من ضرورات الحياة المعاصرة.

وبعبارات موجزة إننا نتفق مع العالم بتأكده على أن التقدم الاقتصادي والاجتماعي المخطط لا يتحقق باستمرار ترقيعي تجميلي للبنية التابعة المتخلفة الراهنة وإنما يمكن أن يتحقق من خلال بنية جديدة مستقلة متحررة حقا، متقدمة حقا، ديمقراطية حقاً.[5]

(5) محمود أمين العالم: التنمية الثقافية الحقيقية، مصدر سبق ذكره.

ملحق

بعض الجداول التي يمكن أن تتضمنها الخطة

هذه الجداول حصيلة تجميع مثيلاتها على مستوى المؤسسات، ومن ثم على صعيد الاتحاد النوعي أو القطاع، وعلى صعيد الوزارة النوعية، ثم تقوم هيئة التخطيط الوطني بعمل الجداول الموحدة على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره. وتشتق منها جداول على أساس عائد الملكية (قطاع عام، مختلط، تعاوني، خاص محلي، أجنبي إن وجد)، وكذلك تعمل جداول على المحور المكاني والمحور الزمني لكل سنوات الخطة، وبتفاصيل كل سنة منها. ويكون تصميم جميع أنواع هذه الجداول موحدا من قبل الدائرة المختصة لدى هيئة التخطيط الوطني، وتضع رقما متسلسلا لكل استمارة من هذه الجداول والمماثلة لها.

1- جدولة الاستثمارات.
2- جدولة الإنتاج الصناعي والزراعي.
3- جدولة التشغيل للقوى العاملة.

جدولة الاستثمارات

1- جدول يبين التوزيع القطاعي للاستثمارات.
2- جدول يبين البرنامج المادي والزمني للمشروع.
3- جدول يبين التوزيع الزمني للاستثمارات.
4- جدول يبين التوزيع المكاني (الإقليمي) للاستثمارات.
5- جدول يبين تركيب الاستثمارات.
6- جدول يبين توزيع الاستثمارات داخل فرعي الإنتاج الإجتماعي الإجمالي.
7- جدول يبين توزيع الاستثمارات حسب عائد الملكية.
8- جدول يبين مصادر تمويل الاستثمارات.
9- جدول يبين القروض الداخلية وخدمتها.
10- جدول يبين القروض الخارجية وخدمتها.

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

1 – جدول يبين

التوزيع القطاعي للاستثمارات بملايين وحدات عملة

البلد المعني خلال سنوات 1986–1990

التفاصيل / اسم المشروع	زراعة	صناعة استخراجية	صناعة تحويلية	نقل ومواصلات	الكهرباء	الصحة	التعليم	أخرى	مجمل الاستثمارات
أ– المشاريع المنقولة									
1 – مشروع									
2 – مشروع									
3 – مشروع									
4 – مشروع									
5 –									
6 –									
مجموع (أ)									
ب – المشاريع الجديدة									
1 – مشروع									
2 – مشروع									
3 – مشروع									
4 – مشروع									
5 –									
6 –									
مجموع (ب)									
المجموع الكلي									

2 – جدول يبين

البرنامج المادي والزمني للمشروع بملايين

وحدات عملة البلد المعني خلال الفترة

1986–1990

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :   القطاع أو الاتحاد النوعي :

اسم المشروع ورقمه في الخطة :   الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى مثل وحدة القياس وغيرها :

التفاصيل / السنوات	الاستثمارات المصروفة في الخطة السابقة	المرصود لسنة 1986	المرصود لسنة 1987	المرصود لسنة 1988	المرصود لسنة 1989	المرصود لسنة 1990	جملة الاستثمارات في الخطة	الاستثمارات المتبقية في الخطة القادمة
ملاحظة : إذا كان المشروع منقولا من خطة سابقة فيثبت هذا الوضع المادي للمشروع عند انتقاله لبيان ما تحقق منه فعلا وما هو متبقي بالتفصيل. مثلا هل تم تشييد البناء أو جزء منه ، هل تم تجهيزه ببعض المكائن والمعدات أم بجزء منها . . . الخ .								

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

3 – جدول يبين

التوزيع الزمني للاستثمارات بملايين وحدات

عملة البلد المعني خلال سنوات

1990–1986

التفاصيل / اسم المشروع	الكلفة التقديرية الإجمالية		فترة الانجاز		اجمالي الاستثمارات في الخطة	التوزيع السنوي خلال الخطة				
			بداية	انتهاء		1986	1987	1988	1989	1990
أ- المشاريع المنقولة	المبلغ الذي انفق على المشروع حتى انتقاله لهذه الخطة	المبلغ المتبقي على المشروع في هذه الخطة أو ما بعدها								
1 – مشروع										
2 – مشروع										
3 – مشروع										
4 – مشروع										
5 – …………										
6 – …………										
مجموع (أ)										
ب – المشاريع الجديدة										
1 – مشروع										
2 – مشروع										
3 – مشروع										
4 – مشروع										
5 – …………										
6 – …………										
مجموع (ب)										
المجموع الكلي										

4 – جدول يبين
التوزيع المكاني (الإقليمي)
للاستثمارات بملايين وحدات
عملة البلد المعني خلال
سنوات 1986–1990

هيئة التخطيط الوطني
الوزارة النوعية :
القطاع أو الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

التوزيع المكاني / اسم المشروع	محافظة	محافظة	محافظة	إقليم أو منطقة		مجمل الاستثمارات في الخطة
				محافظة	محافظة	
أ- المشاريع المنقولة						
1 – مشروع						
2 – مشروع						
3 – مشروع						
4 – مشروع						
5 –						
6 –						
مجموع (أ)						
ب – المشاريع الجديدة		**ملاحظة** عند توطين المشاريع الجديدة ينبغي دراسة مجموعة من المؤشرات التي تساعد على التعرف على الربحية الاقتصادية / الاجتماعية عند اختيار المكان المناسب مثل تكاليف الإنتاج ورفع مستوى التشغيل للعاملين في المنطقة ونسبة نمو دخول السكان فيها ، وغيرها من المؤشرات المماثلة .				
1 – مشروع						
2 – مشروع						
مجموع (ب)						
المجموع الكلي						

5 – جدول يبين

تركيب الاستثمارات بملايين

وحدة عملة البلد المعني خلال

سنوات 1986–1990 .

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

التفاصيل / اسم المشروع	جملة الاستثمارات في الخطة	منها : دراسات	صناعة استملاكات	نقل انشاءات	تجهيزات	مستلزمات إنتاج للتشغيل	نفقات إدارة	أجور ومرتبات	نفقات أخرى
أ– المشاريع المنقولة									
1 – مشروع									
2 – مشروع									
3 – مشروع									
4 – مشروع									
5 –									
6 –									
مجموع (أ)									
ب – المشاريع الجديدة									
1 – مشروع									
2 – مشروع									
3 – مشروع									
4 – مشروع									
5 –									
6 –									
مجموع (ب)									
المجموع الكلي									

6 – جدول يبين توزيع الاستثمارات داخل

فرعي الإنتاج الاجتماعي الإجمالي

بملايين وحدات عملة البلد المعني

سنوات 1986–1990 .

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

التفاصيل / اسم المشروع	الاستثمارات في فرع (أ) لإنتاج وسائل الإنتاج	الاستثمارات في فرع (ب) لإنتاج مواد الاستهلاك النهائي	جملة الاستثمارات في الإنتاج الاجتماعي الإجمالي
المشروعات المنقولة			
1 – مشروع			
2 – مشروع			
3 – مشروع			
4 – مشروع			
5 –			
6 –			
جملة المشروعات المنقولة			
المشروعات الجديدة			
1 – مشروع			
2 – مشروع			
3 – مشروع			
4 – مشروع			
5 –			
6 –			
جملة المشروعات الجديدة			
المجموع الكلي للاستثمارات			

7 – جدول يبين

توزيع الاستثمارات

حسب عائدية الملكية بملايين وحدة

عملة البلد المعني خلال سنوات 1986–1990

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

التفاصيل / اسم المشروع	جملة الاستثمارات في الخطة	القطاع العام	القطاع المختلط	القطاع التعاوني	القطاع الخاص المحلي	القطاع العربي المشترك	القطاع الأجنبي
أ– المشاريع المنقولة							
1 – مشروع							
2 – مشروع							
3 – مشروع							
4 – مشروع							
5 –							
6 –							
مجموع (أ)							
ب – المشاريع الجديدة							
1 – مشروع							
2 – مشروع							
3 – مشروع							
4 – مشروع							
5 –							
6 –							
مجموع (ب)							
المجموع الكلي							

8 – جدول يبين

مصادر تمويل الاستثمارات بملايين

وحدات عملة البلد

المعني خلال سنوات 1986–1990

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

التفاصيل / اسم المشروع	جملة الاستثمارات في الخطة	التغطية المحلية		التغطية الخارجية (إن وجدت)	
		المبلغ	جهة التمويل	المبلغ	جهة التمويل
أ- المشاريع المنقولة			ملاحظة : يثبت هنا ما		ملاحظة : يثبت هنا الجهة
1 - مشروع			إذا كان التمويل من		التي تقدم هذه التسهيلات
2 - مشروع			حصص الدولة		
			من الأرباح		الائتمانية ومبلغها بوحدة
3 - مشروع			زائداً الإحتياطات		العملة للبلد المقرض أو
					وحدة
4 -			السنوية أو من مجموع		العملة الأجنبية المتفق
5 -			الاهتلاكات السنوية		عليها وما يعادلها حسب
مجموع (أ)			أو من قروض داخلية		سعر الصرف المتفق عليه
			بتسهيلات مصرفية وفيما		بوحدة عملة البلد المعني
ب - المشاريع الجديدة			إذا كانت التغطية من		(المقترض) والموعد المحدد
1 - مشروع			مصدر أتي للمؤسسة		للاستفادة منه ، والمعلومات
2 - مشروع					
3 - مشروع			أو من ميزانية الدولة		المماثلة .
4 -			المركزية		
5 -					
مجموع (ب)					
المجموع الكلي					

هيئة التخطيط الوطني

9 – جدول يبين

القروض الداخلية وخدمتها بملايين وحدة عملة البلد المعني أو العملة الاجنبية المتفق عليها خلال سنوات الخطة وما بعدها .

الجهة المستفيدة من القرض :

قيمة القرض :

تاريخ بداية السحب :

آخر تاريخ للسحب :

فترة التسديد :

فترة السماح :

الجهة المقرضة :

السنوات	مبلغ القرض	القسط السنوي	الفائدة السنوية	الفوائد والمصاريف الأخرى	إجمالي خدمة الدين (القسط + الفوائد)
السنة الأولى للخطة 1986					
السنة الثانية للخطة 1987					
السنة الثالثة للخطة 1988					
السنة الرابعة للخطة 1989					
السنة الخامسة للخطة 1990					
1991					
1992					
1993					
1994					
1995					
المجموع					

10 – جدول يبين
القروض الخارجية وخدمتها بملايين وحدة
عملة البلد المعني أو العملة الاجنبية المتفق
عليها خلال سنوات الخطة وما بعدها .

هيئة التخطيط الوطني
الجهة المستفيدة من القرض :
قيمة القرض :
تاريخ بداية السحب :
آخر تاريخ للسحب :
فترة التسديد :
فترة السماح :
الجهة المقرضة :

التفاصيل / السنوات	مبلغ القرض	القسط السنوي	الفائدة السنوية	الفوائد والمصاريف الأخرى	إجمالي خدمة الدين (القسط + الفوائد والمصاريف الأخرى)
السنة الأولى للخطة 1986					
السنة الثانية للخطة 1987					
السنة الثالثة للخطة 1988					
السنة الرابعة للخطة 1989					
السنة الخامسة للخطة 1990					
1991					
1992					
1993					
1994					
1995					
المجموع					

جدولة الإنتاج (الصناعي)

1- جدول يبين الإنتاج الصناعي للسنوات الخمسة.
2- جدول يبين الإنتاج الصناعي للعام الأول من الخطة.
3- جدول يبين المخزون الصناعي خلال العام الأول للخطة.
4- جدول يبين حركة الإنتاج خلال سنوات الخطة.
5- جدول يبين حركة الموجودات الثابتة خلال سنوات الخطة.
6- جدول يبين المشتريات خلال العام الأول من الخطة.
7- جدول يبين المبيعات خلال العام الأول من الخطة.
8- جدول يبين التكاليف خلال العام الأول من الخطة.
9- جدول يبين الدخل بمفاهيم المحاسبة القومية خلال سنوات الخطة.

1 – جدول يبين

الانتاج الصناعي بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال

سنوات الخطة 1986–1990 .

هيئة التخطيط الوطني الوزارة النوعية

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

السنوات / المنتجات	وحدة القياس	سعر الوحدة	سنة الأساس	الإنتاج المخطط خلال سنوات الخطة										الرقم القياسي
				1986		1987		1988		1989		1990		$\frac{1990}{1985}$ 100x
			1985	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	
أ- أهم المنتجات														
1 -														
2 -														
3 -														
4 -														
5 -														
مجموع (أ)														
ب – باقي المنتجات														
1 -														
2 -														
3 -														
4 -														
مجموع (ب)														
المجموع الكلي														

2 – جدول يبين

الانتاج الصناعي للعام الأول من الخطة بملايين وحدة عملة

البلد المعني .

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الزمن / المنتجات	وحدة القياس	سعر الوحدة	سنة الأساس 1985		السنة الأولى للخطة 1986		الإنتاج المخطط خلال العام الأول للخطة 1986								الرقم القياسي العام الأول للخطة / سنة الأساس x100	
							الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع			
			كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ		
أ- أهم المنتجات																
1 -																
2 -																
3 -																
4 -																
5 -																
مجموع (أ)																
ب – باقي المنتجات																
1 -																
2 -																
3 -																
مجموع (ب)																
المجموع الكلي																

ملاحظة : في حالة المنتج الواحد ، تهمل الفقرتان ألف وباء ويثبت المنتج الوحيد الذي يخطط له .

3 – جدول يبين المخزون

بملايين وحدة عملة البلد المعني

خلال العام الأول للخطة

1986 .

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الزمن / أنواع المخزون	سنة الأساس 1985		العام الأول للخطة 1986		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع		الرقم القياسي $\frac{1986}{1985}$ x100	
	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ		
أ- سلع تجهيز – أدوات عمل														
1 -														
2 -														
3 -														
4 -														
مجموع (أ)														
ب- سلع وسيطة خام وأولية مواد عمل أساسية														
1 -														
2 -														
3 -														
مجموع (ب)														
جـ- سلع منتجات نهائية تامة الصنع ومصنوعة جزئيا														
1 -														
2 -														
3 -														
مجموع جـ														
المجموع الكلي														

ملاحظة : على هذا الأساس ، يتم عمل جدول للمخزون لجميع سنوات الخطة 86-1990 ، وهذا ينطبق على كل جدول سنوي .

4 – جدول يبين حركة الإنتاج بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال سنوات الخطة 1986–1990.

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الوضع / المنتجات	المخزون في بداية العمل بالخطة 1986/1/1		الإنتاج خلال سنوات الخطة 1990/86		المبيعات خلال سنوات الخطة 1990/86		ناقصا التالف من الإنتاج خلال نفس الفترة		المخزون في نهاية العمل بالخطة 1990/12/31	
	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ
1 -										
2 -										
3 -										
4 -										
5 -										
5 -										
6 -										
المجموع										

ملاحظة : على هذا الأساس ، يتم عمل جدول حركة الإنتاج لكل سنة من سنوات الخطة ، وهذا ينطبق على كل جدول .

5 – جدول يبين حركة الموجودات الثابتة بملايين وحدة عملة لبلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 – 1990

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الوضع / التفاصيل	في بداية العمل بالخطة الخمسية 1986/1/1 بالأسعار الدفترية		الموجودات المضافة الجديدة الموسعة خلال سنوات الخطة 1990/86		المهتلك والمنسق خلال سنوات الخطة 1990/86		الوضع في نهاية العمل بالخطة 1990/12/31	
1- مباني								
2- مكائن وآلات								
3- وسائل نقل								
4- أثاث								
5- معدات مكتبية								
6-موجودات ثابتة أخرى								
المجموع								

ملاحظة : قد يجري تقدير الموجودات الثابتة في بداية العمل بالخطة بأثمانها حسب سعر السوق ، وليس فقط بالأسعار الدفترية ، التي هي أسعارها عند الشراء ناقصا المندثر منها حتى 1986/1/1 .

6 – جدول يبين المشتريات بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الزمن / المشتريات	سنة الأساس 1985		السنة الأولى للخطة 1986		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع		الرقم القياسي
	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	$\frac{1986}{1985} \times 100$
1 – من أهم المنتجات													
أ- بموجب عقود													
ب- بدون عقود													
المجموع (أ)													
2 – باقي المشتريات													
أ- بموجب عقود													
ب- بدون عقود													
مجموع (2)													
المجموع الكلي													

7 – جدول يبين المبيعات بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني :   **القطاع أو الاتحاد النوعي :**

الوزارة النوعية :   **الجهة المنفذة والجهة المشرفة :**

معلومات أخرى :

الزمن / المبيعات	سنة الأساس 1985		السنة الأولى للخطة 1986		الربع الأول		الربع الثاني		الربع الثالث		الربع الرابع		الرقم القياسي 1986 / 1985 x100
	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	
1 – من أهم المنتجات													
أ– بموجب عقود													
ب– بدون عقود													
المجموع (1)													
2 – باقي المنتجات													
أ– بموجب عقود													
ب– بدون عقود													
مجموع (2)													
المجموع الكلي													

8- جدول يبين التكاليف بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني :   **القطاع أو الاتحاد النوعي :**

الوزارة النوعية :   **الجهة المنفذة والجهة المشرفة :**

معلومات أخرى :

الزمن / عناصر التكلفة	سنة الأساس 1985	السنة الأولى للخطة 1986	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الرقم القياسي $\frac{1986}{1985} \times 100$
1 – مستلزمات الإنتاج المادية (لمعرفة الحجم المطلوب لا بد من معرفة معدل الاستهلاك الإنتاجي لهذه المادة من أجل إنتاج وحدة ناتج واحدة ، ومعرفة حجم الإنتاج المخطط) . 2 – زائدا الأجور والمرتبات والمكافآت (مع مساهمة المنشأة في التأمينات الاجتماعية) . 3 – زائداً اندثار الموجودات الثابتة (وسائل العمل من ا لمكائن والآلات ومباني موقع الإنتاج وغيرها) . 4 – زائداً الضرائب غير المباشرة (تشمل ضريبة الموجودات الثابتة والعقارية وضريبة الإنتاج والضرائب والرسوم الأخرى) . 5 – ناقصاً إعانات الإنتاج إن وجدت . 6 – الباقي هو مجموع التكاليف . ولمعرفة التكلفة للوحدة الواحدة من المنتجات نقسم مجموع التكاليف على حجم الإنتاج المعد للبيع في السوق .							

تابع جدول (8) الذي يبين التكاليف:

أحد الطرق المبسطة لحساب الإندثار (الاهتلاك)

والمقصود به في هذا السياق، هو تعبير نقدي عن جزء وسائل العمل (مكائن وآلات ومباني) من الموجودات الثابتة، أي ذلك الجزء الذي ينتقل تدريجياً خلال عملية الإنتاج الى المنتجات الجديدة ويشكل أحد عناصر تكلفتها:

المعدل السنوي للإندثار=

القيمة الدفترية لوسائل العمل عند الشراء   نفقات الصيانة خلال العمر الإنتاجي لهذه الموجودات   القيمة الصافية المتبقية لهذه الموجودات بعد إخراجها من العمل

―――――――――――――――――――――――――――――――――

عدد السنوات المخططة كعمر إنتاجي لهذه الموجودات الثابتة من وسائل العمل

المعدل اليومي للإندثار= المعدل اليومي المستخرج بالطريقة أعلاه / عدد أيام الإنتاج الفعلية

بالتالي يمكن حساب حصة الوحدة الواحدة من المنتجات من الاندثار وذلك بتقسيم المعدل اليومي للإندثار على عدد المنتجات لكل يوم إنتاج

ملاحظة: ومن الممكن حساب الإندثار بالقيمة الفعلية للموجودات بتقديرها مجدداً في كل عام

9 – جدول يبين الدخل بمقاهيم المحاسبة القومية بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال سنوات الخطة 1986 – 1990 .

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

المؤشرات / الزمن	سنة الأساس 1985	جملة سنوات الخطة 1986 1990	السنة الأولى للخطة 1986	السنة الثانية للخطة 1987	السنة الثالثة للخطة 1988	السنة الرابعة للخطة 1989	السنة الخامسة 1990	الرقم القياسي $\frac{1990}{1985} \times 100$
1 – مجمل الإنتاج الإجمالي بسعر السوق .								
2 – ناقصا مستلزمات الإنتاج بسعر الشراء .								
3 – يساوي مجمل الناتج المحلي بسعر السوق .								
4 – ناقصا اندثار الرأسمال الثابت								
5 – يساوي صافي الناتج المحلي								
6 – ناقصا الضرائب غير المباشرة .								
7 – زائدا إعانات الإنتاج .								
8 – يساوي صافي الناتج المحلي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج .								

تابع جدول رقم (9) الذي يبين الدخل

$$\text{قياس الربعية} = \frac{\text{الدخل الصافي (الربح)}}{\text{قيمة الموجودات الثابتة + الأموال الدوارة}}$$

* مقارنة هذه النسبة (٪) أو المعدل للريعية بالمثل لها في السنوات السابقة على صعيد الاقتصاد الوطني بأسره، وفيما بين الفروع، وبالنسبة للفروع المشابهة في بلدان أخرى، وداخل الفرع نفسه خلال مراحل زمنية. حيث يساعد هذا المؤشر على قياس مستوى الأداء، بالارتباط مع مجموعة المؤشرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تستخدم في هذا المجال

جدولة الإنتاج (الزراعي)

من الممكن الاستفادة من بعض الجداول السابقة، بعد تطويعها لغرض الإنتاج الزراعي، بالإضافة للجداول التالية:

1- جدول يبين الإنتاج الزراعي النباتي خلال العام الأول للخطة.

2- جدول يبين مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي خلال العام الأول للخطة.

3- جدول يبين استخدام الأراضي الزراعية خلال سنوات الخطة.

4- جدول يبين الإنتاج الزراعي الحيواني خلال العام الأول للخطة

5- جدول يبين نموذج لدخل المزرعة التعاونية خلال العام الأول للخطة.

1 – جدول يبين الإنتاج الزراعي النباتي بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني. الوزارة النوعية : القطاع أو الاتحاد

النوعي : الجهة المنفذة والجهة المشرفة : معلومات أخرى :

التفاصيل / المحصول	وحدة القياس	السعر المخطط للوحدة	سنة الأساس 1985				السنة الأولى 1986				مزارع دولة				مزارع تعاونية				مزارع خاصة				الرقم القياسي $\frac{1986}{1985}$ x100
			ري		مطر		ري		مطر		ري		مطر		ري		مطر		ري		مطر		
			ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	ك	م	
أ – أهم المحاصيل																							
1 –																							
2 –																							
3 –																							
4 –																							
المجموع (أ)																							
ب– باقي المحاصيل																							
1 –																							
2 –																							
3 –																							
المجموع (ب)																							
المجموع الكلي																							

ملاحظة : ك=كمية ، م= مبلغ ، ري=الأراضي المروية بالواسطة ، مطر= الأراضي البعلية .

2 – جدول يبين مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي بملايين وحدات عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

التفاصيل / المستلزمات	وحدة القياس	سعر الوحدة	الكمية المطلوبة لإنتاج الوحدة الواحدة	الفاقد	كمية الإنتاج المخطط	إجمالي المستلزمات مع الفاقد	المصدر		نسبة المستورد %
							محلي	خارجي	
أ – أهم المستلزمات									
مواد خام:									
بذور وتقاوي									
ب– مواد خام مساعدة وأسمدة									
جـــ – ماء للسقي									
د – وقود ، زيت ، شحوم									
هـــ – كهرباء ، غاز									
و – مواد للتعبئة والتخزين									
ز – أخرى مثل التكاليف الاستثمارية وعمليات الإصلاح والصيانة وبعض الخدمات المدفوعة									
مجموع المستلزمات									

3 – جدول يبين استخدام الأراضي الزراعية
بالهكتارات ، أو الدونمات . . . خلال سنوات
الخطة 1986–1990.

هيئة التخطيط الوطني.   الوزارة النوعية
القطاع او الاتحاد النوعي :
الجهة المنفذة والجهة المشرفة :
معلومات أخرى :

الوضع / التوزيع	سنة الأساس 1985	في بداية العمل بالخطة 1986/1/1	في نهاية العمل بالخطة 1990/12/31	الرقم القياسي $\frac{1990}{1985}$ x100
1 – المساحة الكلية				
2 – الأراضي القابلة للزراعة				
3 – الأراضي المستثمرة				
4 – الأراضي المزروعة				
5 – الأراضي المروية بالواسطة				
6 – الأراضي المطرية البعلية				
7 – الأراضي المتروكة للراحة				
8 – المروج والمراعي والغابات				
9 – أخرى				

4 – جدول يبين الإنتاج الزراعي الحيواني بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني — **القطاع أو الاتحاد النوعي :**

الوزارة النوعية : — **الجهة المنفذة والجهة المشرفة :**

معلومات أخرى :

الزمن / المنتجات	وحدة القياس	سنة الأساس 1985		السنة الأولى للخطة 1986		ربع السنة الأول		ربع السنة الثاني		ربع السنة الثالث		ربع السنة الرابع		الرقم القياسي $\frac{1986}{1985} \times 100$	
		كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ	كمية	مبلغ		
1 – الأبقار															
– لحم															
– حليب															
– جلود															
2 – ماعز															
– لحم															
– حليب															
– شعر															
– جلود															
3 – الأغنام															
– لحم															
– صوف															
– جلود															
4 – الدجاج															
– لحم															
– بيض															
– ريش															
5 – الأسماك															

5 – جدول يبين دخل المزرعة التعاونية بملايين وحدة عملة البلد المعني خلال العام الأول للخطة 1986 .

هيئة التخطيط الوطني

الوزارة النوعية : الزراعة

الاتحاد النوعي للمزارع التعاونية

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

	مصادر الدخل (+)		استخدامات (−)	سنة الأساس 1985	السنة الأولى للخطة 1986	الرقم القياسي $\frac{1986}{1985} \times 100$
نقدي	من بيع محاصيل زراعية نباتية وإنتاج حيواني		تسديد أقساط قروض + الفوائد والضرائب ولصندوق التضامن التعاوني			
عيني	محاصيل زراعية نباتية وإنتاج حيواني	إلى أعضاء التعاونية	التعويض لقاء العمل ولقاء الملكية مالي + عيني			
	منتجات ونشاطات أخرى تزيد في دخل التعاونية		مدفوعات للنشاط الثقافي والإجتماعي			
	قروض من الجهاز المصرفي	مدفوعات لتطوير الإنتاج في التعاونية	– رصيد البذور والتقاوي والعلف – رصيد توسيع الموجودات الثابتة – رصيد السيولة النقدية – رصيد الاحتياطي			
	منح ومساعدات من الدولة والاتحاد النوعي					

– تابع الجدول رقم (5) لدخل المزرعة التعاونية

طريقة مبسطة لحساب وحدات العمل في التعاونية :

مجموع أعضاء التعاونية يناقشون ويقرون هذا الأسلوب لتحديد وحدات العمل. فالنظام الداخلي للتعاونية يصنف أنواع العمل فيها ويضع لكل نوع، بالاضافة لعنصر الزمن الموحد المحدد بثماني ساعات، تثقيل الوزن عنصر الإختصاص وعنصر المسؤولية. وبالتالي يكون مقابل كل عمل، وحدات عمل متباينة، نظراً لتباين الإختصاص والمسؤولية، مع أن عنصر الزمن قد يكون موحداً للجميع. وتسجل في بطاقة كل عضو تعاوني وحدات العمل التي حققها، وحاصل جمع كل وحدات العمل في الجمعية خلال العام مقسماً عليه الرصيد من الدخل المخصص لتعويض العمل يوصلنا لمعرفة المقابل النقدي لكل وحدة عمل. ويضربها بعدد الوحدات المنجزة من كل عضو إلى معرفة دخله السنوي. وبطرح ما اخذه من سلف يكون المتبقي هو دخله الصافي.

جدولة التشغيل للقوى العاملة

1- جدول يبين مصادر قوة العمل واستخداماتها خلال سنوات الخطة.

2- جدول يبين تقدير كل من الطلب والعرض للقوى العاملة حسب التخصص.

3- جدول يبين الحاجة للقوى العاملة، حسب التخصص الدائمة منها والموسمية.

4- جدول يبين بعض المؤشرات الهامة لتشغيل القوى العاملة.

5- جدول يبين تطور إنتاجية العمل خلال سنوات الخطة.

1 – جدول يبين مصادر قوة العمل واستخدامها بآلاف الأشخاص (أو بعدد ساعات العمل) خلال سنوات الخطة 1986 – 1990

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الوضع / التفاصيل	العدد في سنة الأساس 1985	الزيادة خلال سنوات الخطة	النقص المتوقع خلال سنوات الخطة	العدد في آخر سنة الخطة 1990	الرقم القياسي $\frac{1990}{1985} \times 100$
أ– مصادر قوة العمل المتاحة 1 – عدد السكان الذين هم في سن العمل 2 – عدد الأشخاص الذين أو تقل أعمارهم عن سن العمل ويمارسون العمل فعلا . 3 – العدد الكلي للسكان القادرين على العمل (1+2)					
ب– استخدام بمعنى توظيف قوة العمل المتاحة . 1 – عدد العاملين منهم في الإنتاج المادي موزعين على فروع الزراعة والصناعة والبناء . . . الخ (وموزعين حسب قطاعات عائد الملكية) . 2 – عدد المشتغلين في الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والإدارية وما شابهها . (وموزعين أيضا حسب قطاعات عائد الملكية 3 – من هم بدون عمل لمختلف الأسباب .					

2 – جدول يبين تقدير كل من الطلب والعرض للقوى العاملة حسب التخصص بآلاف الأشخاص (أو بعدد ساعات العمل) خلال سنوات الخطة 1986–1990 .

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الزمن / هيكل القوى العاملة	سنة الأساس			السنة الأولى للخطة 1986			السنة الأخيرة للخطة 1990			الفائض أو العجز التراكمي خلال سنوات الخطة 86/ 1990
	الطلب	العرض	±	الطلب	العرض	±	الطلب	العرض	±	
1 – دكتوراه										
2 – ماجستير										
3 – دبلوم عال										
4 – بكالوريوس										
5 – دبلوم بعد الثانوية										
6 – ثانوية فنية										
7 – ثانوية عامة										
8 – إعدادية فنية										
9 – إعدادية عامة										
10– ابتدائية										
11– دون الابتدائية										
12– يقرأ ويكتب										
13–										

ملاحظة : تقدير الطلب يتم عادة عن طريق تقدير حاجات الإنتاج والخدمات في سنة الأساس والمتوقع في سنة الهدف مع الأخذ بعين الاعتبار الاستفادة من التطور التكنولوجي .

أما تقدير العرض فيتم عادة عن طريق مخرجات التعليم والتدريب وفقا إلى ما هو سائد في البلد المعني في سنة الأساس وما هو متوقع في سنة الهدف وفقا لمسار التعليم المتوقع أو المخطط .

ملاحظة : هذا الجدول من الأفضل أن يبين كل سنة من سنوات الخطة وقد اختصرناها هنا لضيق المكان .

3 – جدول يبين الحاجة للقوى العاملة (بالعدد) حسب التخصص وفيما إذا كانت دائمة أو موسمية خلال سنوات الخطة 1986 – 1990 .

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

السنوات / هيكل القوى العاملة	سنة الأساس 1985	السنة الأولى للخطة 1986	السنة الثانية للخطة 1987	السنة الثالثة للخطة 1988	السنة الرابعة للخطة 1989	السنة الخامسة للخطة 1990	الرقم القياسي $\frac{1990}{1985} x100$
أ- دائمون 1 - 2 - 3 - 4 - 5 -							
ب- موسميون 1 - 2 - 3 - 4 - 5 -							

4 – جدول يبين بعض المؤشرات الهامة لتشغيل القوى العاملة خلال سنوات الخطة الخمسية 1986–1990 .

هيئة التخطيط الوطني :

الوزارة النوعية :

القطاع أو الاتحاد النوعي :

الجهة المنفذة والجهة المشرفة :

معلومات أخرى :

الزمن / المؤشرات	وحدة القياس	سنة الأساس 1985	السنة الأولى للخطة 1986	السنة الخامسة للخطة 1990	الرقم القياسي $\frac{1990}{1985}$ x100
– الإنتاج الإجمالي أو الصافي بالأسعار المخططة	ألف دينار				
– الإنتاج الإجمالي أو الصافي لكل عامل	دينار				
– حاجة تنفيذ خطة الإنتاج من ساعات العمل	ألف ساعة				
– ما يصيب العامل الواحد من ساعات العمل	عامل / ساعة				
– عدد العمال المطلوبين	أشخاص				
– المرتبطون منهم بالإنتاج المادي المباشر حسب الفروع	أشخاص				
– منهم عمال خدمات وشغيلة إدارة	أشخاص				
– المعدل الشهري المتوسط للأجر للمشتغل الواحد	دينار				
– رصيد الأجور والمرتبات والعلاوات	ألف دينار				
– منها أجور أساسية ثابتة	ألف دينار				
– منها العلاوات التشجيعية للأفراد والجماعات	ألف دينار				
– الوحدة المعمارية للأجور محسوبة على أساس معدل كمية الأجور على إنتاج الوحدة من المنتجات.					
– إنتاجية العمل ونسبة نموها خلال سنوات الخطة ، وينبغي أن تكون أكبر من نسبة نمو الأجور والمرتبات .					

5 – جدول يبين تطور إنتاجية العمل خلال سنوات الخطة 1986–1990 بوحدات عملة البلد المعني

هيئة التخطيط الوطني   الوزارة النوعية :   القطاع أو الاتحاد

النوعي : الجهة المنفذة والجهة المشرفة :   معلومات أخرى :

الزمن / المؤشرات	سنة الأساس 1985	السنة الأولى للخطة 1986	السنة الخامسة للخطة 1990	الرقم القياسي $\frac{1990}{1986} \times 100$
1 – حجم الإنتاج الجاهز المعد للبيع المتحقق بعمل العمال الدائمين / يوم / عمل مخطط للعمال الدائمين =				
2 – حجم الإنتاج الجاهز المعد للبيع المتحقق بعمل العمال الموسميين / يوم / عمل مخطط للعمال الموسميين =				
3 – حجم الإنتاج الجاهز المعد للبيع المتحقق بعمل الجميع / يوم / عمل مخطط لجميع العمال =				

تابع جدول رقم (5)

حساب إنتاجية العمل

لقد أكدنا على مؤشر إنتاجية العمل باعتباره من المؤشرات الهامة المستخدمة في التخطيط لتنمية الموارد البشرية وتشغيل القوة العاملة منها، وهذا المؤشر توجد طرق عديدة لحسابه، وهذه طريقة مبسطة لحسابه:

$$\text{إنتاجية العمل} = \frac{ع}{ع١}$$

ع = كمية العمل اللازمة

ع١ = الوحدة الواحدة من المنتجات

وتجري المقارنة بين الوضع في فترة الهدف مع الوضع في فترة الأساس. والمستخدم هنايركز على عنصر العمل لوحده.

$$\text{إنتاجية العمل الإجتماعي} = \frac{ع\,(ص - ص١)}{ع١}$$

ع = كمية العمل الحي اللازمة

ع١ = الوحدة الواحدة من المنتجات

ص = كمية العمل السابق المجسد بالاستهلاك الوسيطة زائدا الاندثار للموجودات الإنتاجية الثابتة والمواد الأولية التي استخدمت في سبيل إنتاج الوحدة الواحدة، وذلك في سنة الأساس

ص١= كمية العمل السابق في فترة الهدف (كما هو مفصل في ص).

المستخدم هنا جميع عناصر الإنتاج: البشرية والمادية ومن الممكن حساب إنتاجية كل عنصر من هذه العناصر على حدة.

تابع جدول رقم (5)

حساب أيام العمل:

هذا مثال لحساب أيام العمل الفعلية خلال العام على أساس وردية واحدة:

- الزمن التقويمي = 365 يوما
- الزمن الرسمي = الزمن التقويمي ناقصا أيام العطلة الأسبوعية (52 يوما) والعطل الرسمية (16 يوماً على سبيل المثال).

365 - (52+ 16) = 297 يوماً.

- استعمالات زمن العمل الأعظم = الزمن الرسمي ناقصا الإجازات السنوية المحددة في قانون العمل.
- زمن العمل المخطط = استعمالات زمن العمل الأعظم ناقصا التوقفات المخططة لغرض الصيانة وما شابهها.
- أيام العمل الفعلي:

إن عدد العاملين خلال الشهر قد لا يكون ثابتا في المشروع الواحد، ولمعرفة كمية العمل الفعلي المبذول في إنتاج معين عندما يكون عدد العمال متغيرا فيجري حساب عددهم لكل يوم عمل ثم يتم استخراج المتوسط الحسابي لعددهم خلال الشهر، على النحو المبسط التالي، بعد استبعاد أيام العطل الأسبوعية وعلى افتراض أن العمل بوردية واحدة، حيث كان عندنا هذا الوضع:

3 أيام x 29 (عامل) + 4 x 130 + 3 x 136 + 7 x 132 + 5 x 133 + 4 x 134

——————————————————————— = 3425 / 26

26 يوم عمل خلال الشهر (ما عدا أيام العطل)

إذن المتوسط الحسابي لعدد العمال خلال الشهر المعني كنتيجة لهذه المعطيات هو = 7, 131 عاملاً.

المراجع

لقد اعتمدنا على المراجع المؤلفة باللغة العربية أو المترجمة إليها، وذلك من أجل التسهيل على جمهور القراء الراغبين في الرجوع إليها والاستزادة منها. أما الذين بإمكانهم الرجوع للمصادر الأجنبية فقد أدرجنا بعضا منها باللغة الإنجليزية وباللغة التشيكية.

هذا وقد حصرنا النص المقتبس بين هلالين صغيرين، ولكن عند الاستعانة بفكرة أو تلخيص مكثف للنص فقد اكتفينا بالإشارة إلى المرجع في هامش الصفحة. وأحيانا أخرى أوردنا أسماء بعض المراجع لغرض المزيد من الاطلاع لمن يود ذلك، كما جاءت الإشارة لجميع هذه الملاحظات على هوامش صفحات الكتاب كل في مكانه.

1- محبوب الحق: ستار الفقر، ترجمة فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.

2- شارل بتلهايم: التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، دار المعارف بمصر القاهرة 1967.

3- غونر ميردال: نقد النمو، ترجمة عيسى عصفور، وزارة الثقافة-دمشق 1980.

4- د. كاظم حبيب: مفهوم التنمية الاقتصادية، دار الفارابي، بيروت 1980.

5- د. كاظم الحبيب: دراسات في التخطيط الاقتصادي، دار الفارابي، بيروت 1974.

6- د. عمرو محيي الدين: التخلف والتنمية، دار النهضة، بيروت 1975.

7- د. عمرو محيي الدين: المشكلة الاقتصادية والاختيار السياسي، جريدة الأهالي، الصادرة في القاهرة يوم 15/ 6/1983.

8- موريس دووب: النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة، ترجمة د. هشام متولي، دار الطليعة، بيروت 1966.

9- ابن عماد الصغير: التفكير العلمي عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1971.

10- د. فؤاد زكريا: التفكير العلمي، سلسلة كتب عالم المعرفة، إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت 1977.

11- عبد الفتاح إبراهيم: الاجتماع..، دار الطليعة، بيروت 1980.

12- د. عبد الحميد القاضي: دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1973.

13- كولو نتاى: التخطيط في البلدان النامية، تعريب د. مصطفى دباس، دار الجماهير العربية، دمشق 1971.

14- د. صفاء الحافظ: القطاع العام، دار الفارابي، بيروت 1971.

15- مجموعة أساتذة: أبحاث حول التشابك الاقتصادي، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة 1968.

16- د. سعد حافظ محمود: مدخل لدراسة الموازين الاقتصادية واستخداماتها، المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1980.

17- فلاديمير موكري: نماذج مختارة لتخطيط الاقتصاد الوطني الشامل، دار الطليعة، بيروت

.1970

18- مجموعة مؤلفين: القاموس السياسي، تعريب عبد الرزاق الصافي، مكتبة النهضة، بغداد 1973.

19- د. محمد دويدار: في اقتصاديات التخطيط، المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية 1967.

20- محمد فتحي ياقوت عافية: الموازين السلعية، مذكرة رقم 837- المعهد القومي للتخطيط) القاهرة 1969.

21- أوسكار لانجة: أسس التخطيط الاقتصادي، منشورات لجنة التخطيط القومي، القاهرة 1956.

22- أوسكار لانجة: تخطيط الإنتاج، ترجمة أحمد رضوان وفريد م. تايلو عز الدين، الدار المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 1956.

23- مجموعة مؤلفين: موجز القاموس الاقتصادي تعريب د. مصطفى دباس، دار الجماهير العربية، دمشق 1972.

24- د. طارق العزاوي: الفكر والتاريخ الاقتصادي، مطبعة الزهراء، بغداد 1971.

25- الأمم المتحدة: المبادئ الأساسية لنظام موازين الاقتصاد الوطني، تعريب د. أحمد مراد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1979.

26- الأمم المتحدة: النظام الموحد للحسابات القومية، ترجمة الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، القاهرة 1972.

27- جامعة الدول العربية: دليل النظام العربي الموحد للحسابات القومية، طرق التقدير ومصادرها الإحصائية، تونس 1981.

28- منظمة العمل الدولية: العمالة، التنمية والحاجات الأساسية، جنيف 1976.

29- د. هاشم جواد: الحسابات القومية، المؤسسة الحربية للدراسات والنشر، بيروت 1972.

30- د. وولف بيبلو: مذكرة حول نظام الموازين، وزارة التخطيط، دمشق 1967.

31- د. محمد فكرى شحاته: الدخل القومي، مذكرة رقم 886، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة 1969.

32- د. محمد سلمان حسن: التخطيط الصناعي، دار الطليعة، بيروت 1974.

33- مجموعة مؤلفين: الرأسمالية، تعريب د. داود حيدو، مكتبة الزهراء، دمشق، 1976.

34- د. محمود عبد الفضيل: تخطيط الأسعار، وزارة الثقافة، دمشق 1981.

35- د. كريمة كريّم: التخطيط العيني والتخطيط المالي، دار النهضة العربية، القاهرة 1978.

36- د. أحمد مراد: النظام المالي، وزارة الثقافة، دمشق، 1973.

37- احمد مراد: مبادئ التخطيط الاقتصادي، المطبعة الجديدة دمشق، 1973.

38- د. محمود الشافعي: التخطيط الاشتراكي وتطوره، بحث مقدم إلى المؤتمر الرابع لاتحاد الاقتصاديين العرب المنعقد في الكويت عام 1973.

39- د. زكريا أحمد نصر: اقتصاديات المستخدم-المنتج، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1959.

40- جعفر عباس: طرق قياس التشابك القطاعي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1981.

41- د. محمد محمود الإمام: جداول المدخلات-المخرجات، المعهد القومي للتخطيط، القاهرة 1965.

42- د. هامبل فرانت: محاضرات في التخطيط الاقتصادي، تعريب. د. مجيد مسعود، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1975.
43- دسلطان أبو محمد علي: التخطيط الاقتصادي وأساليبه، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية 1970.
44- د. صليب روفائيل مقدمة في الإحصاءات التربوية واستخداماتها في التخطيط التربوي-نقلا عن د. محمد مرسي: تخطيط التعليم واقتصادياته، دار النهضة العربية، القاهرة 1977.
45د. عز الدين جوني إحصاء إنتاج الدخل الوطني، وزارة الثقافة، دمشق 1975.
46- د. محمد رضا العدل اتجاهات النمو والتنمية في العالم العربي-مقاييس للتغيرات الهيكلية، ساعد في إعداد هذه المطبوعة إبراهيم ناصر أحمد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1975
47- د. عبد الوهاب خياطة: تكنولوجيا التخطيط، مطبوعات كلية التجارة، جامعة دمشق 1968.
48- مجموعة مؤلفين: النماذج الأساسية للتخطيط، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1975.
49- فنشنزو فيتللو: التخطيط الاقتصادي ونماذج التنمية الاقتصادية، وزارة الثقافة، دمشق، 1972. ترجمة د. أحمد راتب،
50- د. مدحت صادق: الجهاز المصرفي في الاقتصاد المخطط، دار الجامعات المصرية الإسكندرية 1977.
51- مجموعة مؤلفين: تخطيط القوة البشرية، ترجمة د. محمد عز، جامعة بغداد 1977.
52- د. عبد القادر بودقة: التخطيط الاقتصادي-أسلوب لإدارة الاقتصاد الوطني، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد 1980.
53- د. مجيد مسعود: استراتيجية التنمية للخطة الخمسية 1971- 1975. مذكرة رقم/ 42/ هيئة تخطيط الدولة، دمشق 1969.
54- د. مجيد مسعود: نظام الموازين، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 1976.
55- د. مجيد مسعود: موضوعات في التنمية والتخطيط، دار ابن خلدون، بيروت 1980.
56- محمود أمين العالم: التنمية الثقافية الحقيقية، ورقة مقدمة إلى ندوة حول الغزو الثقافي والتخطيط المستقبلي للثقافة العربية، عقدت في الكويت 1983.
57- مجموعة مؤلفين: تخطيط الاقتصاد الوطني، تعريب د. بدر الدين السباعي، إصدار دار الجماهير الشعبية، دمشق 1976.

بعض المصادر باللغة الإنجليزية:

. 1- Economic planning, east and West. By Morris Bornstein., Cambridge 1975.

2- Social Research Technigues for Planners. Burton, Thomasl. , London1970

. 3- The Economics of Planning. Rkerry Turner and Clive Collis. , London1977

., 4- Planning a Soc. Economy. L. Ya. BerriMoscow1973.

5- Capitalism, development and Planning. Maurice Dobb.London. 1968,

6- The Crisis in Planning. Mike Father and Dudley Seers London. 1972

. , 7- The Theory of Economic Planning, Heal, G.M. Holland 1973

., 8- Development Planning, Timbergen, Jan Holland 1967.

. 9- Planning Development, Griffin, Keth B. London 1970.

10- Planning, Programming and Input-output Models. Ghosh, A. , London 1968

11- Economic Accovnting and Development Planning. B. Van.. Arkadie and C. Frank London 1974

بعض المصادر باللغة التشيكية:

1- Planovanive vyspelych Kapitalstickych Zemich

التخطيط في البلدان الرأسمالية المتطورة

تأليف :Drago Fiser

براغ. Praha 1968

التخطيط على الصعيد الدولي تأليف 2- Mezinarodni planovani:

تأليف: Milan Cizkovsky

براغ،. Praha1971

3- Uvod do hospodars Ke Politiky

مقدمة للسياسات الاقتصادية

تأليف :Bela Csikos-Nagy

براغ. Praha ,1973

4- Uvod do Teorie a praxe narodohos pdarskeho planovani

مقدمة لنظرية وممارسة تخطيط الاقتصاد الوطني

تأليف: مجموعة أساتذة (ثلاثة أجزاء)

براغ،. Praha 1976.

تنويه وشكر

يود المؤلف الإشارة إلى أن الأفكار والاستنتاجات والمقترحات المذكورة في هذه الصفعات إنما هي تدبير عن آرائه الشخصية، وبالتالي فهي قد لا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد العربي للتخطيط حيث يعمل حالياً. وهو يسجل خالص تقديره وشكره للمعهد وللمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، على إتاحتهما الفرصة لصدور هذا الكتاب، وللدكتور بدر الدين السباعي على جهده في مراجعته. وإذا كان المؤلف قد قدم فيه شيئاً مفيداً للقارئ، فلأنه قد استفاد من اطلاعه على بعض مؤلفات من سبقوه في هذا المجال، ولهم جميعا تحيات الوفاء والاحترام.

المؤلف في سطور:

د. مجيد مسعود

* من مواليد عام 1936 م.
* حصل على درجة الماجستير عام 1963، والدكتوراه عام 1968 م في التخطيط وتسيير الاقتصاد الوطني من جامعة الدراسات الاقتصادية العليا في براغ.
* عمل خبيراً لدى هيئة تخطيط الدولة في سورية.
* ثم مدرساً في جامعة وهران بالجزائر.
* ويعمل الآن خبيراً لتخطيط التنمية في المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
* له مجموعة مقالات، وأبحاث وترجمات منشورة منها:

- استراتيجية التنمية للخطة الخمسية.
- دراسات في النظرية التعاونية.
- محاضرات في التخطيط الاقتصادي.
- وغيرها من محاضرات وأبحاث في مجال التخطيط الاقتصادي.



مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العالمية الاولى

تأليف:

د. امين عبدالله محمود